بسم الله الرحمن الرحيم

بنك السودان المركزي

CBOS

بنك السودان المركزي

تقرير تطورات الاقتصاد السوداني للعام 2023

المحتويات

الفصل	الصفحة
المقدمة	2
الفصل الأول: أهم التطورات والأحداث الإقتصادية المحلية و الإقليمية والعالمية للعام 2023	6
الفصل الثاني: سياسات بنك السودان المركزي للعام 2023	20
الفصل الثالث: الحسابات القومية والتغيرات الديموغرافية للعام 2023	31
الفصل الرابع: عرض النقود للعام 2023	55
الفصل الخامس: المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2023	67
الفصل السادس: ميزان المدفوعات والدين الخارجي للعام 2023	87
الملاحق	96

المقدمة

يصدر تقرير تطورات الاقتصاد السوداني للعام 2023 في ظل ظروف استثنائية يمر بها الاقتصاد السوداني، نتيجة لاندلاع حرب الخامس عشر من أبريل التي أثرت بشكل عام على الاقتصاد السوداني ، وعلى القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص. حيث خرجت الدوائر الحكومية المركزية عن الخدمة ودمرت المصانع و نهبت المخازن و تعطلت العملية الإنتاجية و توقفت الخدمات المصرفية بعد تدمير و نهب المصارف و المؤسسات و الشركات المالية، وتأثرت البنية التحتية للأنظمة المالية والمصرفية. وقد انعكس هذا التأثير بصورة واضحة على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية، التي شهدت انحرافات كبيرة عن مستهدفاتها.

واجه بنك السودان المركزي تحديات كبيرة و صعوبات حالت دون إكمال و إصدار تقرير العام 2022 و كذلك التقرير السنوى للعام 2023، لذلك يأتي هذا التقرير بهدف توفير البيانات الإقتصادية المتاحة اللازمة للأغراض الداخلية للبنك ، بالإضافة إلي تلبية إحتياجات الجهات الخارجية المستفيدة من تلك البيانات.

شهدت الفترة من العام 2020م وحتي قبل إندلاع الحرب في السودان انتعاشاً نسبيا في الاقتصاد السوداني وخاصة بعد تنفيذ حزمة الاصلاحات الاقتصادية المدعومة بواسطة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن أهمها من حيث التأثير بصورة مباشرة علي القطاع النقدي هو رفع السودان من قائمة الدول الراعية للارهاب و سياسة توحيد سعر الصرف في العام 2021 والتي انعكست بصورة مباشرة علي القطاع النقدي من حيث تحسين موقف الأصول الأجنبية للمصارف بعد تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي ، كذلك اتباع البنك المركزي لسياسة أكثر انضباطاً بتحجيم اقتراض الحكومة من البنك المركزي أدي بصورة ملحوظة لتخفيض معدل نمو عرض النقود حيث بلغ 49.4% والمستهدف 22.0% بنهاية العام 2022، بالإضافة إلي الانخفاض التدريجي في معدلات التضخم حيث بلغ 87.3% بنهاية العام 2022 و انخفض إلي 47.6% بنهاية مارس 2023.

أثرت الحرب الدائرة في السودان منذ أبريل 2023م على الاقتصاد السوداني بشكل عام و على النظام المصرفي بشكل خاص، وقد أدت تلك الحرب الي مجموعة من التداعيات التي انعكست بصورة أساسية في تعطل العمليات المصرفية بعد خروج عدد من المصارف العاملة وتدمير بعضها بسبب الحرب التي تدور في عدد من مدن السودان، إضافة الي تدهور العملة الوطنية بسبب التضخم مما أدى الي تآكل الأصول الأجنبية للمصارف وهروب رؤوس الأموال الي الخارج بسبب انعدام الثقة في النظام المصرفي. كل تلك التحديات انعكست بشكل كبير علي اداء المصارف وقدرتها علي خلق الأئتمان.

علي المستوى العالمي فلايزال التعافي الإقتصادي من آثار جائحة كورونا و الحرب الروسية الأوكرانية يعد بطيئاً و غير متوازن فلاتزال الأنشطة الإقتصادية اقل من مسارها قبل الجائحة خاصة في الأسواق الناشئة و الإقتصادات النامية. مع تقديرات بتباطؤ النمو العالمي من 3.5% في العام 2022 إلي 3.0% في العام 2023م ويرجع ذلك للآثار طويلة الأجل للحرب في أوكرانيا والجائحة إضافة الي الطبيعة الدورية لتأثيرات تشديد السياسة النقدية اللازمة لتخفيض معدلات التضخم و سحب الدعم المالي مع إرتفاع مستويات الدين.

على المستوى الإقليمي فقد اظهرت دول المنطقة تباين في اداء اقتصادها، حيث استفادت دول الشرق الأوسط المنتجة للبترول من ارتفاع اسعار النفط في ظل انخفاض انتاجها للنفط مما يبين اسباب انخفاض معدلات التضخم بالرغم من انخفاض معدلات نموها الاقتصادي. اما بالنسبة للدول المستوردة للنفط فقد اظهرت ارتفاعاً كبيراً في معدلات تضخمها مع انخفاض في معدلات نموها. فيما اظهرت دول الكوميسا ومجموعة دول افريقيا جنوب الصحراء تباين كبير في معدلات نموها ومعدلات التضخم.

يتضمن تقرير التطورات الإقتصادية للعام 2023 عدد ستة فصول تشمل:

الفصل الأول الذي يتناول أهم التطورات و الأحداث الإقتصادية المحلية والإقليمية و العالمية خلال العام 2023م، إضافة إلى استعراض أداء بعض المؤشرات الاقتصادية في الدول الصناعية والدول النامية، يتناول الفصل أيضًا المؤشرات الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي لأهم الشركاء التجاريين والاستثماريين للسودان. كما يسلط الضوء على الأداء الاقتصادي للتكتلات الإقليمية التي ينتمي السودان إلى عضويتها.

كما تم تخصيص الفصل الثاني لتناول سياسات بنك السودان المركزي لعام 2023 و التي استهدفت تعزيز و استدامة مرونة و استقرار سعر الصرف و النزول بمتوسط معدل التضخم السنوي الي 25% بنهاية العام 2023 وذلك من خلال استهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود بمعدل 28% و ضبط التوسع النقدي الناتج عن تمويل البنك المركزي للحكومة بمعدل نمو في القاعدة النقدية 27%، كما حدد الاحتياطي القانوني من إجمالي الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني بنسبة 20%. كما تم استعراض المرجعيات التي استندت إليها هذه السياسات إضافة إلي المحاور الرئيسية التي استهدفتها سياسات العام2023، ويقدم تحليلًا للأهداف المحددة والأداء الفعلي وفقاً لتلك المحاور.

يعكس الفصل الثالث أداء القطاع الحقيقي الذي يشتمل علي كلٍ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية، الطلب الكلي والدخل القومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، كما يتناول الأرقام القياسية للأسعار الجارية والتى تعكس معدلات التضخم بالإضافة إلى التغيرات الديموغرافية متمثلة في حجم السكان والتركيب النوعي والعمري للسكان ومعدل البطالة. حيث ارتفع تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من سالب 0.8 % في العام 2022 إلي سالب 29.4% في عام 2023، كما انخفض متوسط معدل التضخم من 138.8% في العام 2022 إلي 66.6% في العام 2023، في حين ارتفع معدل البطالة من 32.1% في العام 2022 إلي 46.0% في العام 2023.

يبين الفصل الرابع أبرز التطورات في عرض النقود والعوامل المؤثرة عليه، مع استعراض التغيرات في القاعدة النقدية، والمضاعف النقدي، وسرعة دوران النقود، ومستوى التعمق النقدي. شهد العام 2023م زيادة ملحوظة في معدل نمو عرض النقود بلغت 54.2%، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية. و قد ساهمت الزيادة الكبيرة في بند إعادة تقييم أصول وخصوم البنك المركزي بنسبة 138.2% من إجمالي التوسع النقدي، نتيجة لارتفاع سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي من 580.3 ف بنهاية العام 2022 إلى 1,001.9 بنهاية العام 2023. كما شكلت المدفوعات المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية نسبة 67.2% من إجمالي التوسع النقدي خلال العام نفسه، بينما

بلغت مساهمة تمويل القطاع الخاص 10.0%. في المقابل كان لصافي الأصول الأجنبية تأثير انكماشي على التوسع النقدي بنسبة 136.2%.

يستعرض الفصل الخامس أهم التطورات المتعلقة بأداء المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية. و يتضمن القطاع المالي كافة المؤسسات المالية المقيمة والتي ينحصر نشاطها الأساسي في تقديم خدمات الوساطة المالية أو المساعدة في عمليات الوساطة المالية. تقوم المصارف بتوفير وسائل الدفع المختلفة واستقطاب أموال المودعين والمدخرات القومية؛ ومن ثم توظيفها عبر القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية. تتضمن المؤسسات المالية كل من المؤسسات المالية المصرفية (بنك السودان المركزي والمصارف)، والمؤسسات المالية غير المصرفية.

يوضح الفصل السادس أداء ميزان المدفوعات و الدين الخارجي، حيث انعكس الأداء الكلي لميزان المدفوعات بتحسن موقف الحساب الجاري و الرأسمالي من سالب 4,330.2 مليون دولار في العام 2022 إلى سالب 2,477.6 مليون دولار في العام 2023 بمعدل 42.8%. بينما ارتفعت جملة إلتزامات السودان الخارجية من 64.9 مليار دولار بنهاية العام 2022 إلى 66.8 مليار دولار بنهاية العام 2023 بمعدل 2.9%.

الجدول (1)

أهم مؤشرات الإقتصاد السوداني لعامي 2022 و 2023

البند	2022**	2023*
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	30,768,013	26,316,114
الناتج المحلي الجمالي بالسعار الثابتة (مليون جنيه)	34,668.9	24,459.5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	(0.84)	(29.45)
نسيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الف جنيه)	655.6	546.0
متوسط معدل التضخم الكلي السنوي (%)	138.8	66.6
معدل التضخم الكلي بنهاية العام (%)	87.3	92.7
عرض النقود بمعناه الواسع(2M) (مليون جنيه)	4,927,294	7,596,379
معدل نمو عرض النقود (%)	49.4	54.2
صافي الأصول الأجنبية (مليون جنيه)	(3,966,660)	(7,601,641)
صافي الأصول المحلية (مليون جنيه)	3,413,674	6,029,263
إجمالي تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية (مليون جنيه)	1,808,991	2,419,946
صافي التمويل المصرفي الممنوح للحكومة المركزية (مليون جنيه)	1,895,875.1	3,690,781.2
رصيد التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخاص (مليون جنيه)	1,659,148.4	1,937,970.5
الموقف الكلي لميزان المدفوعات (مليون دولار)	(146.7)	(653.7)
الحساب الجاري (مليون دولار)	(4,443.1)	(2,477.6)

البند	2022**	2023*
إجمالي الصادرات السلعية(FOB) (مليون دولار)	4,357.4	3,628.4
إجمالي الواردات السلعية(FOB) (مليون دولار)	9,985.4	6,748.7
صافي الميزان التجاري السلعي (مليون دولار)	(5,628.0)	(3,120.3)
رصيد الدخل الاولي (حساب الدخل) (مليون دولار)	(1,078.5)	107.9
رصيد الدخل الثانوي (التحويلات الجارية) (مليون دولار)	2,302.6	1,881.4
الحساب الرأسمالي (مليون دولار)	112.9	0.0
الحساب المالي (صافي الإقراض / الإقتراض) (مليون دولار)	(3,791.1)	(1,376.6)
الدين الخارجي (مليار دولار)	68.4	58.5
نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي (%)	128.5	221.8
نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات (%)	1,569.7	1,611.4

*بيانات اولية

** بيانات معدلة

() تعني سالب

جدول (2)

أهم المؤشرات الإقتصادية العالمية والإقليمية لعامي 2022 و 2023

المؤشر	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %		معدل التضخم %		موقف الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي %	
	2022**	2023*	2022**	2023*	2022**	2023*
الاقتصاد العالمي	3.5	3.2	-	-	-	-
الاقتصادات المتقدمة	2.9	1.8	7.3	4.6	(0.4)	0.2
الدول النامية	4.1	4.4	16.0	26.3	(103)	(81.7)
أفريقيا جنوب الصحراء	4.1	3.6	15.2	17.6	(2.2)	(2.7)
دول أسيا	4.4	5.0	3.9	2.6	1.3	1.9
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	5.5	1.9	13.4	15.0	8.4	5.1
دول أمريكا اللاتينية والكاريبية	4.2	2.2	14.2	14.8	(2.2)	(1.1)
منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	3.8	0.7	24.4	21.5	3.7	1.1
دول الكوميسا	4.4	3.9	19.1	16.9	(4.3)	(4.0)

*بيانات اولية

** بيانات معدلة

() تعني سالب

الفصل الأول

أهم التطورات والأحداث الإقتصادية المحلية و الإقليمية والعالمية للعام 2023

أهم التطورات والأحداث الإقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية للعام 2023

1.1 المقدمة :

يتناول هذا الفصل أهم التطورات والأحداث الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية خلال العام 2023 ويحتوي على أداء بعض المؤشرات الإقتصادية في الدول الصناعية و الدول النامية وفي أقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، بالإضافة إلى المؤشرات الإقتصادية لأهم شركاء السودان في مجالي التجارة و الإستثمار، والأداء الإقتصادي للتكتلات الإقليمية التي ينتسب السودان لعضويتها.

2.1 تطورات علي الإقتصاد المحلي :

أدت حرب الخامس عشر من أبريل 2023 في السودان إلى حدوث آثارٍ سلبية عميقة على الاقتصاد السوداني حيث تم تدمير واسع للبنية التحتية في المدن الكبرى، خاصة ولاية الخرطوم و ولاية الجزيرة، مما أدى إلى شلل كامل في الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والاتصالات والنقل ، بالإضافة إلي تدمير المنشآت الحيوية و توقف العديد من المشاريع التنموية و الإستثمارية و الأنشطة الزراعية والصناعية ومن نتائجها انعدام الأمن والاستقرار الذي أدي تعطيل سلاسل التوريد المحلية والإقليمية وتأثر إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية مثل الذهب ، الذي يمثل أهم مصادر الدخل القومي ونتيجة لذلك انخفض معدل النمو للاقتصاد السوداني الى سالب (18.3%) في العام 2023 مقارنة بسالب (2.5%) في العام 2023.

في الجانب الإنساني وصفت الأمم المتحدة الحرب في السودان بأنها "اسوأ كارثة انسانية تحدث في العصر الحديث" حيث قتل عشرات الالاف من المدنيين واسفرت عن وجود اكثر من 25 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية بسبب الجوع ، الفقر ، والأمراض و الأوبئة. كما نشرت منظمة الهجرة الدولية في تقاريرها الدورية أن عدد النازحين واللاجئين بسبب الحرب داخل و خارج السودان قد وصل إلى أكثر 6 مليون نازح ولاجئ داخلياً إلى المدن الأمنة وخارجياً إلى دول الجوار، نتيجة لذلك زاد الضغط علي الاقتصاد المحلي والخدمات الاجتماعية في الدول المجاوره مثل جمهورية مصر العربية، تشاد، جنوب السودان ويوغندا.

في جانب القطاع النقدي ، أرتفع معدل عرض النقود إلى 60% بنهاية ديسمبر مقارنة بمعدل 49.4% بنهاية ديسمبر 2022. ادى توقف الانتاج المحلي وتوقف حركة التجارة الى ندرة نسبية في السلع والخدمات نتج عنه ارتفاع في اسعار تلك السلع والخدمات حيث ارتفع معدل التضخم الى 229.7% بنهاية 2023مقارنة مع 87.3% بنهاية 2022.وكذلك الحال بالنسبة الى اسعار صرف العملات الاجنبية والنقد الأجنبي حيث ادى تدمير أصول البنوك التجارية والصرافات إلى توقف نشاطها لفترة من الزمن ما عدا القليل مما أدى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني من 595 جنيه في ابريل 2023م الى 1,130جنيه بنهاية ديسمبر 2023. وبالرغم من معاودة القطاع المصرفي للعمل الا ان اسعار الصرف ما زالت في ارتفاع مستمر، حيث بلغ سعر الجنيه مقابل الدولار في السوق الرسمي 998.11 جنيه بنهاية العام 2023.

أما في جانب القطاع الخارجي ، فقد شهد هذا القطاع في العام 2023 تحسن ملحوظ، حيث انخفض عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج الإجمالي من سالب 11.3% في عام 2022 إلى سالب 3.6% في العام 2023 وذلك نتيجة للحرب في السودان منذ اندلاعها في الخامس عشر من ابريل من العام 2023 والتي أدت الي إنخفاض التجارة الخارجية مما أدى إنخفاض قيمة الواردات بشكل ملحوظ في العام 2023 بنسبة 32.4% مقارنة مع العام 2022، كما انخفضت الصادرات بنسبة 16.7% في العام 2023 مقارنة بالعام 2022.

3.1 تطورات الإقتصاد العالمي والإقليمي:

علي الصعيد العالمي فقد سجل الاقتصاد العالمي نموًا بطيئًا قدره 3.2% في عام 2023 مقارنة بمعدل نمو قدره 3.5% في عام 2022، حيث بلغت التوقعات نحو 2.9%، وهو أقل من المعدلات التاريخية. هذا التباطؤ يعكس تأثيرات التضخم المستمر، السياسات النقدية المتشددة، والتأثيرات السلبية للأزمات الجيوسياسية مثل الحرب الروسية الاوكرانية حيث استمرت الأسعار في الارتفاع بسبب عوامل مثل صدمات أسعار الطاقة، اضطرابات سلاسل الإمداد، وزيادة الطلب العالمي. في مواجهة ذلك، اتبعت العديد من البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى سياسة رفع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم، ما أثر على تكاليف الاقتراض والنمو الاقتصادي، في جانب أسواق الطاقة كانت الحرب الروسية الاوكرانية المحرك الرئيسي لارتفاع أسعار الطاقة، مما أثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي، خاصة في دول الاتحاد الأوروبي. كما أسهمت العقوبات المفروضة على روسيا في تشديد الضغوط على أسواق النفط والغاز، مما دفع العديد من الاقتصادات إلى البحث عن بدائل للطاقة وتقليل الاعتماد على الإمدادات الروسية.

أما علي جانب الصعيد الإقليمي فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وافغانستان وباكستان تباين أدئها، حيث كانت بعض دول المنطقة تحقق أداء اقتصادي جيدًا، في حين كانت دول أخري تواجه تحديات مستمرة حيث كانت أبرزها دول منطقة الشرق الأوسط كالمملكة العربية السعودية و دولة الأمارات العربية المتحدة و قطر التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط والغاز، مما ساهم في تحسن الإيرادات الحكومية والنمو الاقتصادي. كما استمرت هذه الدول في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجدده وغيرها مما عزز من النمو وزيادة الإيرادات غير النفطية كقطاع السياحة والصناعة.

فيما يلي استعراض لأداء بعض المؤشرات الاقتصادية التي تشمل النمو والتضخم والحساب الجاري ومعدلات البطالة في الدول الصناعية والدول النامية في أقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (أُدرج أسم الاقليم وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي)، بالإضافة إلى المؤشرات الإقتصادية لأهم شركاء السودان في مجالي التجارة والإستثمار ، والأداء الاقتصادي للتكتلات الإقليمية التي ينتسب السودان لعضويتها.

1.3.1 مؤشرات معدلات النمو، التضخم، البطالة والحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية :

يوضح الجدول والشكل (1-1) معدلات النمو و التضخم والبطالة و الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية الرئيسية في كل من عامي 2022 و 2023 كما يوضح الشكل (1-1) أداء هذه المؤشرات خلال العام 2023.

جدول (1-1)

مؤشرات النمو والتضخم والبطالة والحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية خلال عامي 2022 و 2023

المؤشرات / الدولة	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		معدلات البطالة %		الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2022**	2023*	2022**	2023*	2022**	2023*	2022**	2023*
الدول الصناعية مجتمعة	2.9	1.8	7.3	4.6	5.8	5.7	(0.4)	0.2
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	2.8	8.0	4.1	3.6	3.6	(3.9)	(3.3)
اليابان	1.0	1.7	2.5	3.3	2.6	2.6	2.1	3.6
ألمانيا	1.8	(0.3)	5.7	6.0	3.1	3.0	4.2	6.2
فرنسا	2.5	1.1	5.9	5.7	7.3	7.4	(1.2)	(1.0)
إيطاليا	3.7	0.7	8.7	5.9	8.1	7.7	(1.7)	0.0
إسبانيا	5.8	2.7	8.3	3.4	12.9	12.2	0.4	2.7
المملكة المتحدة	4.1	0.3	9.1	7.3	3.7	4.0	(2.1)	(2.0)
كندا	3.4	1.2	6.8	2.4	5.3	5.4	(0.4)	(0.7)
مجموعة الدول الصناعية الأخرى	3.3	1.4	6.6	4.9	5.8	6.6	6.8	6.1

المصدر: افاق الإقتصاد العالمى، اكتوبر 2023 و اكتوبر 2024 – صندوق النقد الدولي

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

ملحوظة :() تعني سالب

شكل (1 - 1)

مؤشرات النمو والتضخم والبطالة و الحساب الجاري في الدول الصناعية الرئسية خلال عام 2023

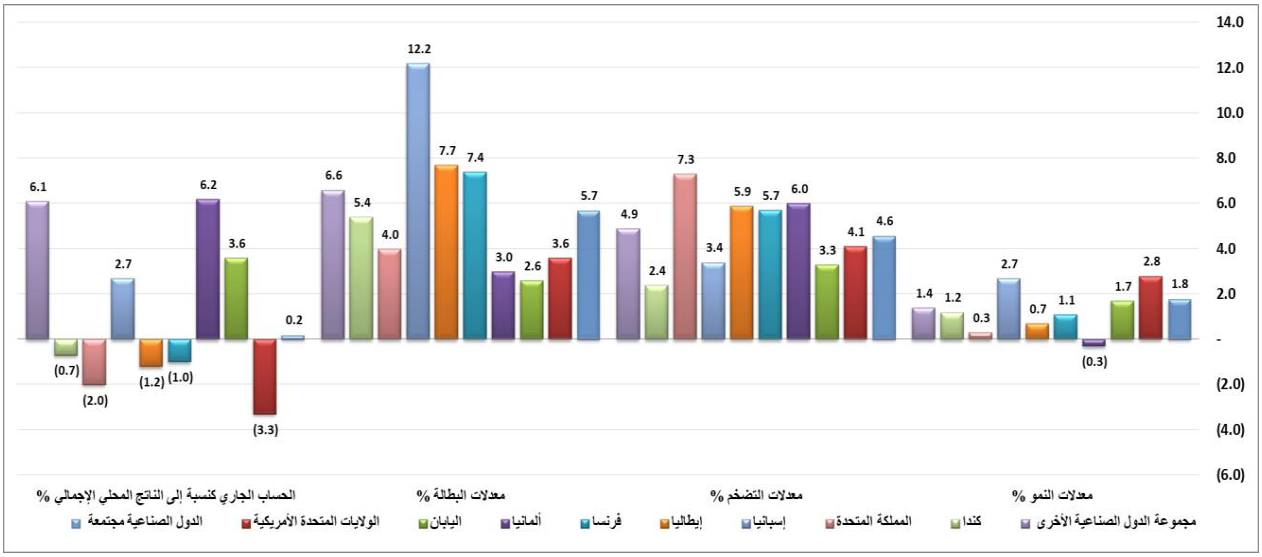

وفقًا للجدول (1-1) والشكل (1-1)، شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية انخفاضًا من 2.9% في عام 2022 إلى 1.8% في عام 2023. وعلي الرغم من إرتفاع معدل النمو في كل من الولايات المتحدة الإمريكية واليابان نتيجة لإتباع سياسات مالية داعمة وتعزيز الثقة في الإقتصاد، الا أن تراجع النمو في دول أوروبا وكندا كان له أثر كبير، حيث شهدت منطقة اليورو تراجع لصادراتها وذلك نتيجة للهجمات المستمرة علي البحر الأحمر، والذي بدوره أدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن تفاديًا للخسائر المحتملة. ومع ذلك، استمر الطلب المحلي في النمو بفضل الأوضاع المالية الميسرة، وتراجع المخاطر السياسية، وانحسار حالة عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية، وفيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة الأخرى، يعود التحسن الذي طرأ عليها إلى تعافي التجارة العالمية وزيادة الطلب على الواردات من الصين. أما الدول المتقدمة المصدرة للنفط، فقد أظهرت مرونة في التكيف مع تراجع أسعار النفط والغاز، مدعومة بسياسات مالية ونقدية ميسرة، مما ساهم في تعزيز نموها الاقتصادي.

تراجعت معدلات التضخم في الدول الصناعية مجتمعة من 7.3% في عام 2022 إلى 4.6% في عام 2023. حيث أنخفضت معدلات التضخم في كل من الدول الصناعية عدا المانيا واليابان. علي الرغم من هذا الإنخفاض العام، لا تزال معدلات التضخم مرتفعة نسبياً في بعض الدول، حيث بلغت 7.3% في المملكة المتحدة ، 6% في المانيا، 5.9% إيطاليا و 5.7% في فرنسا خلال العام 2023. فيما يلي معدلات البطالة فقد إنخفضت بصورة طفيفة في الدول الصناعية مجتمعة من 5.8% في العام 2022 إلي 5.7% في العام 2023، وذلك بالرغم من أرتفاع معدلاتها في بعض الدول مثل فرنسا، المملكة المتحدة و كندا. كما سجلت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعة مجتمعة تحسناً ملحوظةً ، حيث ارتفعت من سالب 4% في عام 2022 إلى 0.2% في عام 2023. ومن المتوقع أن يستمر هذا التحسن، خاصة في الأقتصادات

المصدرة للنفط ، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط الخفيف كما يُتوقع أن يشهد عجز الحساب الجاري في المملكة المتحدة ومجموعة من الدول الصناعية الأخرى تراجعًا إضافيًا، مما يعزز من استقرارها الاقتصادي.

2.3.1 مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية :

يوضح الجدول (1-2) والشكل (1-2) مؤشرات معدلات النمو و التضخم و نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية خلال عامي 2022 و 2023. كما يعرض الشكل (1-2) الأداء الفعلي لهذه المؤشرات خلال عام 2023.

جدول (1-2)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية خلال عامي 2022 و 2023

المؤشرات / الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2022**	2023*	2022**	2023*	2022**	2023*
الدول النامية مجتمعة	4.1	4.4	16	26.3	(103)	(81.7)
دول أفريقيا جنوب الصحراء	4.1	3.6	15.2	17.6	(2.2)	(2.7)
دول آسيا	4.4	5.0	3.9	2.6	1.3	1.9
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و افغانستان وباكستان	5.5	1.9	13.4	15.0	8.4	5.1
دول أمريكا اللاتينية والكاريبية	4.2	2.2	14.2	14.8	(2.2)	(1.1)
الدول الأوروبية	0.6	1.5	25.2	9.9	2.7	2.2

المصدر:افاق الإقتصاد العالمى، اكتوبر 2023 واكتوبر 2024 – صندوق النقد الدولي

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

ملحوظة :() تعني سالب

شكل (1- 2)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري في الدول النامية خلال عام 2023

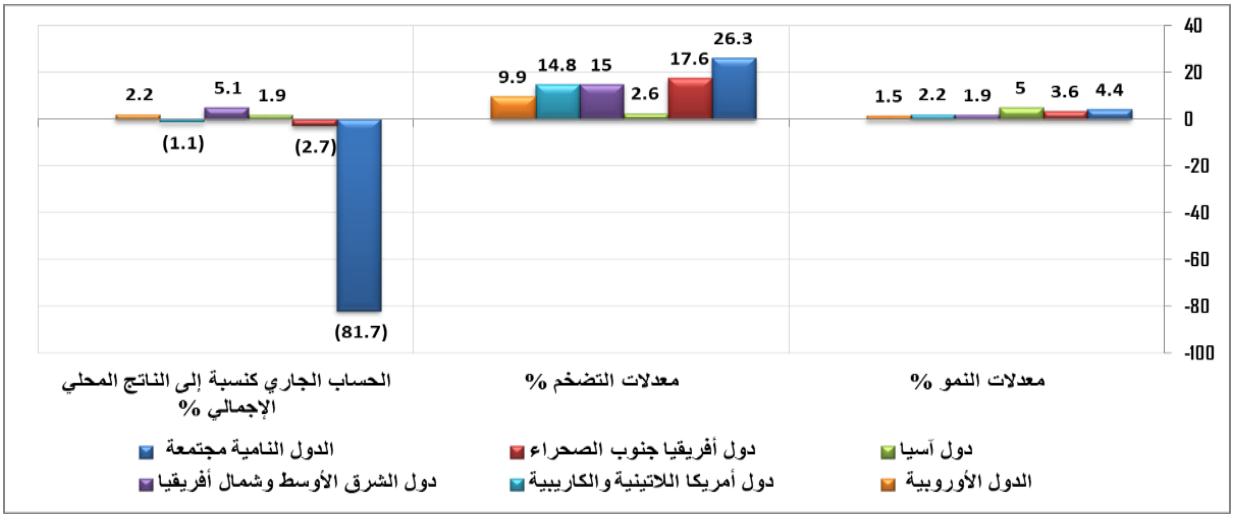

وفقًا للجدول والشكل (1-2)، شهدت الدول النامية مجتمعةً ارتفاعًا طفيفًا في معدلات النمو الاقتصادي، حيث ارتفعت من 4.1% في عام 2022 إلى 4.4% في عام 2023. يعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى نمو ملحوظ في بعض الاقتصاديات الصاعدة، لا سيما في دول آسيا والدول الأوروبية، مدفوعًا بتذبذب تأثير السياسات الاقتصادية وانخفاض الصادرات، إلى جانب المشروعات الممولة من الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، تراجعت معدلات النمو في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ويُعزى ذلك إلى التباطؤ الاقتصادي في إيران، وانخفاض الإنتاج النفطي في الدول المصدرة للنفط، واستمرار منطقة الشرق الأوسط في مواجهة آثار سلبية نتيجة الهجمات على السفن في البحر الأحمر، مما أثر على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

إرتفع متوسط معدلات التضخم في الدول النامية مجتمعة أرتفاعًا كبيراً من 16% في عام 2022 الى 26.3% في عام 2023 نتيجة للزيادة الكبير في معدلات التضخم في معظم الدول بإستثناء دول آسيا والدول الأوروبية الصاعدة.

انخفاض عجز الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية مجتمعةً من سالب 103% في عام 2022 إلى سالب 81.7 في عام 2023، على الرغم من التحسن الذي طرأ في كل من دول آسيا و دول امريكا اللاتينية و الكاريبية.

يوضح الجدول (1-3) أداء بعض مؤشرات الدين الخارجي في الدول النامية:

جدول (1-3)

الديون الخارجية وخدمتها كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية بنهاية عامي 2022 و2023

العام / المؤشر	**2022	*2023
الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	29.1	29.0
خدمة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	10.3	9.9

المصدر:افاق الإقتصاد العالمى، اكتوبر 2023 و اكتوبر 2024 – صندوق النقد الدولي

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

ملحوظة :() تعني سالب

إنخفضت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية بشكل طفيف، من 29.1% في عام 2022 إلى 29% في عام 2023. كما شهدت نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا ملموسًا، حيث انخفضت من 10.3% في عام 2022 إلى 9.9% في عام 2023، مما يشير إلى تحسن نسبي في القدرة على إدارة الدين الخارجي.

3.3.1 الأداء الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و أفغانستان وباكستان:

جدول (1-4)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و أفغانستان وباكستان بنهاية عامي 2022 و 2023

البيان / المؤشرات	الدول المصدرة للنفط		الدول المستوردة للنفط		الدول مجتمعة	
	2022**	2023*	2022**	2023*	2022**	2023*
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	5.7	2.0	5.3	2.1	5.6	1.6
التضخم- متوسط سنوي (%)	13.3	11.2	15.1	22.8	14.0	16.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	13.8	6.2	5.1	(3.1)	8.6	4.6

المصدر:افاق الإقتصاد العالمى، اكتوبر 2023 و اكتوبر 2024 – صندوق النقد الدولي

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

ملحوظة :() تعني سالب

يتضح من الجدول والشكل (1-4) أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان مجتمعةً شهدت تباطؤاً ملحوظاً في معدلات النمو من 5.6% في عام 2022 إلى 1.6% في عام 2023، حيث سجلت معظم البلدان المصدرة للنفط إنخفاضاً فى معدلات النمو من 5.7% إلى 2.0% ، بسبب إنخفاض أسعار النفط والتدابير المتبناه لضبط أوضاع المالية العامة لمواجهة التراجع الهيكلي في الإيرادات النفطية، وتنامي الصراعات السياسية فى بعض دول المنطقة وخصوصاً الهجمات علي السفن في البحر الأحمر. فيما إنخفضت معدلات النمو في الدول المستوردة للنفط من 5.3% إلى 2.1% نتيجة لانخفاض النشاط الإقتصادي لدي أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين بالإضافة إلي تذبذب الاستثمار المباشر في مصر والمغرب، و إرتفاع عدد السياح الوافدين لمصر والأردن والمغرب وتونس، وتدفق الإستثمارات في قطاعي التعدين والبنية التحتية في موريتانيا، وزيادة أنشطة النقل العابر في جيبوتي.

إرتفع متوسط معدل التضخم في دول المنطقة مجتمعاً من 14% في عام 2022 إلى 16.5% في عام 2023، نتيجةً لإرتفاع هذه المعدلات في الدول المستوردة للنفط من 15.1% في عام 2022 إلى 22.8% في عام 2023. وتعزى زيادة التضخم المفاجئة الى حد كبير للعوامل غير الطارئة في مصر والسودان، حيث إرتفع في مصر الى ما يقارب 40% نتيجة الإنخفاض الكبير في سعر الصرف و تخفيض الدعم على أسعار الوقود، وبدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة. أما في السودان فقد أدى التدهور الكبير في سعر الصرف نتيجة للنزاع المسلح في السودان منذ الخامس عشر من أبريل 2023 وضعف أوضاع المالية العامة نتيجة للحرب أيضاً أدى إلي إرتفاع التضخم الكلي الى ما يزيد عن 60%. وفي نفس الوقت إنخفضت معدلات التضخم في الدول المصدرة للنفط من 13.3% إلى 11.2%.

إنخفض عجز الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول المنطقة مجتمعةً من 5.6% في عام 2022 إلى 1.6 في عام 2023، نتيجةً لانخفاض عجز الحساب الجاري في كل من الدول المصدرة للنفط من 13.8 في عام 2022 إلى 6.2 في عام 2023.

4.3.1 الأداء الإقتصادي لأهم شركاء السودان الرئيسيين في مجال التجارة الخارجية :

الجدول (1-5) والشكل (1-3) يوضحان تفاصيل كل من معدل النمو والتضخم ونسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لأهم لشركاء السودان الرئيسيين في مجال التجارة الخارجية والإستثمار في عامي 2022 و 2023.

جدول (1-5)

مؤشرات النمو و التضخم والحساب الجاري لأهم شركاء السودان في مجال التجارة الخارجية والإستثمار لعامي 2022 و 2023

المؤشرات / الدول	معدل النمو %		معدل التضخم %		نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2022**	2023*	2022**	2023*	2022**	2023*
السودان	(2.5)	(18.3)	138.8	77.2	(11.3)	(3.6)
الإمارات	7.5	3.6	4.8	1.6	13.2	10.7
الصين	3.0	5.2	2.0	0.2	2.5	1.4
السعودية	7.5	(0.8)	2.5	2.3	3.2	3.2
مصر	6.7	3.8	8.5	24.4	(3.5)	(1.2)
الهند	19.8	8.2	6.7	8.2	(2.0)	(0.7)
ماليزيا	8.9	3.6	3.4	2.5	3.2	1.5
تايلاند	2.5	1.9	6.1	1.2	(3.5)	1.4
تركيا	5.5	5.1	72.3	53.9	(5.1)	(4.0)
اليابان	1.2	1.7	2.5	3.3	2.1	3.6

المصدر:افاق الإقتصاد العالمى، اكتوبر 2024 – صندوق النقد الدولي

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

ملحوظة :() تعني سالب

شكل (1- 3)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري لأهم شركاء السودان في مجال التجارة الخارجية والإستثمار خلال عام 2023

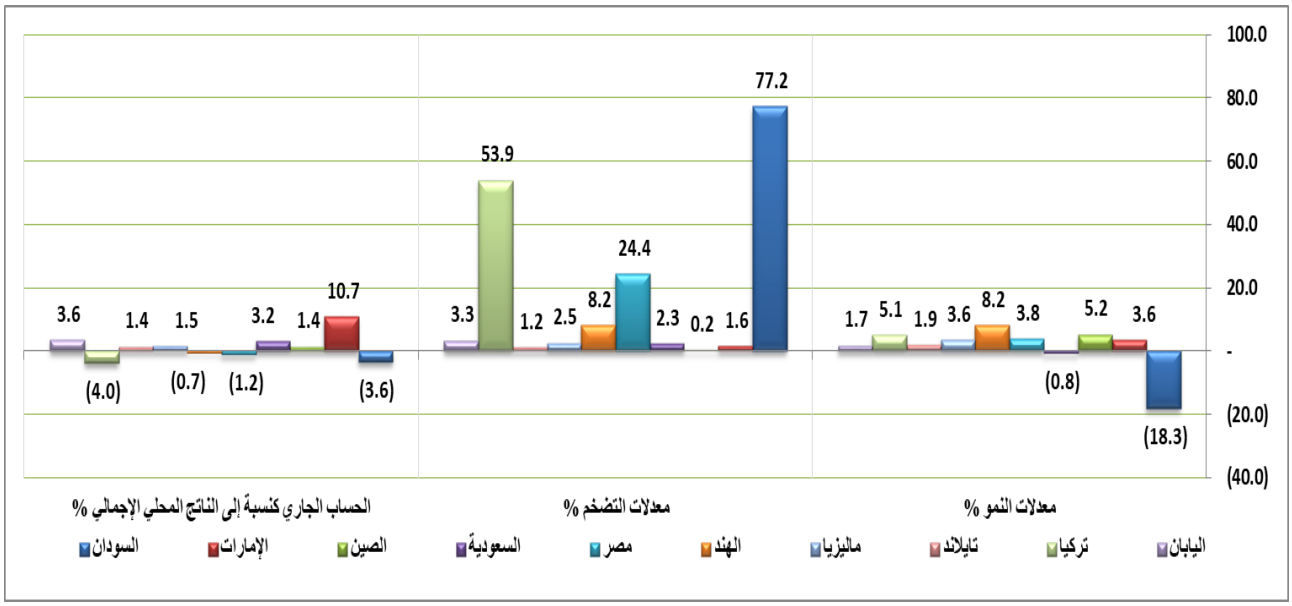

يلاحظ من الجدول (1-5) والشكل (1-3) تباين معدلات النمو لأهم شركاء السودان الرئيسيين في مجالي التجارة والإستثمار. فقد أرتفعت معدلات النمو في كلٍ من الصين و اليابان بمعدل 5.2% و1.7% في عام 2023 مقارنة بمعدل 3.0% و 1.2% في عام 2022 علي التوالي. بينما أنخفضت معدل النمو لأهم الشركاء كالمملكة العربية السعودية والتي سجلت معدل نمو سالب 0.8% في العام 2023 مقارنة بمعدل نمو 7.5% في العام 2022، كذلك الحال بالنسبة للأمارات العربية المتحدة ومصر حيث أنخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.6% في العام 2023 علي التوالي.

كما أنخفضت معدلات التضخم في العام 2023 لأهم الشركاء عدا جمهورية مصر العربية بمعدل تضخم بلغ 24.4% والهند بمعدل 8.2% واليابان بمعدل 3.3%,وقد سجلت مصر وتركيا اعلي معدلات تضخم للعام 2023 بمعدل بلغ 24.4 و 53.9% علي التوالي، بينما سجلت كل من الصين 0.2% و الإمارات العربية المتحدة 1.6% و تايلاند 1.2% أدني معدلات تضخم علي التوالي في دول المجموعة.

فيما يخص نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فهنالك تباين في النسب ، حيث أنخفض فائض الحساب الجاري لكل من الإمارات العربية المتحدة ، الصين و ماليزيا بينما أنخفض عجز الحساب الجاري في كل من جمهورية مصر العربية ، الهند ، تايلاند وتركيا ، بينما شهد فائض اليابان و السعودية أرتفاعاً.

5.3.1 الأداء الاقتصادي للتكتلات الإقليمية التي ينضوي السودان في عضويتها:

1.5.3.1 الأداء الاقتصادي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

يستعرض الجدول (1-6) أهم المؤشرات الاقتصادية في الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عامي 2022 و 2023. في حين يوضح الشكل (1-4) أداء هذه المؤشرات خلال عام 2023.

جدول (1-6)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري في دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال عامي 2022 و2023

المؤشرات / الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	2022**	2023*	2022**	2023*	2022**	2023*
الجزائر	3.6	4.1	3.6	9.3	8.4	2.5
البحرين	6.0	3.0	6.0	0.1	14.6	5.9
مصر	6.7	3.8	6.7	24.4	(3.5)	(1.2)
العراق	7.7	(2.9)	7.7	(4.4)	15.4	(4.5)
السودان	(2.5)	(18.3)	138.8	77.2	(11.3)	(3.6)
الأردن	2.4	2.6	2.4	2.1	(7.8)	(3.5)
الكويت	5.9	(3.6)	5.9	3.6	34.3	31.4
لبنان	1.0	(0.7)	171.2	221.3	(27.7)	(23.5)
ليبيا	(8.3)	10.2	4.5	2.4	28.6	14.6
موريتانيا	6.8	6.5	9.6	4.9	(14.9)	(8.8)
المغرب	1.5	3.4	6.6	6.1	(3.6)	(0.6)
سلطنة عمان	9.6	1.3	2.5	0.9	3.9	2.4
قطر	4.2	1.2	5.0	3.1	26.8	17.1
السعودية	7.5	(0.8)	2.5	2.3	13.7	3.2
سوريا	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
تونس	2.7	0.0	8.3	9.3	(9.0)	(2.7)
الإمارات	7.5	3.6	4.8	1.6	13.2	10.7
اليمن	1.5	(2.0)	29.5	0.9	(17.7)	(20.3)
المتوسط	**3.8**	**0.7**	**24.4**	**21.5**	**3.7**	**1.1**

المصدر:افاق الإقتصاد العالمى،اكتوبر 2023 و اكتوبر 2024 – صندوق النقد الدولي

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

ملحوظة :() تعني سالب

شكل (1-4)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري في دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال عام 2023

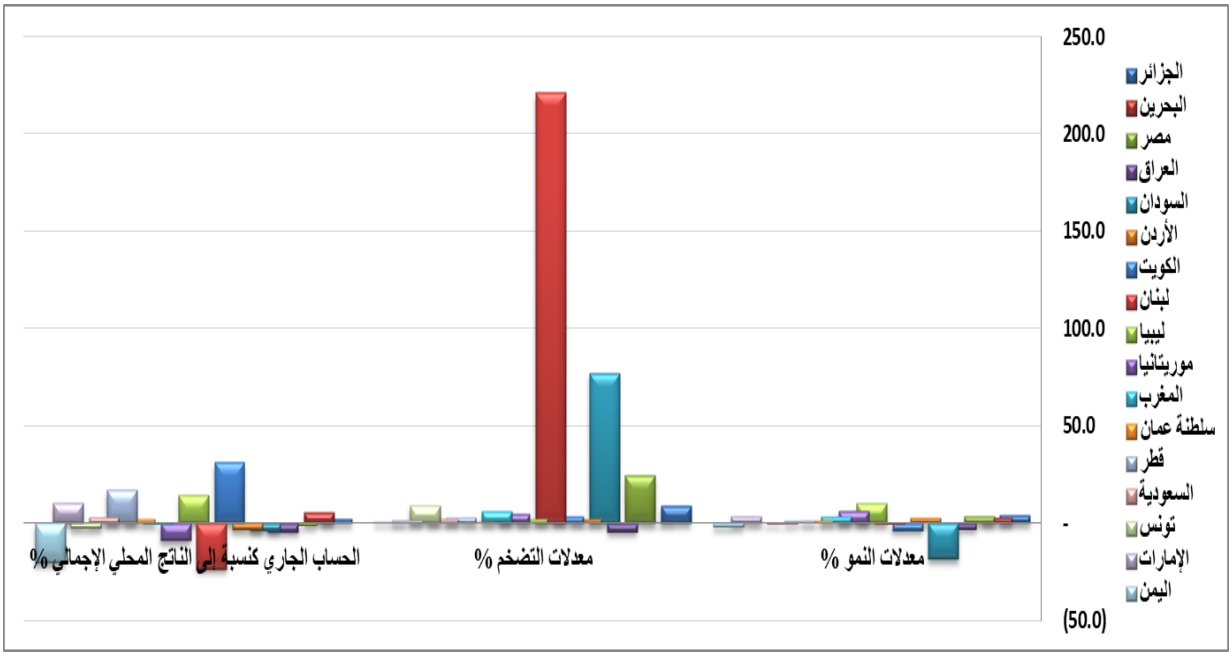

يتضح من الجدول (1-6) والشكل (1-4) إنخفاض متوسط معدل النمو في دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى من 3.8% في عام 2022 إلى 0.7% في عام 2023، ويعزى ذلك لإنخفاض معدلات النمو في كل من اليمن والمغرب وموريتانيا وتونس على الرغم من إستمرار ضعف أسعار النفط حتى بعد تمديد العمل بقرار خفض الإنتاج الذي إتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك).

انخفض متوسط معدل التضخم في معظم دول المنطقة من 24.4 % في عام 2022 إلى 21.5 % في عام 2023. فيما أنخفض عجز الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3.7% في عام 2022 إلى 1.1% في عام 2023

2.5.3.1 الأداء الإقتصادي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا):

يوضح الجدول **(1-7)** أهم المؤشرات الاقتصادية في الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) بنهاية عامي 2022 و 2023. بينما يستعرض الشكل **(1-5)** أداء هذه المؤشرات خلال عام 2023.

جدول (1-7)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول الكوميسا خلال عامي 2022و2023

المؤشرات / الدول	معدلات النمو %		معدلات التضخم %		الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	
	**2022	*2023	**2022	*2023	**2022	*2023
الكنغو الديمقراطية	8.8	8.4	9.3	19.9	(4.9)	(6.3)
إثيوبيا	6.4	7.2	33.9	30.2	(4.3)	(2.9)
السودان	(2.5)	(18.3)	138.8	77.2	(11.3)	(3.6)
إريتريا	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
بورندي	1.8	2.7	18.9	27.0	(15.9)	(13.8)
جزر القمر	2.6	3.0	12.4	8.5	(0.6)	(2.5)
كينيا	4.9	5.6	7.6	7.7	(5.0)	(4.0)
ليبيا	(8.3)	10.2	4.5	2.4	28.6	14.6
سوازيلاند	0.5	4.9	4.8	4.9	(2.7)	2.2
سيشل	15.0	3.2	2.6	(1.0)	(7.4)	(7.2)
مدغشقر	4.0	3.8	8.2	9.9	(5.4)	(4.5)
ملاوي	0.9	1.5	20.8	28.8	(16.7)	(16.3)
مصر	6.7	3.8	8.5	24.4	(3.5)	(1.2)
موريشص	8.9	7.0	10.8	7.0	(11.1)	(3.3)
رواندا	8.2	8.2	13.9	14.0	(9.4)	(11.7)
زامبيا	5.2	5.4	11.0	10.9	3.8	(1.9)
زمبابوي	6.1	5.3	11.0	10.9	0.9	0.4
يوغندا	6.3	4.6	7.2	5.4	(8.6)	(7.4)
المتوسط	**4.4**	**3.9**	**19.1**	**16.9**	**(4.3)**	**(4.0)**

المصدر:افاق الإقتصاد العالمى،اكتوبر 2023 و اكتوبر 2024 – صندوق النقد الدولي

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

ملحوظة :() تعني سالب

شكل (1-5)

مؤشرات النمو والتضخم والحساب الجاري لدول الكوميسا عام 2023

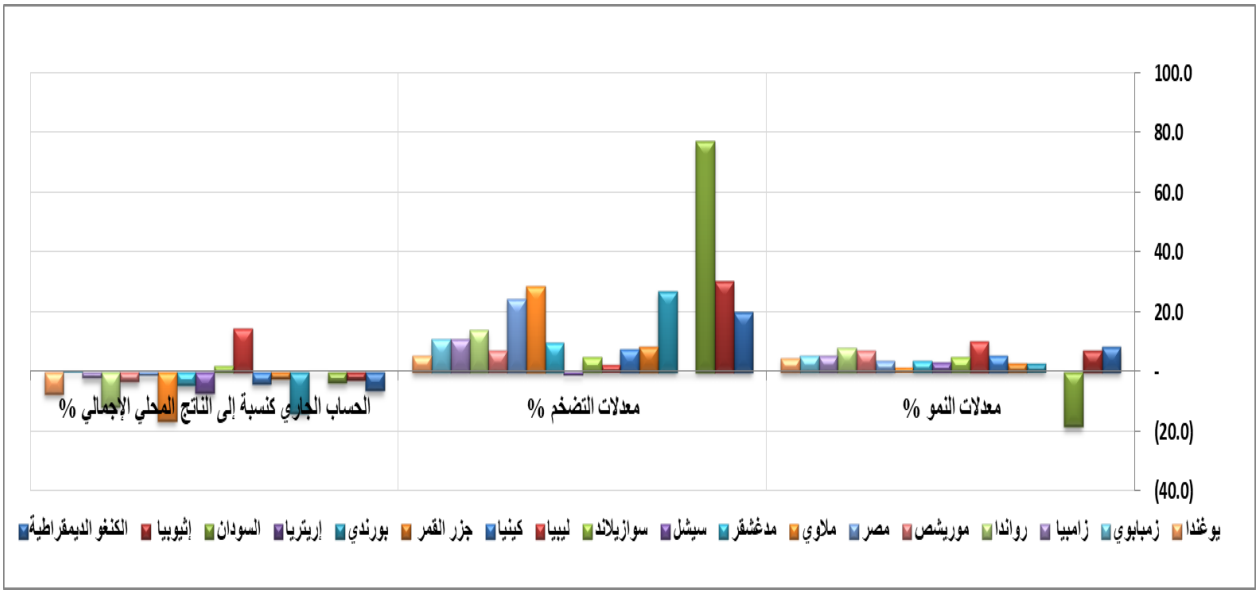

يتضح من الجدول (1-7) والشكل (1-5) إنخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا متجمعة حيث بلغ متوسط معدل النمو 3.4% في عام 2023 مقارنة بمعدل 4.4% في عام 2022 فقد تباينت معدلات النمو لكل دول المجموعة وذلك بارتفاع معدل النمو في كلٍ من أثيوبيا، بوروندي، جزر القمر، ليبيا، سوازيلاند، ملاوي وزامبيا ، بينما انخفض معدل النمو لباقي دول المجموعة فقد سجلت ليبيا أكبر معدل نمو بلغ 10.2 % 2023 بينما سجل السودان ادني معدل نمو في المجموعة بلغ سالب 18.3% في العام 2023

انخفض معدل التضخم في دول الكوميسا من 19.1% في عام 2022 إلى 16.9% في عام 2023 ، وبالرغم من إنخفاض المتوسط للمجموعة الا أن معدلات التضخم ما زالت مرتفعة مقارنة مع بقية دول العالم ، حيث سجل السزدان اعلي معدلات تضخم بمعدل بلغ 77.2% للعام 2023 بالرغم من انخفاضة من 138.8% في العام 2022 وتليه أثيوبيا بمعدل تضخم بلغ 30.2% ، ملاوي 28.8%، بوروندي 27.0% و جمهورية مصر العربية 24.4% للعام 2023، بينما سجلت بعض الدول في العام 2023 معدلات احادية (One-Digit Inflation) وهي ليبيا بمعدل تضخم 2.4%، سوازيلاند 4.9% ، يوغندا 5.4% ، موريشوص 7.0%، كينيا 7.7% ، جزر القمر 8.5% ومدغشقر بمعدل 9.9%.

انخفض عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول الكوميسا من سالب 4.3% في العام 2022 إلى سالب 4.0% في العام 2023 ويعزي ذلك إلى تحسن عجز الحساب الجاري في أغلب دول المجموعة عدا الكونغو، جزر القمر، روندا، زامبيا والتي أدت إلى عكس فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 2022 إلى عجز بلغ سالب 1.9% في العام 2023.

الفصل الثاني

سياسات بنك السودان المركزي للعام 2023

سياسات بنك السودان المركزي للعام 2023

1.2 مقدمة

صدرت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2023 مستهدفة تعزيز استدامة مرونة واستقرار سعر الصرف وخفض معدلات التضخم، والاستمرار في التحرير التدريجي لسوق النقد الاجنبي، وبناء احتياطيات خارجية. كما استهدفت السياسات تهيئة القطاع المصرفي والمالي للاندماج في النظام المالي العالمي، باستصحاب قضايا الحوكمة لرفع كفاءة المؤسسات المالية وزيادة الثقة في تعاملاتها وحماية حقوق العملاء وذلك من خلال اعادة الهيكلة وتقوية الجانب الاشرافي بتعزيز التحول من الرقابة المبنية على الالتزام الي الرقابة المبنية على المخاطر، وتحسين جودة وكفاءة وشمول وحداثة البيانات والاحصاءات والتقارير التي يصدرها البنك المركزي. ايضا استهدفت سياسات 2023 تشجيع التمويل المستدام والتمويل الاخضر كاستجابة لتحديات التغير والتكيف المناخي، وما يرتبط بهما من آثار على الاقتصاد الكلي بصفة عامة ومخاطر على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية وتحديات للسياسة النقدية على وجه الخصوص.

استندت سياسات العام 2023 علي مرجعيات محددة شملت: قانون بنك السودان المركزي لعام 2002 تعديل سنة 2012،قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004،قانون التعديلات المتنوعة لسنة 2021، تقييم أداء سياسات بنك السودان المركزي للعام 2022، برنامج التسهيل الإئتماني الممدد (ECF) الموقع مع صندوق النقد الدولي، برنامج التعاون النقدي للبنوك المركزية الافريقية ودول الكوميسا، متطلبات نظم الدفع والتسويات الإقليمية الخاصة بالاتحاد الافريقي والكوميسا والمنطقة العربية الحرة الكبرى، متطلبات تحرير تجارة الخدمات في المنطقة القارية الافريقية الحرة ودول الكوميسا والمنطقة العربية الحرة الكبرى ومنظمة التجارة الدولية، أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب 2020 – 2024، أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة، متطلبات التحالف الدولي للشمول المالي ومجلس الخدمات المالية الاسلامية (إعلان مايا سبتمبر 2011) وموجهات ومؤشرات الموازنة العامة للدولة للعام 2023.

تضمنت سياسات العام 2023 أربعة محاور؛ استهدف محورها الأول تحقيق الاستقرار النقدي، وذلك من خلال العمل على استقرار المستوى العام للأسعار باستخدام الأدوات النقدية المتاحة، واستقرار سعر الصرف واستدامته، من خلال إصلاح إدارة سعر الصرف وتعظيم موارد النقد الأجنبي وترشيد استخدامه والطلب عليه واستعادة وتطوير علاقات المراسلات المصرفية الخارجية بالتنسيق مع المصارف التجارية للمساهمة في جذب التحويلات الخارجية.

كما استهدفت السياسات في المحور الثاني المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال خلق كيانات مالية ومصرفية قادرة على المنافسة وتبني السياسات الاحترازية الكلية وتطوير الدور الرقابي بتبني الرقابة المبنية على المخاطر وتعزيز كفاءة نظم الدفع والتسويات والاستمرار في جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

استهدفت السياسات في المحور الثالث تحقيق الشمول المالي بغرض المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على تعزيز جانب عرض المنتجات المصرفية التقليدية والرقمية وتعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير وتقوية نظم وإجراءات حماية المستهلك ومستخدمي الخدمات المالية.

في المحور الرابع ركزت السياسات على الاهتمام بالتمويل الاخضر بغرض المساهمة في خلق بيئة مواتية للتمويل المستدام والتمويل الاخضر والاستجابة لتحديات ومخاطر التغير المناخي وسياسات التكيف مع تغيرات المناخ، ووضع مبادئ محكمة وأطر وموجهات للتمويل المستدام والتمويل الاخضر، ونشر وتشجيع مبادئ ومفاهيم الاستدامة المالية ودعم التحول نحو الاقتصاد الاخضر.

وفيما يلي استعراض لأهداف وأداء سياسات بنك السودان المركزي للعام 2023 من خلال المحاور التالية:

2.2 محور الاستقرار النقدي:

1.2.2 أهداف المحور:

هدف هذا المحور الي تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التالي:

i. استقرار المستوي العام للأسعار والنزول بمعدل التضخم السنوي الي 25% بنهاية العام 2023 وذلك من خلال استهداف نمو اسمي في عرض النقود بمعدل 28% وضبط التوسع النقدي الناتج عن تمويل البنك المركزي للحكومة باستهداف معدل نمو في القاعدة النقدية 27%. استهدفت السياسة النقدية عرض النقود كهدف وسيط لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية باستخدام أدوات السياسة النقدية المتمثلة في تحديد نسبة الاحتياطي النقدي القانوني 20% من جملة الودائع المصرفية (عدا الودائع الاستثمارية) وعمليات السوق المفتوحة وعمليات مبادلة النقد الاجنبي ووسيلة الاقناع الادبي. الجدير بالذكر أن المؤشرات الاقتصادية الكلية تتحدد بالتنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وفقاً لتقديرات نموذج الاقتصاد الكلي.
ii. استدامة مرونة واستقرار سعر الصرف، والاستمرار في توحيد سوق النقد الأجنبي من خلال وضع الضوابط التي تنظم عمليات الصادر والوارد، تشجيع تحويلات المغتربين عبر القنوات الرسمية، وبناء احتياطيات من النقد الأجنبي.

2.2.2 الأداء الفعلي:

فيما يلي تقييم لأداء سياسة العام 2023:

1.2.2.2 التضخم

ارتفع معدل التضخم الكلي من 87.3% بنهاية العام 2022 الى 92.7% بنهاية العام 2023 بتجاوز قدره 67.7 نقطة مئوية عن المستهدف البالغ 25%، فيما بلغ متوسط معدل التضخم في العام 2023 نسبة 66.6%. ويعزى ارتفاع معدلات التضخم بصورة أساسية الى اثار الحرب التي اندلعت في الخامس عشر من ابريل 2023م والتي أدت إلى الاتي:

- تراجع العملية الإنتاجية واضطراب سلاسل الإمداد بسبب انهيار البنى التحتية وتعطيل شبكات النقل مما أثر على المعروض من السلع والخدمات.
- ارتفاع أسعار الوقود وتكلفة السكن والترحيل بسبب زيادة اعداد النازحين الى الولايات الامنة.
- تعقيدات عمليات الاستيراد أدت إلى نقص في السلع الأساسية والكمالية، مما دفع الأسعار إلى الارتفاع.
- زيادة الإنفاق الحكومي بسبب تمويل المجهود الحربي مما أدى الى زيادة المعروض النقدي.
- استهداف وتدمير البنى التحتية للمصارف وشركة الخدمات المصرفية (EBS)، وتعطيل الأنظمة المصرفية والمخدمات بالبنك المركزي والبنوك التجارية مما أدى الى عدم المقدرة على إنفاذ سياسات البنك المركزي الخاصة بالتحكم في المعروض النقدي وسياسات سعر الصرف.

الشكل (2-1)

معدلات التضخم خلال الفترة من 2019 – 2023

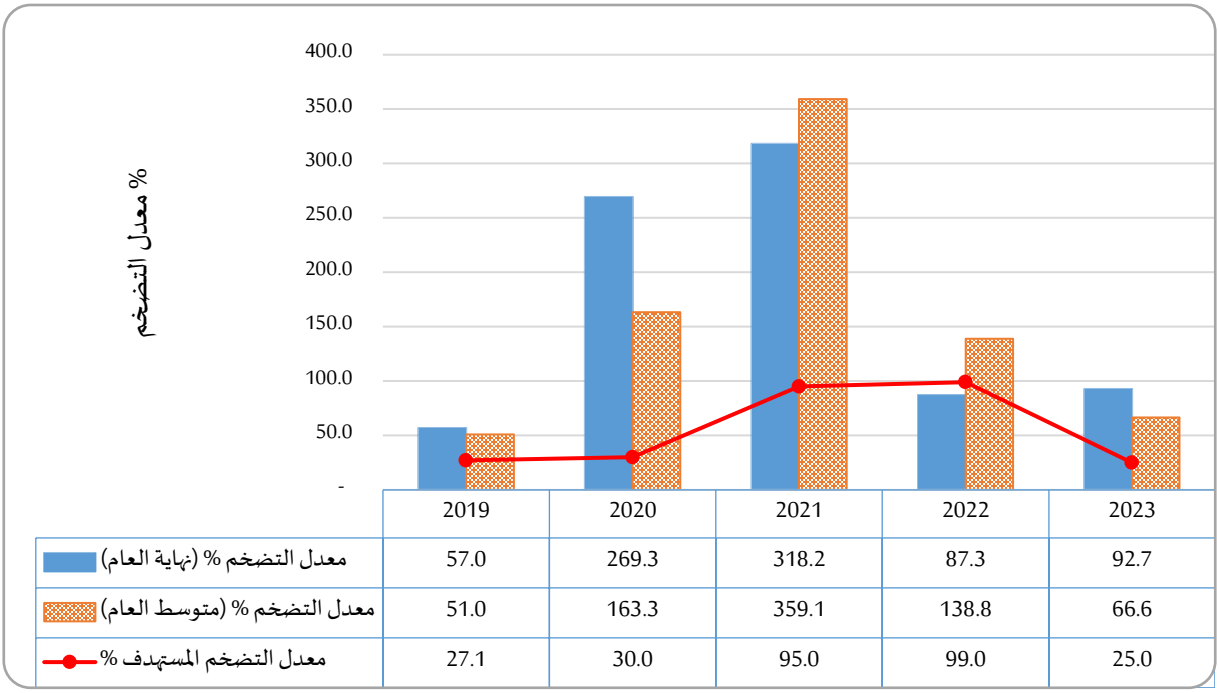

	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التضخم % (نهاية العام)	57.0	269.3	318.2	87.3	92.7
معدل التضخم % (متوسط العام)	51.0	163.3	359.1	138.8	66.6
معدل التضخم المستهدف %	27.1	30.0	95.0	99.0	25.0

المصدر: بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء

2.2.2.2 عرض النقود

بلغ معدل نمو عرض النقود 54.2% بنهاية العام 2023م متجاوزاً معدل النمو المستهدف البالغ 28% بفارق 26.2 نقطة مئوية ويعزى هذا الانحراف بصورة أساسية الى ارتفاع صافي التمويل المباشر الممنوح للحكومة المركزية بمعدل 94.7%، بسبب انخفاض الايرادات الحكومية الناتجة عن تدهور النشاط الاقتصاد بعد إندلاع الحرب فى الخامس عشر من ابريل 2023م والتي نتج عنها الحاجة الى تمويل المجهود الحربي للحفاظ علي بقاء الدولة السودانية. كما بلغ معدل النمو في

القاعدة النقدية 60 % للعام 2023م متجاوزاً معدل النمو المستهدف البالغ 27% بفارق 33 نقطة مئوية، ويعزى ذلك بشكل كبير الى ارتفاع حجم التمويل الحكومي من الجهاز المصرفي بالإضافة الى تدهور سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية.

الشكل (2-2)

معدلات نمو عرض النقود (المستهدف، الفعلي بنهاية العام) خلال الفترة من 2019 – 2023

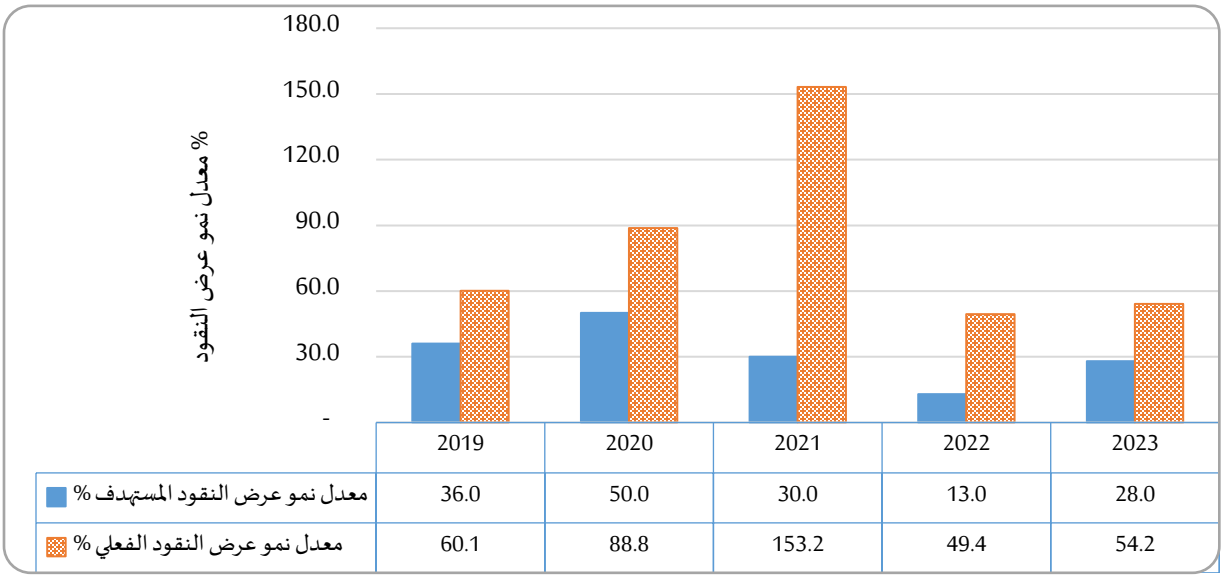

	2019	2020	2021	2022	2023
معدل نمو عرض النقود المستهدف %	36.0	50.0	30.0	13.0	28.0
معدل نمو عرض النقود الفعلي %	60.1	88.8	153.2	49.4	54.2

المصدر: بنك السودان المركزي

الشكل (2-3)

معدلات التضخم، نمو عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من 2019 – 2023

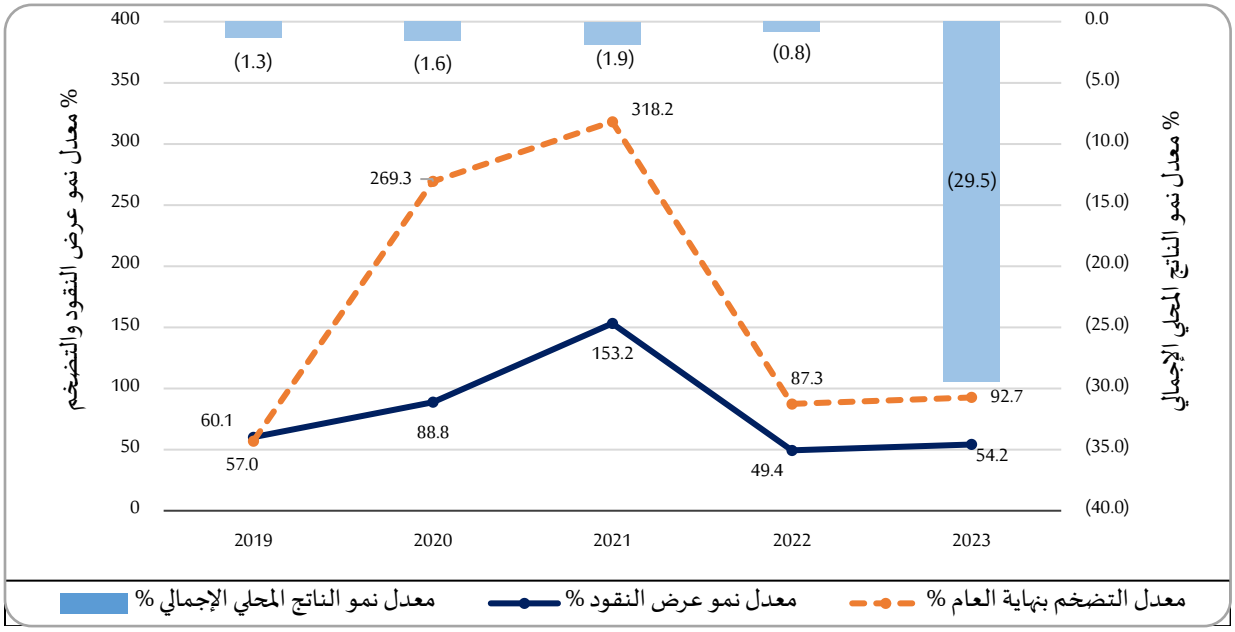

المصدر: بنك السودان المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء

3.2.2.2 سعر الصرف

شهد العام 2021م تنفيذ سياسة توحيد سعر الصرف كجزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي الكلي الموقع مع صندوق النقد الدولي، حيث تم توحيد سعر صرف الجنيه مقابل الدولار وقد اصبح سعر الصرف يحدد وفقاً لقوى العرض والطلب مع تدخل البنك المركزي باعلان سعر تاشيري يتم احتسابه يوميا على ضوء اسعار صرف البنوك والصرافات، على ان تلتزم البنوك والصرافات بمدى 5% من السعر التاشيري لتحديد اسعار صرفها لليوم التالي. أدت هذه السياسة الى ارتفاع سعر الصرف من 55 جنيه الى 379 جنيه مقابل الدولار، وقد نجحت هذه السياسة في جذب موارد النقد الأجنبي الى داخل النظام المصرفي واضعاف دور السوق الموازي وتقليص الفجوة بين السوقين الرسمي والموازي الى حوالي 1.5%. ولإنجاح هذه السياسة وبغرض استقرار سعر الصرف تدخل البنك المركزي في سوق النقد الاجنبي عبر مزادات بيع النقد الأجنبي خلال الفترة (مايو 2021 – أكتوبر 2021)، بالإضافة الى القيام بدور المقرض الاخير للمصارف لتمويل عمليات الاستيراد.

على الرغم من نجاح سياسة توحيد سعر الصرف في بداية تنفيذها الا ان سعر الصرف تدهور مرة أخرى في ديسمبر 2021 يسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية وتوقف التدفقات المالية المتوقعة من المؤسسات الدولية ونتيجة لذلك تبني بنك السودان المركزي سياسة التحرير الكامل لسعر الصرف في مارس 2022 حيث وجه البنوك والصرافات بتحديد اسعار صرف العملات الاجنبية وفقاً لقوى العرض والطلب دون اي تدخل من البنك المركزي، كما تم الغاء السعر التاشيري والمدى المحدد في عمليات البيع والشراء. واصبح سعر شراء بنك السودان المركزي عبارة عن المتوسط الترجيحي لأسعار شراء البنوك و الصرافات .

انخفض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بنهاية العام 2023م الى 998.1135 جنيه للدولار مقارنة ب 578.1720 جنيه للدولار بنهاية 2022م بمعدل انخفاض بلغ 72.63%، فيما انخفضت حجم المشتريات والمبيعات في المصارف وشركات الصرافة من 6,281.6 مليون دولار للمشتريات و5,768.9 مليون دولار للمبيعات في العام 2022م الى 2,076.7 مليون دولار للمشتريات و1,892.6 مليون دولار للمبيعات في العام 2023م، ويعزى ذلك بصورة أساسية الى:

- توقف عمل المصارف وشركات الصرافة في ولاية الخرطوم وبعض الولايات الأخرى .
- انخفاض حجم الصادرات وضعف استرداد حصائل الصادر، مما أدى الي نقص المعروض من النقد الأجنبي مقابل ارتفاع الطلب على العملات الاجنبية من قبل المستوردين والمضاربين.
- توقف تحويلات المغتربين من النقد الاجنبي عبر القنوات الرسمية أدى الى انتعاش السوق الموازي .
- الطلب المتزايد على العملات الأجنبية بسبب نزوح اعداد كبيرة من السودانيين الى دول الجوار بالإضافة الى تحويل جزء كبير من تحويلات المغتربين الى تلك الدول بسبب وجود عائلاتهم بها مما اثر على المعروض من العملات الاجنبية.

لمعالجة هذا الوضع اتخذ بنك السودان المركزي عدد من الإجراءات المصرفية اللازمة لاستعادة استقرار سعر الصرف و تسهيل انسياب التجارة في البلاد لمقابلة الطلب المتزايد على الواردات في السوق المحلي بعد توقف المصانع والشركات الوطنية، شملت توجيه المصارف التجارية باستئناف العمل باستخدام استمارات الصادر والوارد الورقية عبر فروعها في الولايات الآمنة وذلك لحين معاودة العمل بالأنظمة البنكية .

الشكل (2-4)

سعر صرف الجنيه مقابل الدولاروحجم مشتريات ومبيعات المصارف التجارية والصر افات من النقد الأجنبي خلال الفترة من 2019 – 2023

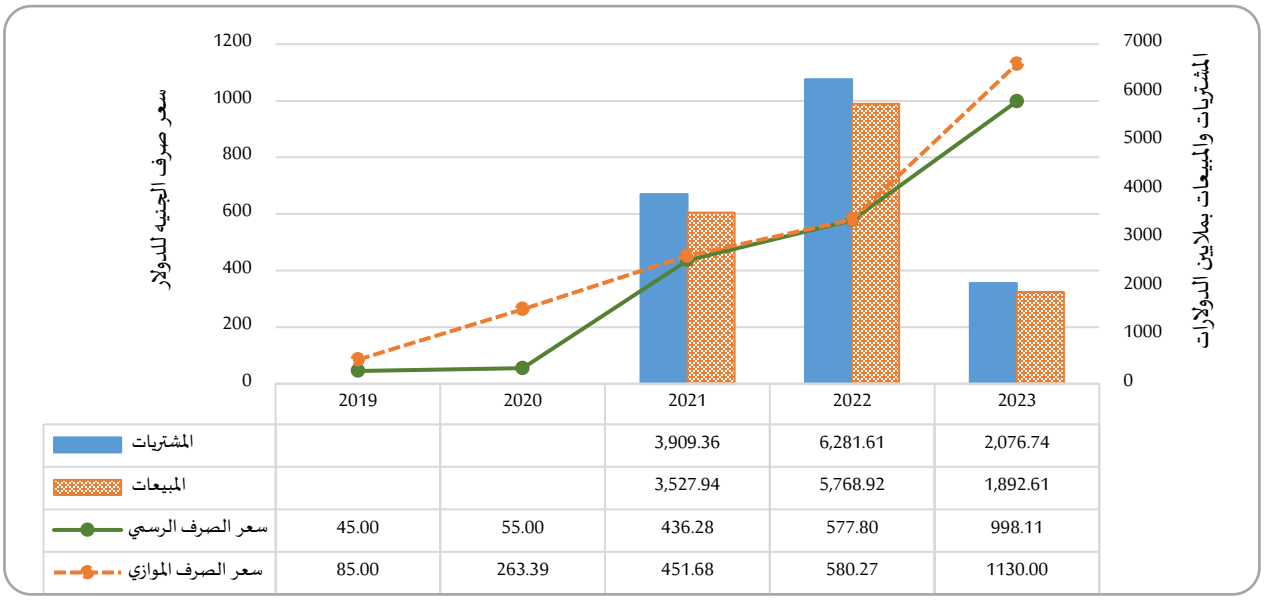

	2019	2020	2021	2022	2023
المشتريات			3,909.36	6,281.61	2,076.74
المبيعات			3,527.94	5,768.92	1,892.61
سعر الصرف الرسمي	45.00	55.00	436.28	577.80	998.11
سعر الصرف الموازي	85.00	263.39	451.68	580.27	1130.00

المصدر: بنك السودان المركزي

ملحوظة مشتريات ومبيعات للربع الثالث والرابع للعام 2022م والربع الاول للعام 2023م بيانات تقديرية

الشكل (2-4) يوضح اسعار صرف الجنيه مقابل الدولار بنهاية العام خلال الفترة (2019 - 2023)، كما يعكس مشتريات ومبيعات المصارف التجارية والصرافات خلال الفترة (2021 - 2023).

3.2 محور الاستقرار المالي:

1.3.2 أهداف المحور:

استهدفت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2023 تحقيق الاستقرار المالي من خلال الاتي:

i. تكوين مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية قوية من خلال الإصلاح المصرفي، رفع رؤوس المصارف بما يحافظ على الحد الأدنى لكفاية راس المال المحددة من البنك المركزي بنسبة 12% كحد ادنى في أي وقت من الأوقات، تشجيع المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بإجراء عمليات الدمج والاستحواذ او التصفية في حالة عدم الاستيفاء وذلك حسب الضوابط، الالتزام بمتطلبات السيولة الكمية والنوعية لمساعدة المصارف على إدارة

مخاطر السيولة وفق الضوابط، تقوية مراكز النقد الأجنبي بالمصارف وفق الضوابط المنظمة، الالتزام بالمتطلبات الرقابية والمعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الأخرى وفقاً للضوابط المنظمة، والعمل على الخروج التدريجي لبنك السودان المركزي من المساهمة في رؤوس أموال المصارف التجارية وشركات ومؤسسات التمويل الأصغر.

ii. تبني السياسات الاحترازية الكلية من خلال تطوير الأطر والاليات والأدوات والمؤشرات لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة المخاطر النظامية، تقوية وتفعيل الإطار المؤسسي والتنسيقي بين الجهات الرقابية ذات الصلة بتحقيق الاستقرار المالي على المستوى الداخلي والخارجي.

iii. تبني الرقابة المبنية على المخاطر من خلال التحول من الرقابة المبنية على الالتزام الى الرقابة المبنية على المخاطر، تفعيل وتقوية أنظمة الحوكمة والضبط الداخلي وإدارات المخاطر والالتزام والمراجعة الداخلية للمصارف وفقاً للضوابط، الزام المصارف بإجراء اختبارات الضغط كجزء من الإدارة الداخلية للمخاطر وفقاً للموجهات الصادرة.

iv. تقوية البنية التحتية المالية ونظم المدفوعات من خلال تهيئة البنى التحتية ومواءمتها للارتباط الخارجي واستيفاء المطلوبات والمعايير الدولية المنظمة لنظم الدفع والتسوية، تفعيل استخدام الرقم المصرفي الأساسي الأساسي (BBAN) في المعاملات المصرفية الداخلية لتشجيع تسوية المعاملات باستخدام وسائل الدفع الأخرى خلاف التعامل النقدي، تعزيز الحماية والأمان والموثوقية لنظم الدفع وتعزيز الامن السيبراني والالتزام بالمعايير الدولية المنظمة للدفع الالكتروني.

v. تعزيز عمليات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح من خلال تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناءاً على نتائج التقييم الوطني للمخاطر، الالتزام بتطبيق التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح والاستمرار في تطبيق المعايير الدولية بفعالية بما يتوافق مع توصيات ومتطلبات مجموعة العمل المالي، وتطوير واستخدام أنظمة فعالة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2.3.2 الأداء الفعلي:

في ظل الظروف التي تواجهها الدولة بسبب تداعيات حرب الخامس عشر من ابريل 2023 قام بنك السودان المركزي بإصدار بعض الضوابط بغرض تحقيق قدر من الاستقرار المالي خلال النصف الثاني من العام 2023، حيث سمح بنك السودان المركزي بتمديد صلاحية تراخيص شركات التحاويل المالية للمساهمة في عمليات انسياب التحاويل الداخلية والخارجية وخاصة في المناطق التي لا توجد بها فروع للمصارف التجارية او صرافات. كما وجه البنك المركزي ايضا المصارف التجارية بتسهيل ضوابط واجراءات منح التمويل المصرفي مع السماح بتجاوز نسب تركيز التمويل المسموح بها في خطوة منه لدفع عجلة الانتاج والنشاط الاقتصادي في البلاد. مع الاخذ في الاعتبار ضرورة التزام المصارف باتباع اجراءات العناية الواجبة في كافة العمليات المصرفية بتفعيل انظمة الضبط الداخلي لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

4.2 محور الشمول المالي:

1.4.2 أهداف المحور:

استهدفت السياسات في هذا المحور تعزيز البنية التحتية للشمول المالي لضمان وصول قطاعات كبيرة من السكان الى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسهولة وكفاءة عالية وذلك بالعمل على الاتي:

i. تعزيز جانب عرض المنتجات المصرفية التقليدية والرقمية من خلال تسهيل الإجراءات المصرفية، زيادة تنوع وكفاءة الخدمات المصرفية والمنتجات المالية واستحداث وسائل وأدوات دفع امنة وتشجيع مشاركة القطاع الخاص فيها، التوسع في الخدمات المصرفية الالكترونية من خلال الوكالة المصرفية (انشاء شبكات وكلاء المصارف ووكلاء التمويل الأصغر)، تشجيع تقديم الخدمات المصرفية دون فروع مصرفية وإدخال تقنية تسجيل العملاء عن بعد او اعرف عميلك الكترونياً، نشر الوعي المصرفي والمالي والتقني لعملاء الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية.

ii. تعزيز برامج التمويل الاصغر والصغير من خلال توظيف نسبة لا تقل عن 12% من المحفظة التمويلية لكل مصرف للتمويل الأصغر والصغير سواءً بالتمويل المباشر او بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر والصغير او عبر المحافظ المشتركة وفقاً للضوابط المنظمة، تشجيع قيام الصناديق الاستثمارية عبر سلطة تنظيم أسواق المال، الالتزام بنسب مؤشرات الأداء المالي والسلامة المالية الأخرى، زيادة فرص تمويل فئات المرأة وشرائح الشباب والجمعيات التعاونية وتنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني والحرفيين وجمعيات الخريجين والأشخاص ذوي الإعاقة، تشجيع المصارف على التوسع في استخدام ضمان وكالة التمويل الأصغر- تيسير.

iii. تقوية نظم وإجراءات حماية مستخدمي الخدمات المالية من خلال الالتزام بالأطر القانونية والتنظيمية لحماية مستخدمي الخدمات المالية، زيادة فاعلية اليات فض المنازعات بين المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) وعملائها، الالتزام بالمصداقية والشفافية والتوعية والتثقيف المالي.

2.4.2 الأداء الفعلي:

عمل بنك السودان المركزي على تسهيل التعامل المصرفي وحفظ حقوق عملاء الجهاز المصرفي تعزيزاً لبرنامج الشمول المالي، حيث وجه بنك السودان المركزي جميع المصارف العاملة بتسهيل وتبسيط اجراءات فتح الحسابات المصرفية وقبول المستندات المنتهية صلاحيتها. كما وجه بتمديد فترة صلاحية البطاقات المصرفية لمدة 6 أشهر من تاريخ التجديد لتخفيف العبء على عملاء الجهاز المصرفي في ظل توقف العمل في اجهزة الحكومة وصعوبة الاجراءات بسبب الظروف التي تمر بها البلاد. كما قام بنك السودان المركزي ايضا بالسماح للمصارف التجارية بفتح فروع او مكاتب تمثيل في الولايات لتقديم خدماتها، مع ضرورة إخطار بنك السودان المركزي ببورتسودان.

5.2 محور التمويل الأخضر:

1.5.2 أهداف المحور:

استهدفت السياسات في هذا المحور المساهمة في خلق بيئة مواتية للتمويل المستدام والتمويل الاخضر والاستجابة لتحديات ومخاطر التغير المناخي وسياسات التكيف مع تغيرات المناخ، ووضع مبادئ حاكمة وأطر وموجهات للتمويل المستدام والاخضر، ونشر وتشجيع مبادئ ومفاهيم الاستدامة المالية ودعم التحول نحو الاقتصاد الاخضر، وذلك من خلال إدراج مبادئ الاستدامة والتمويل الأخضر في انشطة المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، تشجيع المصارف والمؤسسات المالية علي ابتكار منتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة ذات الأثر المستدام والصديقة للبيئة، تطبيق مبادئ الحوكمة وإدارة مخاطر التغيرات المناخية والمخاطر المالية الاخرى في منتجات التمويل الاخضر والتحوط للمخاطر المصاحبة.

2.5.2 الأداء الفعلي:

تعذر تقييم الأداء في هذا المحور نظراً لعدم توفر البيانات وصعوبة تجميعها بسبب الظروف التي تمر بها البلاد.

6.2 الإجراءات التي اتخذها بنك السودان المركزي خلال أزمة حرب الخامس عشر من ابريل 2023:

اثرت هذه الأزمة على مقدرة المؤسسات المصرفية والمالية من إنفاذ سياسات بنك السودان المركزي للعام 2023 وفق ما خطط لها، وقد ادي ذلك الى انحراف بعض المؤشرات النقدية والمالية عن المستهدف لها، وكاستجابة لمعالجة هذه الاوضاع، اتخذ بنك السودان المركزي العديد من الإجراءات والضوابط بهدف التأثير على أداء المؤشرات النقدية والمالية وضمان استمرارية الجهاز المصرفي في تقديم الخدمات، حيث قام بنك السودان المركزي بالآتي:

- تشكيل غرفة طوارئ ببنك السودان المركزي لإدارة الازمة وتخفيف أثرها على الجهاز المصرفي.
- اتخاذ العديد من الإجراءات المصرفية اللازمة لمعالجة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية واستعادة استقرار سعر الصرف على سبيل المثال تحديد سقف للتحويل عبر التطبيقات المصرفية.
- استعادة التطبيقات المصرفية الالكترونية الخاصة ب (8) مصارف بعضها يعمل بصورة كاملة وأخرى تعمل بصورة جزئية.
- استعادة العمل بنظام التسويات الآنية الاجمالية (سراج) في سبتمبر 2023.
- اعتماد نظام ورقي مؤقت لإجراء عمليات الصادر والوارد.
- رصد وتنفيذ العديد من عمليات التمويل الخاصة بتمويل المواسم الزراعية (الصيفية والشتوية) إبان فترة الحرب.
- جاري الترتيب للإعلان عن إطلاق نظام المقاصة الالكترونية.

- ربط عدد (23) مصرفا بالشبكة المصرفية والجهود مستمرة لربط بقية المصارف.
- الاستمرار في حث المصارف علي فتح فروعها بالولايات الامنة، وتبسيط إجراءات فتح الحسابات مع مراعاة متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- في إطار توظيف الموارد المتاحة لتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة وتنظيم عمليات الاستيراد، أصدر بنك السودان المركزي ضوابط وموجهات الاستيراد بدون تحويل قيمة، حيث سمح بالاستيراد بدون تحويل قيمة للسلع الضرورية والإستراتيجية وكذلك استيراد السلع الرأسمالية للمصانع وإحلال الماكينات للمصانع التي دمرتها الحرب.
- استئناف التواصل مع المنظمات الدولية التي لديها التزامات مع وحدة التمويل الاصغر مثل تحالف الشمول المالي والافراكا وغيرها بهدف متابعة سير العمل معها.
- مواصلة لجان شراء الذهب لأعمالها بفروع البنك المركزي لتنفيذ عمليات شراء الذهب.

الفصل الثالث

الحسابات القومية والتغيرات الديموغرافية للعام 2023

الحسابات القومية والتغيرات الديموغرافية للعام 2023

1.3 المقدمة

يتناول هذا الفصل كل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية، الطلب الكلي والدخل القومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، كما يتناول الأرقام القياسية للأسعار الجارية والتى تعكس معدلات التضخم بالإضافة إلى التغيرات الديموغرافية متمثلة في حجم السكان والتركيب النوعي والعمري للسكان ومعدل البطالة.

الحسابات القومية عبارة عن إطار محاسبي يمكن من تجميع معلومات عن الإقتصاد الكلي وعرضها للاستفادة منها في تحليل وإعداد السياسات والخطط والبرامج الاقتصادية وتقييم ومراقبة الأداء الإقتصادي ، وتحديد مواضع الخلل في الاقتصاد ومن ثم معالجتها ، ويقدم نظرة شاملة للإقتصاد تشمل عدة أمور من بينها قياس الإنتاج وتوليد وتوزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية وإستخدام الدخل لأغراض الإستهلاك والإدخار والتغيرات في الأصول والخصوم، ويتم اعدادها بواسطة الجهاز المركزي للاحصاء وفقاً لدليل الحسابات القومية (SNA)[1] الصادرعن صندوق النقد الدولي لعام 1968.

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة (عادة عام)، وتستخدم ثلاث طرق لحسابه [2]:

(1) طريقة الناتج أو القيمة المضافة: تبعاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع القيم المضافة في جميع قطاعات الإقتصاد (حسب الانشطة الاقتصادية)، وذلك بتجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع إستبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية.

(2) طريقة الدخل : وفقاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، ويشمل ذلك الايجارات والارباح والمكاسب الراسمالية (الفوائد) و تعويضات العاملين بما في ذلك الإجور والرواتب وغيرها من تكاليف العمالة مضافاً إليها إجمالي فائض التشغيل لدى مؤسسات الأعمال والضرائب ناقصاً دعم المنتجات .

(3) طريقة الإنفاق : حسب هذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع الإنفاق الإستهلاكي الخاص والانفاق الحكومى والإستثمار الخاص والحكومى وصافي التعامل الخارجي.

---

[1] System of National Accounts

[2] يتبع الجهاز المركزي للاحصاء الطريقتين الأولى والثالثة فى اعداد الحسابات القومية.

2.3 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الإقتصادية.

يوضح الجدول (3- 1) والشكل (3- 1) الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له بالأسعار الثابتة لكلٍ من عامي 2022 و 2023 محسوباً على أساس أسعار عام 1982/1981.

جدول (3 - 1)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الإقتصادية لكلٍ من عامي 2022 و 2023
على أساس أسعار عام 1982/1981

(ألف جنيه)

العام / القطاع	2022**			2023*		
	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %
قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية	**9,143.9**	**0.1**	**26.4**	**7,782.7**	**(14.9)**	**31.8**
المحاصيل الزراعية	3,651.0	0.2	10.5	2,263.6	(38.0)	9.3
الثروة الحيوانية	5,365.0	0.1	15.5	5,402.3	0.7	22.1
الغابات	21.4	(1.4)	0.1	20.0	(6.5)	0.1
الأسماك	106.5	(1.3)	0.3	96.8	(9.1)	0.4
قطاع الصناعات التحويلية واليدوية والصناعات الاستخراجية	**7,704.0**	**(0.7)**	**22.2**	**5,715.0**	**(25.8)**	**23.4**
التعدين والتحجير	525.0	0.1	1.5	354.1	(32.6)	1.4
الصناعات التحويلية	5,408.0	(0.7)	15.6	3,895.4	(28.0)	15.9
الكهرباء والماء والغاز	1,097.0	(0.4)	3.2	883.0	(19.5)	3.6
البناء والتشييد	674.0	(2.2)	1.9	582.5	(13.6)	2.4
قطاع الخدمات	**17,821.0**	**(1.4)**	**51.4**	**10,961.8**	**(38.5)**	**44.8**
التجارة والمطاعم والفنادق	3,060.0	(2.2)	8.8	2,386.8	(22.0)	9.8
النقل والمواصلات	3,610.0	(2.3)	10.4	2,960.2	(18.0)	12.1
البنوك وشركات التأمين والعقارات	5,204.0	(0.8)	15.0	3,819.4	(26.6)	15.6
القطاع الحكومي	5,204.0	(0.7)	15.0	1,040.8	(80.0)	4.3
الخدمات غير هادفة للربح	743.0	(2.2)	2.1	754.6	1.6	3.1
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	**34,668.9**	**(0.8)**	**100.0**	**24,459.5**	**(29.4)**	**100.0**
مخفض الناتج المحلي الإجمالي	**887,482**	65.9		**1,075,906**	21.2	
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية[1] (مليون جنيه)	**30,768,013.0**	**64.5**		**26,316,114.0**	**(14.5)**	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

*بيانات أولية

**بيانات معدلة

1 للمزيد انظر الجدول (3- 3).

الشكل (3- 1)

معدل نمو القطاعات لكلٍ من عامي 2022 و 2023

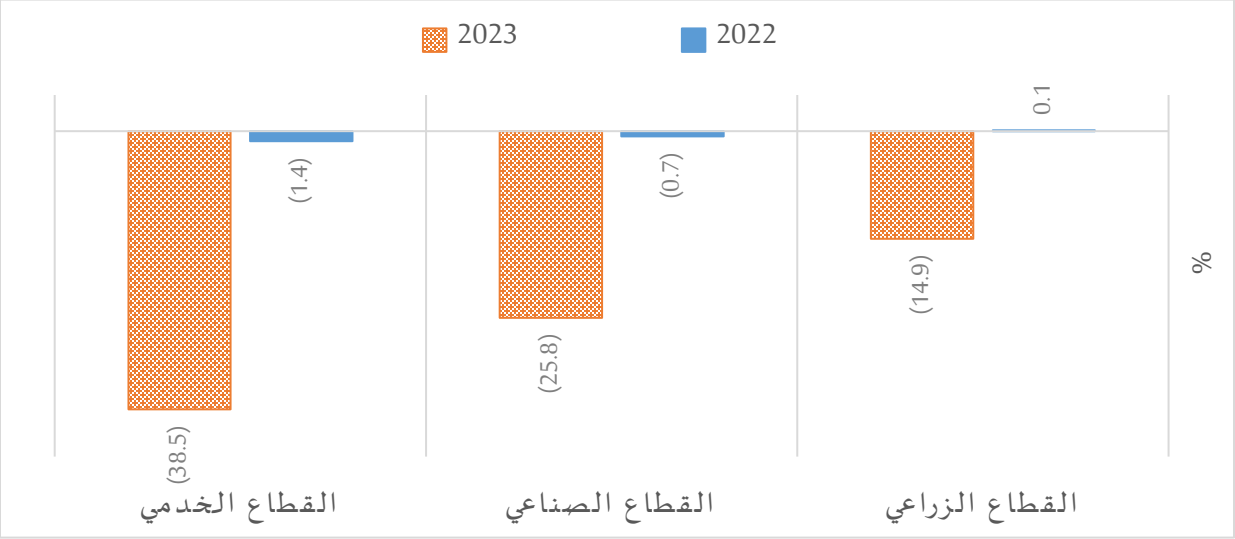

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء

يلاحظ من الجدول (3- 1) والشكل (3- 1) إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من سالب 0.8% في العام 2022 إلى سالب 29.4% في العام 2023 وذلك لإنخفاض معدل نمو القطاع الخدمي من سالب 1.4% في العام 2022 إلى سالب 38.5% في العام 2023، وانخفاض معدل نمو القطاع الصناعي من سالب 0.7% في العام 2022 إلى سالب 25.8% في العام 2023، وانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي من 0.1% في العام 2022 إلى سالب 14.9% في العام 2023.

يعزى انخفاض معدل نمو القطاع الزراعي إلى إنخفاض معظم القطاعات الفرعية المكونة له، حيث إنخفض معدل نمو قطاع المحاصيل الزراعية من 0.1% في العام 2022 الى سالب 38.0% في العام 2023، و الغابات من سالب 1.4% في العام 2022 إلى سالب 6.5% في العام 2023، و الأسماك من سالب 1.3% في العام 2022 إلى سالب 9.1% في العام 2023، بينما ارتفع معدل نمو الثروة الحيوانية من 0.1% في العام 2022 الى 0.7% في العام 2023.

وقد نتج انخفاض معدل نمو القطاع الصناعي نتيجة لإنخفاض كل القطاعات الفرعية المكونة له، حيث إنخفض معدل نمو قطاع التعدين والتحجير من 0.1% في العام 2022 الى سالب 32.6% في العام 2023، و الصناعات التحويلية من سالب 0.7% في العام 2022 إلى سالب 28.0% في العام 2023، و الكهرباء والماء والغاز من سالب 0.4% في العام 2022 إلى سالب 19.5% في العام 2023، ومعدل نمو البناء والتشييد من سالب 2.2% في العام 2022 الى سالب 13.6% في العام 2023.

كما يعود انخفاض معدل نمو قطاع الخدمات إلى إنخفاض معظم القطاعات الفرعية له، حيث انخفض معدل نمو القطاع الحكومي من سالب 0.7% في العام 2022 الى سالب 80.0 % في العام 2023، و البنوك وشركات التأمين والعقارات

من سالب 0.8% في العام 2022 الى سالب 26.6% في العام 2023، و التجارة والمطاعم والفنادق من سالب 2.2% في العام 2022 الى سالب 22.0% في العام 2023، و النقل والمواصلات من سالب 2.3% في العام 2022 الى سالب 18.0% في العام 2023.

1.2.3 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الشكل (3 - 2) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكلٍ من عامي 2022 و 2023.

الشكل (3-2)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لكلٍ من عامي 2022 و2023

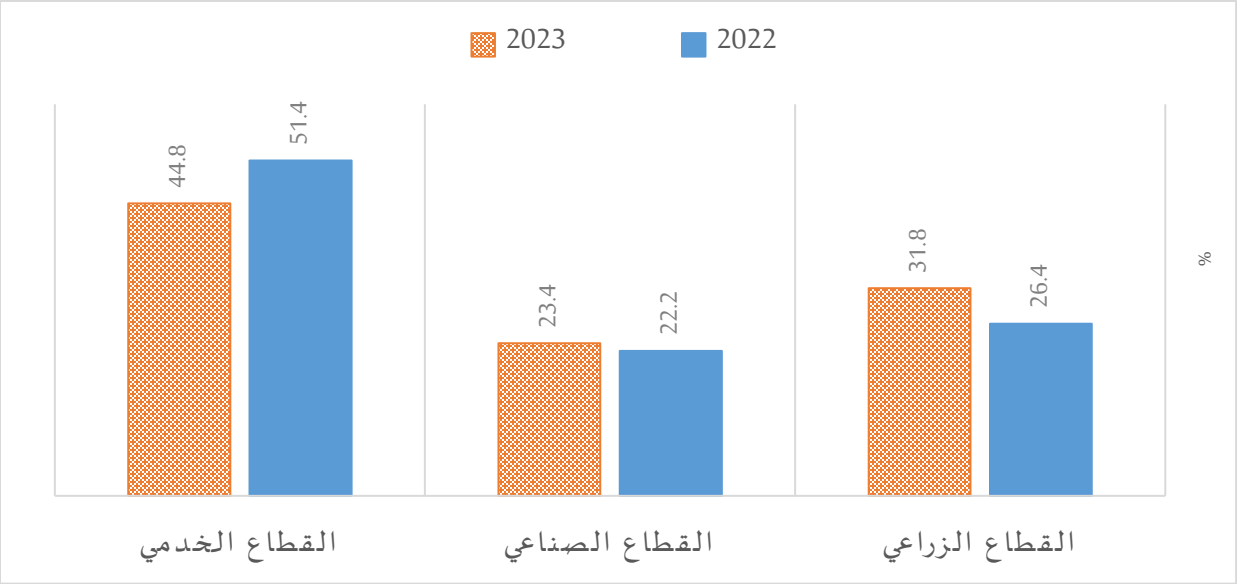

يلاحظ من الشكل (3-2) ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 26.4% في العام 2022 إلى 31.8% في العام 2023، نتيجة لإرتفاع مساهمة الثروة الحيوانية من 15.5% في العام 2022 إلى 22.1% في العام 2023، و الأسماك من 0.3% في العام 2022 إلى 0.4% في العام 2023، بينما انخفضت نسبة مساهمة المحاصيل الزراعية من 10.5% في العام 2022 إلى 9.3% في العام 2023، واستقرت نسبة مساهمة الغابات في 0.1% لعامي 2022 و2023.

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي من 22.2% في العام 2022 إلى 23.4% في العام 2023، نتيجة الإرتفاع الطفيف في نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من 15.6% في العام 2022 إلى 15.9% في العام 2023، و الكهرباء والماء والغاز من 3.2% في العام 2022 إلى 3.6% في العام 2023، و البناء والتشييد من 1.9% في العام 2022 إلى 2.4% في العام 2023، بينما انخفضت نسبة مساهمة التعدين والتحجير من 1.5% في العام 2022 إلى 1.4% في العام 2023.

كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 51.4% في العام 2022 الى 44.8% في العام 2023، نتيجة لانخفاض مساهمة القطاع الحكومي من 15.0% في العام 2022 إلى 4.3% في العام 2023.

2.2.3 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2018-2023

يبين الجدول (3-2) والشكل (3-3) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2018-2023.

جدول (3 - 2)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2018 -2023

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	*2023
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.8	(1.3)	(1.6)	(1.9)	(0.8)	(29.4)

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء،

*بيانات أولية

الشكل (3 - 3)

الإتجاه العام لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2018 – 2023 بأسعار عام 1982/1981

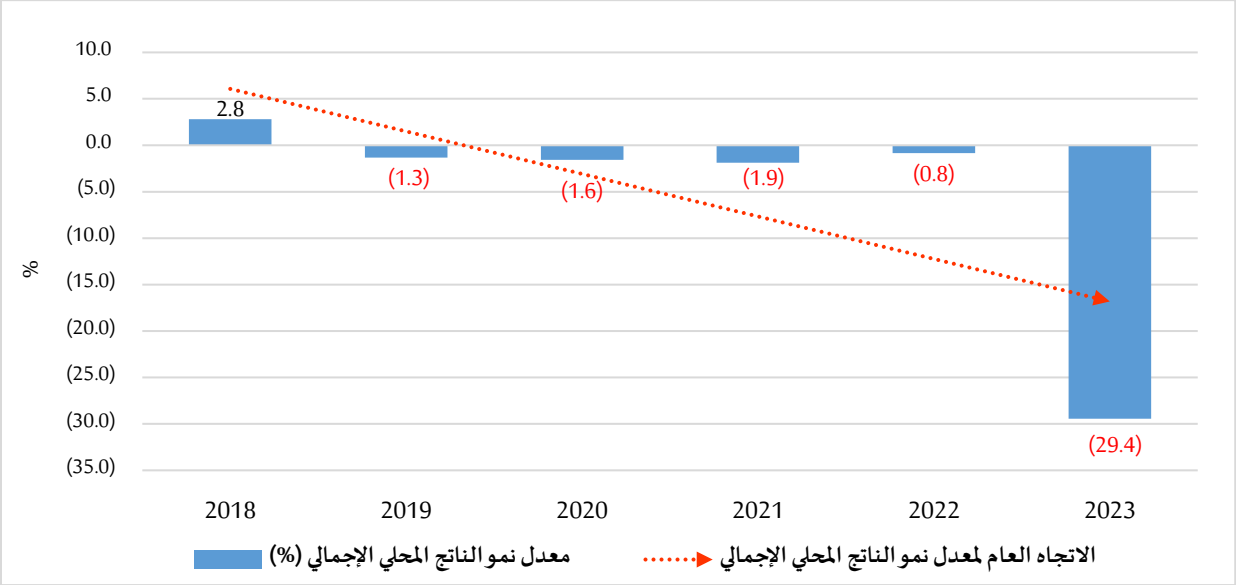

يوضح الجدول (3 –2) والشكل (3-3) الاتجاه العام لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2018 إلى 2023، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.8% في العام 2018 إلى معدلات سالبة ليصل إلى سالب 29.4% في العام 2023 ، نتيجة اندلاع الحرب في الخامس عشر من أبريل 2023.

3.3 الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية حسب الأنشطة الإقتصادية

يُبين الجدول (3 - 3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية (طريقة الناتج أوالقيمة المضافة) لكلٍ من عامي 2022 و 2023. كما يوضح الشكل (3 - 4) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكلٍ من عامي 2022 و 2023.

جدول (3 - 3)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الإقتصادية لكلٍ من عامي 2022 و 2023

(مليون جنيه)

العام / القطاع	2022**			2023*		
	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %	القيمة	معدل النمو%	المساهمة %
قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسمكية	**8,108,495**	**114.7**	**26.4**	**7,633,372**	**(5.9)**	**29.0**
المحاصيل الزراعية	3,237,581	119.1	10.5	2,712,925	(16.2)	10.3
الثروة الحيوانية	4,757,497	113.4	15.5	4,766,155	0.2	18.1
الغابات	18,977	(32.4)	0.1	14,560	(23.3)	0.1
الاسماك	94,440	127.0	0.3	139,732	48.0	0.5
قطاع الصناعات التحويلية واليدوية والصناعات الاستخراجية	**6,831,641**	**62.6**	**22.2**	**5,636,451**	**(17.5)**	**21.4**
التعدين والتحجير	465,552	(75.0)	1.5	1,176,977	152.8	4.5
الصناعات التحويلية	4,795,628	204.7	15.6	2,862,527	(40.3)	10.9
الكهرباء والماء والغاز	972,781	979.7	3.2	1,019,477	4.8	3.9
البناء والتشييد	597,680	(11.3)	1.9	577,470	(3.4)	2.2
قطاع الخدمات	**15,827,877**	**47.6**	**51.4**	**13,046,291**	**(17.6)**	**49.6**
التجارة والمطاعم والفنادق	2,713,502	(10.6)	8.8	2,957,911	9.0	11.2
النقل والمواصلات	3,201,223	92.1	10.4	3,726,688	16.4	14.2
البنوك وشركات التأمين والعقارات	4,639,557	37.6	15.1	4,060,643	(12.5)	15.4
القطاع الحكومي	4,614,728	346.7	15.0	1,449,908	(68.6)	5.5
الخدمات غير هادفة للربح	658,867	(59.3)	2.1	851,141	29.2	3.2
الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية	**30,768,013**	**64.5**	**100.0**	**26,316,114**	**(14.5)**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

*بيانات أولية،

** بيانات معدلة

الشكل (3- 4)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية لكلٍ من عامي 2022 و2023

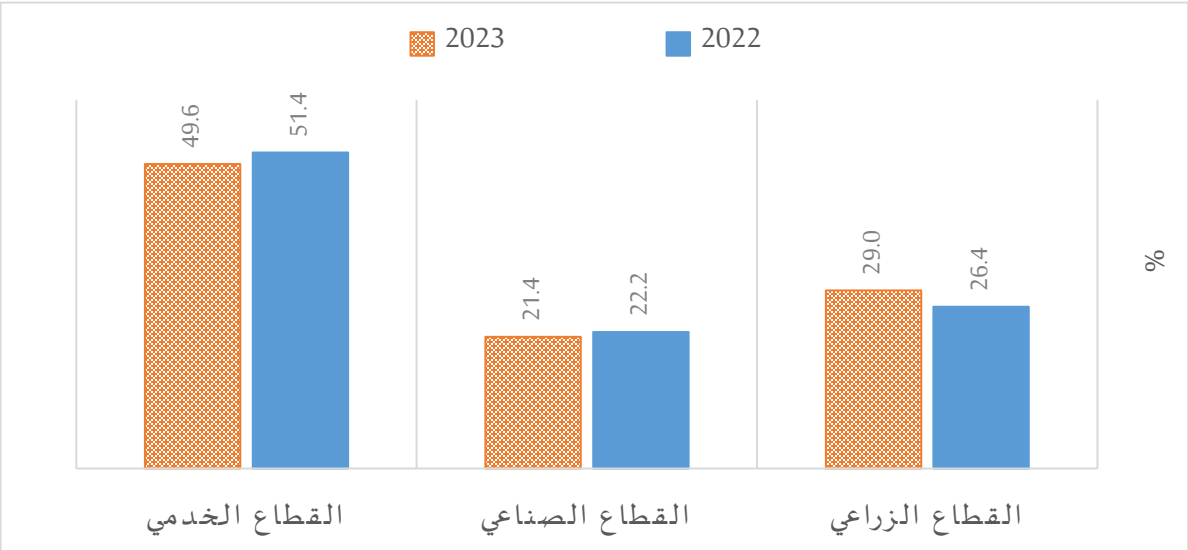

يُبين الجدول (3-3) والشكل (3-4) إنخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 22.2% في العام 2022 إلى 21.4% في العام 2023، نتيجة لإنخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية من 15.6% العام 2022 إلى 10.9% في العام 2023. كما إنخفضت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 51.4% في العام 2022 إلى 49.6% في العام 2023، نتيجة لإنخفاض نسبة مساهمة القطاع الحكومي من 15.0% في العام 2022 إلى 5.5% في العام 2023.

بينما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 26.4% في العام 2022 إلى 29.0% في العام 2023، نتيجة لإرتفاع نسبة مساهمة قطاع الثروة الحيوانية من 15.5% العام 2022 إلى 18.1% في العام 2023.

4.3 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

يوضح الجدول (3 - 4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (طريقة الإنفاق) وفقاً لطريقة الانفاق القومي لكلٍ من عامي 2022 و 2023.

جدول (3 - 4)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وفقاً لطريقة الإنفاق لكلٍ من عامي 2022 و 2023

(مليون جنيه)

العام / القطاع	2022**		2023*		
	القيمة	المساهمة %	القيمة	معدل النمو %	المساهمة %
الانفاق الإستهلاكي	**28,458,036**	**92.5**	**24,012,142**	**(15.6)**	**91.2**
الانفاق الحكومي	3,691,346	12.0	1,676,621	(54.6)	6.4
الانفاق الخاص	24,766,690	80.5	22,335,521	(9.8)	84.9
الانفاق الإستثماري	**2,769,063**	**9.0**	**3,753,423**	**35.5**	**14.3**
صافي التعامل الخارجي من السلع والخدمات	**(459,087)**	**(1.5)**	**(1,449,452)**	**215.7**	**(5.5)**
الصادرات من السلع والخدمات	1,753,411	5.7	2,442,956	39.3	9.3
الواردات من السلع والخدمات	2,212,498	7.2	3,892,408	75.9	14.8
الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية	**30,768,013**	**100.0**	**26,316,114**	**(14.5)**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

*بيانات أولية

** بيانات معدلة

من الجدول (3 - 4) يلاحظ إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 64.5% في العام 2022 إلي سالب 14.5% في العام 2023، نتيجة لإنخفاض الإنفاق الاستهلاكي من 28,458,036 مليون جنيه في العام 2022 إلى 24,012,142 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل سالب 15.6%، وإرتفاع عجز صافي التعامل الخارجي من السلع والخدمات من سالب 459,087 مليون جنيه في العام 2022 إلى سالب 452,1,449 مليون جنيه في العام 2023، على الرغم من ارتفاع نمو إجمالي الانفاق الإستثماري من 2,769,063 مليون جنيه في العام 2022 إلى 3,753,523 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل نمو بلغ 14.3%.

فيما يلي شرح تفصيلي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق:

1.4.3 الإنفاق الإستهلاكي:

ينقسم الإستهلاك إلى إنفاق حكومي و إنفاق خاص، بحيث يشمل الإنفاق الحكومي جميع النفقات الجارية التي تشمل بند تعويضات العاملين وشراء السلع والخدمات وتحويلات الولايات وتسيير مؤسسات الدولة، بينما يشمل الإستهلاك الخاص إستهلاك جميع الأسر والأفراد.

يوضح الشكل (3-5) مساهمة الإستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكلٍ من عامي 2022 و 2023.

الشكل (3- 5)

مساهمة الانفاق الإستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكلٍ من عامي 2022 و2023

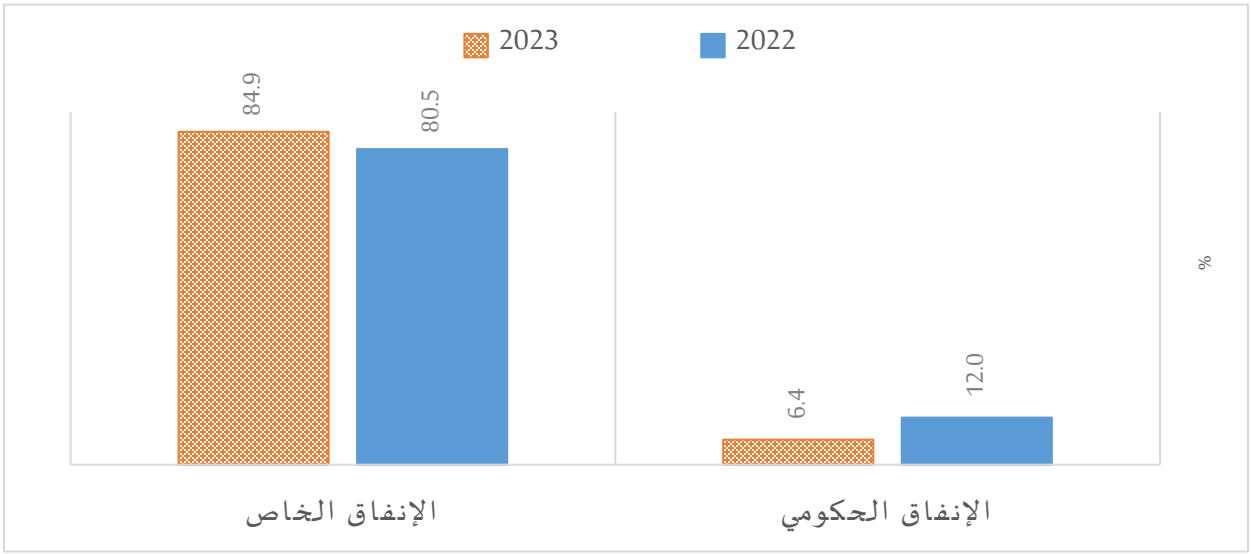

يعكس الجدول (3-4) والشكل (3-5) إنخفاض مساهمة إجمالي الانفاق الإستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 92.5% في العام 2022 إلي 91.2 % في العام 2023، وذلك لإنخفاض مساهمة الإنفاق الحكومي من 12.0% في العام 2022 إلى 6.4% في العام 2023، على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة انفاق القطاع الخاص من 80.5% في العام 2022 إلى 84.9% في العام 2023.

يوضح الشكل (3-6) الإتجاه العام لمعدلات نمو إجمالي الإستهلاك خلال الفترة 2018 - 2023.

الشكل (3- 6)

الإتجاه العام لمعدل نمو إجمالي الانفاق الإستهلاكي خلال الفترة 2018-2023

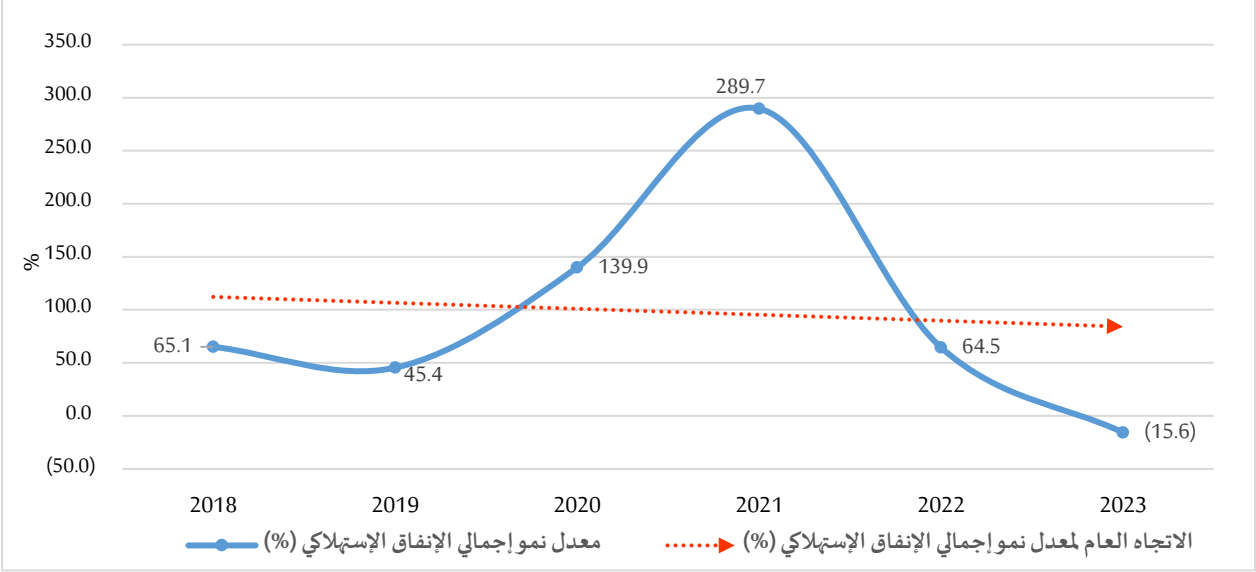

يلاحظ من الشكل (3-6) تناقص الاتجاه العام لمعدل نمو اجمالي الإنفاق الإستهلاكي خلال الفترة من 2018 الى 2023، حيث إرتفع معدل نمو اجمالي الانفاق الاستهلاكي بوتيرة متسارعة من 45.4% في العام 2019 إلى 289.7% في العام 2021، ثم إنخفض إلى 64.5% في العام 2022 ثم إلى سالب 15.6% في العام 2023 بسبب اندلاع الحرب في الخامس عشر من أبريل 2023.

2.4.3 الإنفاق الإستثماري:

يعرف الانفاق الإستثماري بأنه الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة، بينما يعرف الإستثمار الإجمالي بأنه التغير في القيمة السوقية الكلية للمنشآت الجديدة ووسائل الإنتاج المعمرة مضافاً إليها قيمة التغير في المخزون لدى منشآت الأعمال.

يوضح الشكل (3-7) الإتجاه العام لمعدلات نمو الانفاق الإستثماري خلال الفترة 2018-2023.

الشكل (3- 7)

الإتجاه العام لمعدل نمو الانفاق الإستثماري خلال الفترة 2018-2023

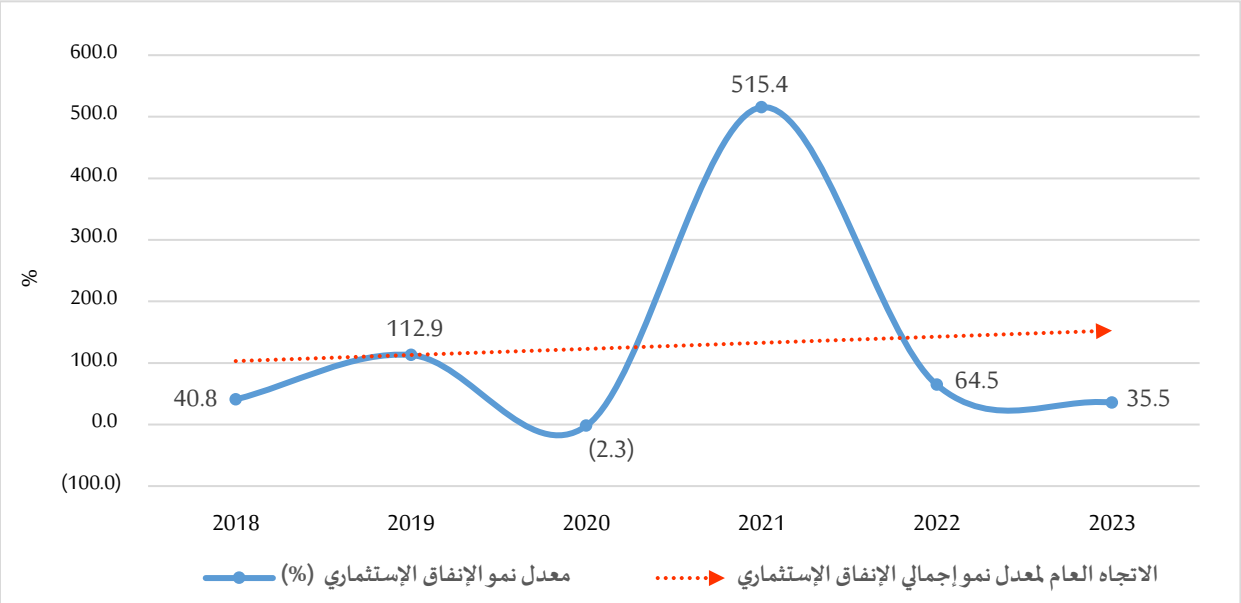

يبين الشكل (3-7) تصاعد الاتجاه العام لمعدل نمو اجمالي الانفاق الاستثماري خلال فترة 2018 – 2023 ، حيث ارتفع معدل نمو الانفاق الإستثماري من سالب 40.8% في العام 2018 ليصل إلى 112.9% في العام 2019، ثم انخفض الى سالب 2.3% في العام 2020، ليسجل ارتفاع 515.4% في العام 2021، ثم إنخفض إلى 64.5% في العام 2022 و35.5% في العام 2023 بسبب اندلاع الحرب في الخامس عشر من أبريل 2023.

3.4.3 صافي التعامل الخارجي للسلع والخدمات:

صافي التعامل الخارجي للسلع والخدمات يساوي المقابل المحلي لقيمة الصادرات من السلع والخدمات ناقصاً المقابل المحلي لقيمة الواردات من السلع والخدمات خلال عام . ويلاحظ من الجدول (3-4) إرتفاع معدل نمو العجز في صافي التعامل الخارجي للسلع والخدمات من سالب 1.5% في العام 2022 إلى 35.5% في العام 2023 ، وذلك نتيجة لارتفاع معدل نمو واردات السلع والخدمات من 7.2% في العام 2022 إلى 75.9% في العام 2023، على الرغم من ارتفاع معدل نمو صادرات السلع والخدمات من 5.7% في العام 2022 الى 39.3% في العام 2023.

5.3 الطلب الكلي و الدخل القومي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الطلب الكلي هو عبارة عن مجموع الإنفاق الحكومي والخاص والتكوين الرأسمالي (التغير في المخزون والأصول الثابتة).

الدخل القومي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مخصوماً منه الإهلاك، مضافاً إليه صافي تعويضات العاملين وصافي دخل الملكية من العالم الخارجي. (أي الناتج المحلي الإجمالي مخصوماً منه الإهلاك والدخول الأولية المدفوعة للوحدات غير المقيمة، مضافاً إليه الدخول الأولية المستلمة من الوحدات غير المقيمة).

يوضح الجدول (3 - 5) الطلب الكلي و الدخل القومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكلٍ من عامي 2022 و 2023.

جدول (3 - 5)

الطلب الكلي والدخل القومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكلٍ من عامي 2022 و 2023

العام	2022**		2023*		
	القيمة	معدل النمو %	القيمة	التغير	معدل النمو %
الطلب الكلي (مليون جنيه)	31,277,100	64.8	27,765,565	(3,511,535)	(11.2)
إجمالي الانفاق الإستهلاكي(مليون جنيه)	28,458,036	64.5	24,012,142	(4,445,894.0)	(15.6)
إجمالي الانفاق الإستثماري(مليون جنيه)	2,769,063	64.5	3,753,423	984,360.0	35.5
الدخل القومي (مليون جنيه)	27,993,709	64.7	23,943,231	(4,050,478)	(14.5)
عدد السكان (نسمة)	46,934,522	2.7	48,199,786	1,265,264	2.7
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه	655,552	60.1	545,980	(109,572)	(16.7)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

*بيانات أولية

** بيانات معدلة

يلاحظ من الجدول (3- 5) إنخفاض معدل نمو الطلب الكلي من 64.8% في العام 2022 إلى سالب 11.2% في العام 2023، نتيجة لإنخفاض معدل نمو إجمالي الإنفاق الإستهلاكي من 64.5% في العام 2022 إلي سالب 15.6% في العام 2023، و إنخفاض معدل نمو إجمالي الإنفاق الإستثماري من 64.5% في العام 2022 إلي 35.5% في العام 2023. كما إنخفض الدخل

القومي من 27,993,709 مليون جنيه في العام 2022 إلى 23,943.231 مليون جنيه في العام 2023 وبمعدل نمو سالب 14.5%. وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 655,552 جنيه في العام 2022 إلى 545,980 جنيه في العام 2023 بمعدل سالب 16.7%.

6.3 الأرقام القياسية للأسعار ومعدلات التضخم

التضخم : يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة .

يصنف التضخم على النحو التالي:

- التضخم الكلي (Headline Inflation)، يعرف التضخم الكلي بأنه يرصد كافة التغيرات في أسعار السلع التي تتضمنها سلة الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين.
- التضخم الأساسي (Core Inflation)، يعرف التضخم الأساسي بأنه الرقم الذي يرصد التغيرات في المستوى العام للأسعار، والذي يعزى إلى التغيرات في مستوى الطلب الكلي (بإستبعاد مجموعة الغذاء) والذي يتأثر بالتغير في عرض النقود.
- التضخم المستورد (Imported Inflation)، يعرف التضخم المستورد بأنه إرتفاع الأسعار نتيجة لإنتقال تضخم الشركاء التجاريين إلى الدولة من خلال الواردات.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك. وهو مقياس لمتوسط التغير الذي يطرأ بمرور الوقت علي أسعار البنود الاستهلاكية، أي السلع والخدمات التي تشتري لأغراض الحياة اليومية. ونظراً للتغيرات الاقتصادية وتغير النمط الاستهلاكي فإنه يمكن إحلال سلع جديدة محل سلع أخرى في مكونات سلة المستهلك، ويقيس الرقم القياسي التغير النسبي الذي يطرأ على الأسعار بالنسبة لأساس لعام معين والذي يسمى بفترة الأساس[3].

1.6.3 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب المجموعات السلعية ومعدلات التضخم لعامي 2022 و 2023 (سنة الأساس 2007)

يوضح الجدول (3 – 6) معدلات التضخم و الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب المجموعات السلعية لكلٍ من عامي 2022 و 2023.

[3] تجدر الإشارة الى أن الجهاز المركزي للإحصاء قد أجرى مسح الأسرة عام 2007، شمل كل ولايات السودان للحصول على الأرقام القياسية وأوزانها، حيث بلغ حجم العينة 3036 أسرة. تبدأ خطوات الحصول على الأرقام القياسية بإختيار السلة، حيث تضم نحو 663 سلعة و يتم إستخدام إثنتي عشرة مجموعةً سلعيةً في السودان هي كلٍ من مجموعة الأغذية والمشروبات، التبغ، الملابس والأحذية، السكن، التجهيزات والمعدات المنزلية، الصحة، النقل، الإتصالات، الترويح والثقافة، التعليم، الفنادق والمطاعم و مجموعة أخرى . وبإستخدام الأوزان المخصصة لكل مجموعة سلعية، يتم حساب الأرقام القياسية ومنها يتم حساب معدلات التضخم.

جدول (3-6)

معدلات التضخم و الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب المجموعات السلعية لكلٍ من عامي 2022 و2023 (سنة الأساس 2007)

المجموعات السلعية	2022		2023		الوزن الإنفاقي%
	متوسط الأرقام القياسية	متوسط معدل التضخم (%)	متوسط الأرقام القياسية	متوسط معدل التضخم (%)	
الأغذية والمشروبات	33,872.2	**94.4**	47,337.3	**39.8**	**52.9**
التبغ	24,423.9	**115.7**	53,202.4	**117.8**	**0.7**
الملابس والأحذية	38,943.8	**91.0**	47,872.7	**22.9**	**4.5**
السكن	33,079.0	**274.6**	154,074.2	**365.8**	**14.2**
التجهيزات والمعدات المنزلية	34,642.5	**114.1**	46,116.4	**33.1**	**6.9**
الصحة	21,629.3	**136.6**	31,772.7	**46.9**	**1.0**
النقل	280,112.7	**179.3**	397,672.9	**42.0**	**8.3**
الإتصالات	19,162.1	**64.8**	25,558.0	**33.4**	**1.7**
الترويح والثقافة	113,108.4	**161.0**	142,413.6	**25.9**	**2.2**
التعليم	17,645.7	**178.6**	29,520.4	**67.3**	**2.7**
الفنادق والمطاعم	42,328.0	**96.8**	55,243.0	**30.5**	**2.3**
أخري	36,574.6	**98.9**	43,850.6	**19.9**	**2.6**
المتوسط	**55,732.4**	**138.8**	**92,860.3**	**66.6**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يوضح الجدول (3 – 6) أن الرقم القياسي لمجموعة النقل سجل أعلى متوسط للأرقام القياسية، حيث إرتفع من 280,112.7 نقطة في العام 2022 إلى 397,672.9 نقطة في عام 2023 بمتوسط معدل تضخم بلغ 42.0% في العام 2023، بينما سجلت مجموعة التعليم أدني متوسط للأرقام القياسية حيث بلغت 17,645.7 نقطة في العام 2022 و 29,520.4 نقطة في العام 2023 بمتوسط معدل تضخم بلغ 67.3% في العام 2023. في حين سجلت مجموعة السكن أعلى معدلات التضخم للعام 2023 بلغ 365.8% نتيجة لنزوح السكان إلى المناطق الآمنة بسبب اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل.

2.6.3 معدلات التضخم لعامي 2022 و2023

يوضح الجدول (3-7) معدلات الضخم لعامي 2022 و 2023.

جدول (3- 7)

معدلات التضخم لعامي 2022 و2023

(%)

السنة	الشهر	التضخم الأساسي	التضخم المستورد	التضخم الكلي
2022	يناير	364.3	153.9	259.8
	فبراير	383.4	146.5	258.4
	مارس	368.8	139.3	263.2
	أبريل	296.7	138.1	220.7
	مايو	253.0	124.3	192.2
	يونيو	176.9	104.7	148.9
	يوليو	154.4	90.3	125.4
	أغسطس	141.7	86.1	117.4
	سبتمبر	123.7	78.0	107.3
	أكتوبر	118.4	73.4	102.6
	نوفمبر	99.1	62.2	88.8
	ديسمبر	98.9	55.6	87.3
2023	يناير	97.2	54.9	83.6
	فبراير	67.6	47.2	63.3
	مارس	53.2	32.2	47.8
	أبريل	53.4	22.7	48.3
	مايو	55.4	18.3	48.3
	يونيو	61.1	15.1	51.6
	يوليو	84.2	16.3	68.2
	أغسطس	89.5	21.2	71.0
	سبتمبر	78.3	22.2	65.1
	أكتوبر	85.9	22.3	71.4
	نوفمبر	94.8	24.9	78.5
	ديسمبر	113.9	24.6	92.7

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء

الشكل (3- 8)

معدلات التضخم لعامي 2022 و 2023

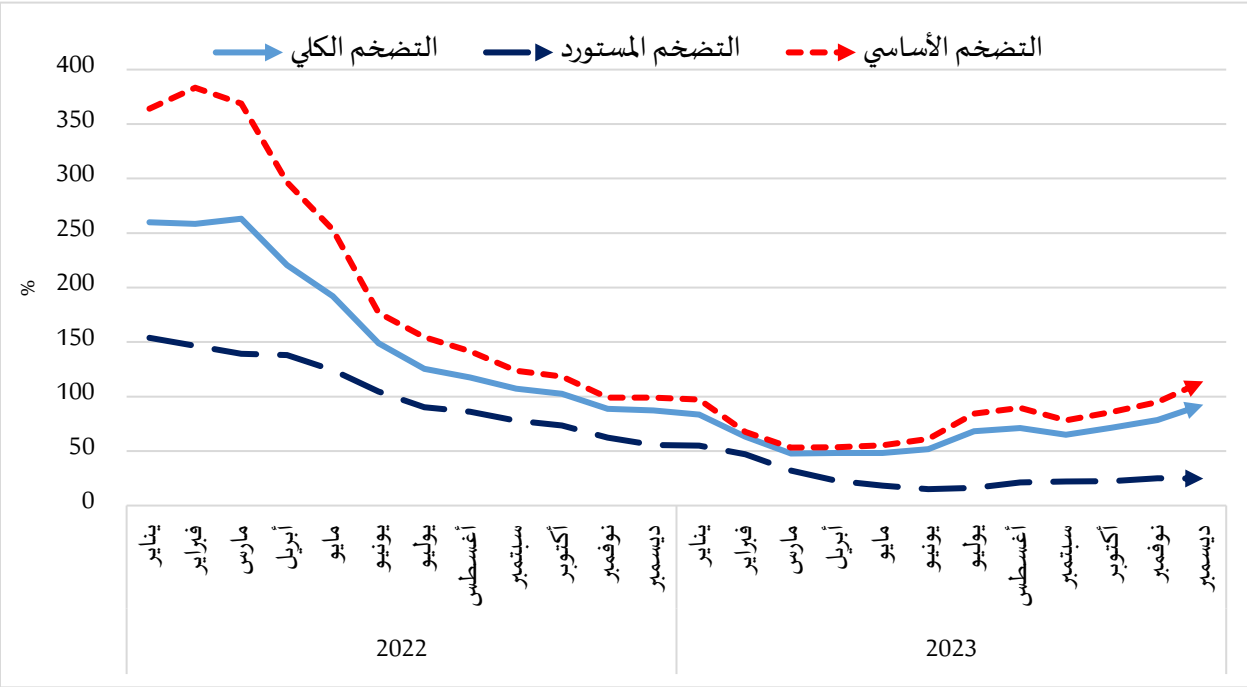

يوضح الجدول (3 - 7) و الشكل (3 - 8) معدلات التضخم الكلي و التضخم الأساسي والتضخم المستورد لعامي 2022-2023:

- بلغ معدل التضخم الكلي (Headline Inflation) أعلى مستوياته في شهر مارس من العام 2022 حيث بلغ 263.2%، مسجلاً انخفاضاً ملحوظاً بعد إنتهاج نظام سعر الصرف الحر (Free Float Exchange Rate Regime) بحيث تحدد المصارف التجارية والصرافات أسعارها بحرية تامة وفق قوى العرض والطلب دون تقييد من البنك المركزي ليسجل معدل التضخم الكلي 87.3% بنهاية ديسمبر من العام 2022. بينما سجل شهر مارس من العام 2023 أدني معدل تضخم كلي بلغ 47.8%. وعقب إندلاع حرب الخامس عشر من أبريل توالي التضخم الكلي في الإرتفاع ليبلغ 92.7% بنهاية ديسمبر من العام2023.
- سجل التضخم الاساسي (Core inflation) أعلى معدل 383.4 % في شهر فبراير من العام 2022 ، و أدنى معدل 53.2% في شهر مارس من العام 2023. بينما سجل التضخم المستورد (Imported Inflation) أعلى معدل 153.9% في شهر يناير من العام 2022، و أدني معدل 15.1% في شهر يونيو من العام 2023.

3.6.3 الإتجاه العام لمعدل التضخم الكلي خلال الفترة 2018-2023

يوضح الشكل (3 – 9) الإتجاه العام لمعدل التضخم الكلي خلال الفترة 2018-2023.

الشكل (3- 9)

الإتجاه العام لمتوسط معدل التضخم الكلي خلال الفترة 2018- 2023

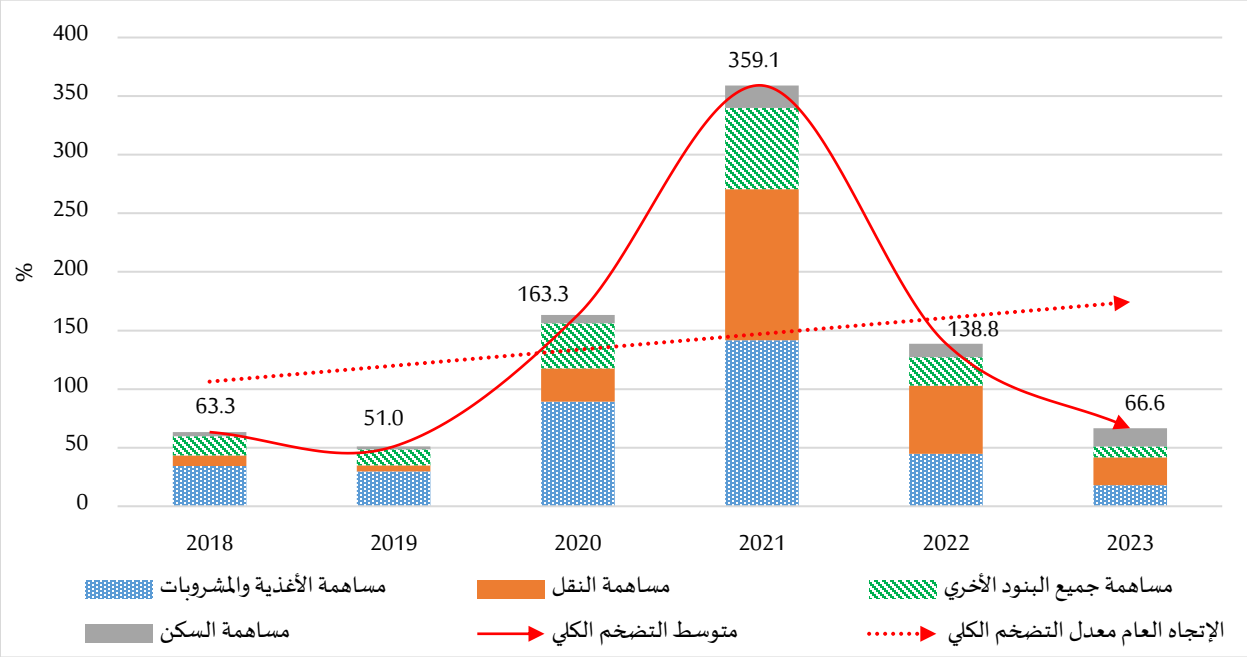

يتضح من الشكل (3 – 9) إرتفاع متوسط معدل التضخم الكلي من 63.3% في العام 2018 إلى 163.3% في العام 2020، ثم توالى في الإرتفاع ليصل إلى 359.1% في العام 2021، نتيجة لتراجع الإنتاج الكلي و جائحة كورونا ، وتعديلات سعر الصرف بالاضافة إلى رفع الدعم السلعي للوقود والقمح. ثم إنخفض الى 138.8% و 66.6% في كلٍ من عامي 2022و2023 على التوالي.

4.6.3 متوسط التضخم الكلي حسب الولايات

يبين الجدول (3 – 8) متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات لكلٍ من عامي 2022 و 2023.

جدول (3 – 8)

متوسط معدل التضخم الكلي حسب الولايات الشهري لكلٍ من عامي 2022 و2023

الولاية	2022	2023												
	المتوسط العام	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط العام
الشمالية	102.0	59.9	56.2	38.1	35.8	56.3	82.7	136.0	216.7	231.3	306.5	405.6	620.2	209.1
سنار	170.5	118.2	120.6	101.2	99.6	113.7	116.5	136.6	140.1	140.8	162.3	157.0	165.6	133.4
جنوب كردفان	272.8	240.2	107.3	64.1	70.6	92.9	119.4	130.5	127.2	104.1	105.5	119.4	225.2	122.8
كسلا	113.3	81.1	78.6	61.3	67.3	66.5	80.3	120.1	118.8	109.3	147.5	200.9	229.2	122.5
النيل الازرق	250.3	159.3	161.4	121.1	117.6	92.7	113.5	130.1	94.6	97.0	110.3	128.7	143.3	119.1
البحر الاحمر	206.0	199.8	111.6	104.6	115.4	149.0	106.0	111.5	116.1	70.7	83.8	89.9	79.4	103.5
شمال كردفان	133.2	82.7	81.1	36.5	31.5	37.7	48.1	62.0	84.3	79.0	93.4	90.4	114.8	71.6
الجزيرة	150.8	70.7	17.6	26.6	28.3	35.9	56.1	90.4	89.8	90.7	101.8	105.8	111.9	70.5
نهر النيل	128.3	64.8	63.6	46.9	32.7	38.7	52.0	65.2	68.0	69.1	79.7	101.3	126.7	69.9
غرب كردفان	336.9	305.6	261.4	222.3	24.9	20.7	28.7	38.1	49.6	49.1	64.3	71.1	81.7	67.6
شمال دارفور	128.7	71.5	69.4	54.5	56.9	47.3	42.3	63.1	59.8	50.4	49.7	42.3	44.7	53.1
شرق دارفور	90.7	61.4	42.3	41.9	57.1	49.0	58.0	49.3	42.7	31.8	65.0	62.2	64.9	52.1
النيل الابيض	150.7	108.8	107.4	71.2	65.4	26.5	29.8	37.8	41.8	39.2	36.3	39.5	43.0	47.8
القضارف	109.9	63.2	44.1	36.6	36.7	43.6	31.1	46.0	50.2	49.0	49.9	51.3	51.8	46.2
جنوب دارفور	100.0	81.1	78.0	64.5	54.6	51.8	42.4	47.5	45.4	34.2	30.6	30.9	30.1	45.9
وسط دارفور	110.1	32.7	35.5	23.0	36.1	33.0	35.0	31.9	33.0	35.4	64.8	73.7	83.2	44.2
غرب دارفور	97.8	71.9	71.3	50.0	45.4	32.4	32.8	42.9	46.6	30.2	31.5	31.9	31.6	40.9
الخرطوم	136.8	68.0	52.4	33.9	38.3	36.0	29.3	35.1	34.6	27.8	28.4	29.4	30.8	35.5
معدل التضخم العام	138.8	83.6	63.3	47.8	48.3	48.3	51.6	68.3	71.0	65.1	71.4	78.5	92.7	66.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يوضح الجدول (3 – 8) متوسط معدلات التضخم فى ولايات السودان، حيث سجلت 10 ولايات معدلاً أعلي من المتوسط العام لمعدل التضخم خلال العام 2023، حيث سجلت الولاية الشمالية أعلى متوسط معدل تضخم بلغ 209.1%، تلتها ولاية سنار بمتوسط 133.4% ثم ولاية جنوب كردفات بمتوسط 122.8%. بينما سجلت بقية الولايات معدلات أدنى من المتوسط العام. ، حيث سجلت ولاية الخرطوم أدنى معدل تضخم بلغ 35.5% خلال العام 2023.

5.6.3 متوسط التضخم الكلي للريف والحضر

يوضح الجدول (3 – 9) معدلات التضخم الكلي للريف والحضر لكلٍ من عامي 2022 و 2023.

جدول (3- 9)

معدل التضخم الكلي للريف والحضر لكلٍ من عامي 2022 و 2023

(%)

معدل التغير السنوي	2022	2023											
	المتوسط العام	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط العام
معدل التضخم للحضر	**138.4**	86.2	70.0	50.9	52.9	61.3	60.1	75.8	79.6	68.0	74.4	84.4	91.4	**72.1**
معدل التضخم للريف	**139.9**	83.0	59.4	46.2	45.8	40.8	46.4	63.3	65.4	62.7	69.0	73.2	92.9	**63.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يلاحظ من الجدول (3 – 9) انخفاض متوسط معدل التضخم العام للحضر من 138.4% في العام 2022 إلى 72.1% في العام 2023، و انخفض متوسط معدل التضخم العام للريف من 139.9% في العام 2022 إلى 63.0% في العام 2023.

7.3 التطورات الديموغرافية:

1.7.3 أعداد ومعدلات نمو السكان

يوضح الجدول (3 - 10) تقديرات اعداد السكان ومعدلات نموه خلال الفترة 2021 - 2023.

جدول (3 - 10)

تقديرات اعداد ومعدلات نمو السكان خلال الفترة 2021-2023

(نسمة)

العام	الذكور	الإناث	المجموع
2021**	23,122,320	22,556,056	45,678,376
2022*	23,751,148	23,183,374	46,934,522
2023*	24,384,725	23,815,061	48,199,786

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

*بيانات أولية

** بيانات معدلة

الشكل (3-10)

تقديرات اعداد الذكوروالإناث خلال الفترة 2021-2023

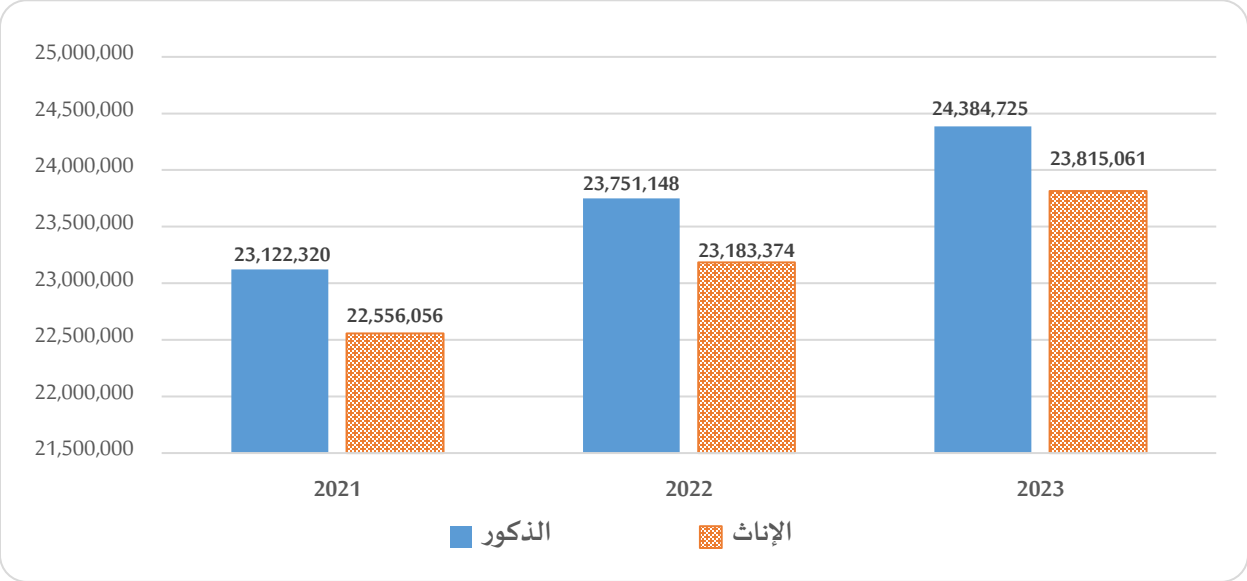

يعكس الجدول (3 - 11) و الشكل (3 - 10) إرتفاع تقديرات حجم السكان من 45,678,376 نسمة في عام 2021 إلى 46,934,522 نسمة في عام 2022، ثم إلى 48,199,786 نسمة في عام 2023 بمعدل زيادة سنوية 2.7% في المتوسط خلال الفترة، حيث بلغ عدد الذكور 24,384,725 نسمة وعدد الإناث 23,815,061 نسمة في عام 2023، يمثل الذكور نسبة 50.6%، والإناث نسبة 49.4% في العام2023.

2.7.3 التوزيع العمري للسكان للعام 2023

يوضح الجدول (3 - 11) التوزيع العمري للسكان للعام 2023.

جدول (3 - 11)

التوزيع العمري للسكان للعام 2023

(نسمة)

المجموعة العمرية	الذكور	النسبة %	الإناث	النسبة %	المجموع	النسبة %	النسبة التراكمية %
0 – 4	3,524,459	**7.3**	3,457,393	**7.2**	6,981,852	**14.5**	**14.5**
5 – 9	3,217,841	**6.7**	3,164,159	**6.6**	6,382,000	**13.2**	**27.7**
10 – 14	2,945,722	**6.1**	2,894,988	**6.0**	5,840,710	**12.1**	**39.8**
15 – 19	2,501,230	**5.2**	2,336,918	**4.8**	4,838,148	**10.0**	**49.9**
20 – 24	2,265,567	**4.7**	2,110,197	**4.4**	4,375,764	**9.1**	**59.0**
25 – 29	1,985,215	**4.1**	1,851,948	**3.8**	3,837,163	**8.0**	**66.9**
30 – 34	1,710,540	**3.5**	1,628,629	**3.4**	3,339,169	**6.9**	**73.8**

المجموعة العمرية	الذكور	النسبة %	الإناث	النسبة %	المجموع	النسبة %	النسبة التراكمية %
39 – 35	1,426,464	3.0	1,428,714	3.0	2,855,178	5.9	79.8
44 – 40	1,196,422	2.5	1,228,778	2.5	2,425,200	5.0	84.8
49 – 45	971,790	2.0	1,026,947	2.1	1,998,737	4.1	89.0
54 – 50	788,255	1.6	834,425	1.7	1,622,680	3.4	92.3
59 – 55	619,236	1.3	632,320	1.3	1,251,556	2.6	94.9
64 – 60	469,461	1.0	472,281	1.0	941,742	2.0	96.9
69 – 65	326,395	0.7	319,992	0.7	646,387	1.3	98.2
74 – 70	216,368	0.4	210,746	0.4	427,114	0.9	99.1
79 – 75	126,000	0.3	122,807	0.3	248,807	0.5	99.6
80+	93,760	0.2	93,819	0.2	187,579	0.4	100.0
المجموع	24,384,725	50.6	23,815,061	49.4	48,199,786	100.0	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يوضح الشكل (3 - 11) الهرم السكاني أو التركيب النوعي والعمري للسكان في السودان للعام 2023.

الشكل (3 - 11)

الهرم السكاني لعام 2023

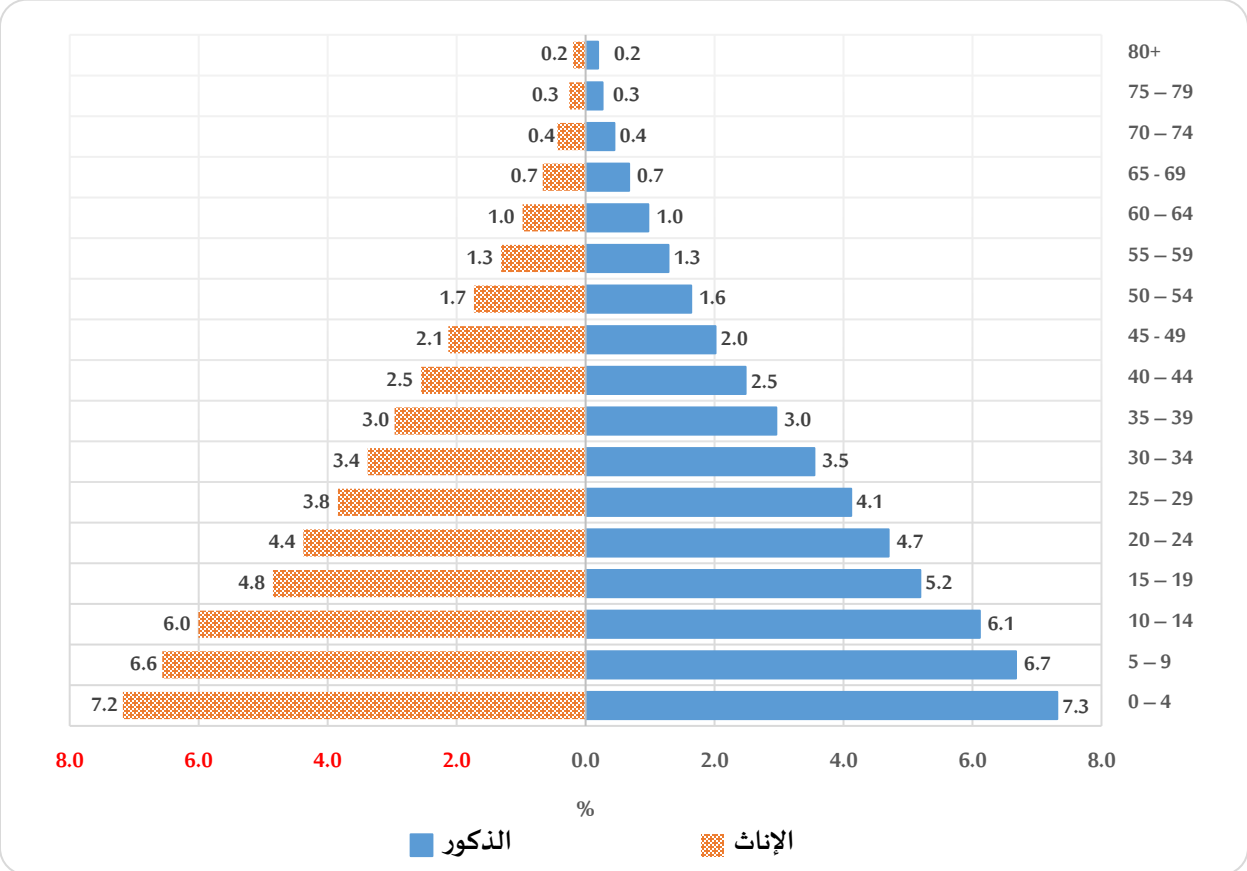

يلاحظ من الجدول (3 - 11) والشكل (3 - 11) أن نسبة الذكور تمثل 50.6%، بينما بلغت نسبة الإناث 49.4% من جملة سكان السودان للعام 2023، وتمثل الفئة العمرية 0 – 14 نسبة 39.8% من السكان، وتمثل نسبة المشاركة في إجمالي قوة العمل كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية (15– 64) نسبة 57.0%. وبلغت نسبة إجمالي المسنين في السودان (65 فأكثر) نسبة 3.1%.

جدول (3 - 12)

توزيع السكان حسب النوع لأقاليم وولايات السودان للعام 2023

(نسمة)

الولاية	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الخرطوم	**4,770,705**	**19.6**	**4,406,528**	**18.5**	**9,177,233**	**19.0**
الأقليم الأوسط	**5,971,841**	**24.5**	**6,217,804**	**26.1**	**12,189,645**	**25.3**
الجزيرة	2,847,447	11.7	3,003,983	12.6	5,851,430	12.1
النيل الأبيض	1,408,137	5.8	1,454,911	6.1	2,863,048	5.9
سنار	1,076,422	4.4	1,126,288	4.7	2,202,710	4.6
النيل الأزرق	639,835	2.6	632,622	2.7	1,272,457	2.6
اقليم دارفور	**5,526,990**	**22.7**	**5,303,414**	**22.3**	**10,830,404**	**22.5**
جنوب دارفور	2,221,028	9.1	2,059,213	8.6	4,280,241	8.9
شمال دارفور	1,338,602	5.5	1,307,549	5.5	2,646,151	5.5
شرق دارفور	965,696	4.0	899,506	3.8	1,865,202	3.9
غرب دارفور	575,630	2.4	595,667	2.5	1,171,297	2.4
وسط دارفور	426,034	1.7	441,479	1.9	867,513	1.8
الاقليم الشرقي	**3,734,290**	**15.3**	**3,394,415**	**14.2**	**7,128,705**	**14.8**
كسلا	1,540,186	6.3	1,351,790	5.7	2,891,976	6.0
القضارف	1,262,452	5.2	1,272,838	5.3	2,535,290	5.3
البحر الأحمر	931,652	3.8	769,787	3.2	1,701,439	3.5
اقليم كردفان	**2,954,736**	**12.1**	**3,108,743**	**13.1**	**6,063,479**	**12.6**
شمال كردفان	1,392,620	5.7	1,479,406	6.2	2,872,026	6.0
غرب كردفان	886,550	3.6	922,494	3.9	1,809,044	3.8
جنوب كردفان	675,566	2.8	706,843	3.0	1,382,409	2.9
الاقليم الشمالي	**1,426,163**	**5.8**	**1,384,157**	**5.8**	**2,810,320**	**5.8**
نهر النيل	880,588	3.6	854,589	3.6	1,735,177	3.6
الشمالية	545,575	2.2	529,568	2.2	1,075,143	2.2
الجملة	**24,384,725**	**100.0**	**23,815,061**	**100.0**	**48,199,786**	**100.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يوضح الجدول (3 - 12) توزيع السكان حسب النوع في اقاليم وولايات السودان للعام 2023، ويلاحظ أن عدد سكان ولاية الخرطوم بلغ 9,177,233 نسمة كأعلى ولاية حيث تمثل 19.0% ، تليها ولاية الجزيرة بنسبة 12.1% ثم ولاية جنوب دارفور بنسبة 8.9% من اجمالي السكان للعام 2023، في حين بلغ عدد سكان ولاية وسط دارفور 867,513 نسمة كأقل ولاية.

الشكل (3-12)

نسبة الذكوروالإناث حسب الولاية لعام 2023

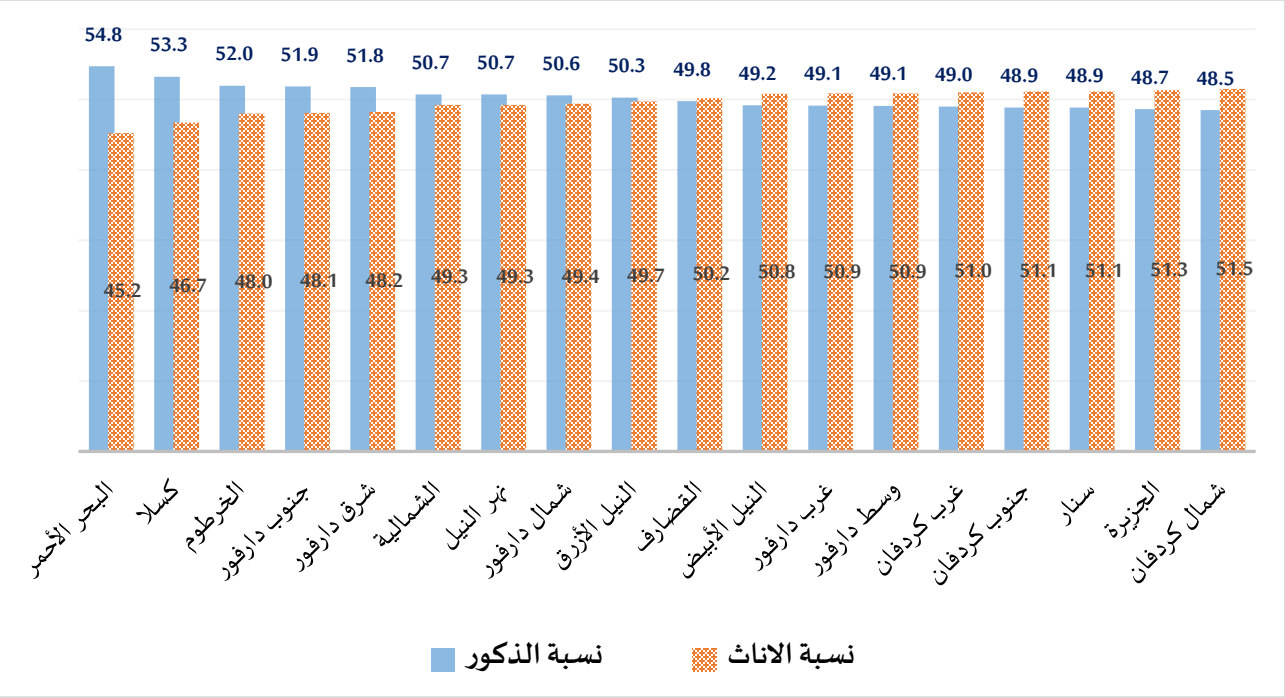

3.7.3 معدل البطالة

يبين الجدول (3-13) والشكل (3-13) معدل البطالة خلال الفترة 2018-2023.

جدول (3 - 13)

معدل البطالة خلال الفترة 2018 -2023

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	*2023
معدل البطالة (%)	19.5	22.1	26.8	28.3	32.1	46.0

المصدر: صندوق النقد الدولي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2024

*بيانات أولية

الشكل (3 - 13)

الإتجاه العام لمعدل البطالة خلال الفترة 2018 – 2023

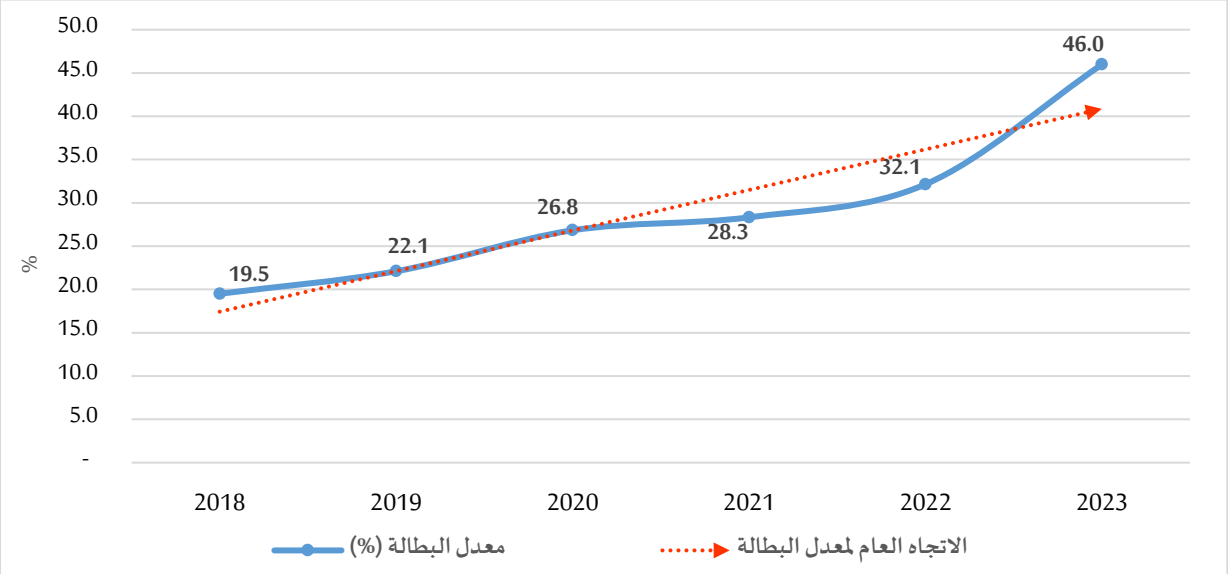

يبين الجدول (3-13) والشكل (3-13) الاتجاه العام لمعدلات البطالة خلال الفترة من 2018 إلى 2023، حيث ارتفع معدل البطالة من 19.5% في العام 2018 إلى 32.1 في العام 2022، ثم ارتفع إلى 46.0% في العام 2023 ويعزى ذلك لحرب الخامس عشر من أبريل 2023 وتأثر النشاط الاقتصادي والقطاعات الانتاجية.

الفصل الرابع

عرض النقود للعام 2023

عرض النقود للعام 2023

1.4 المقدمة

يستعرض الفصل الرابع أهم التطورات في عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى التغيرات في القاعدة النقدية والمضاعف النقدي وسرعة دوران النقود والتعمق النقدي، حيث شهد العام 2023م زيادة كبيرة في معدل نمو عرض النقود بلغت 54.2% ، حيث ساهم بنك السودان المركزي بنسبة أكبر من المصارف التجارية في التوسع النقدي الذي حدث في العام 2023م. وقد أسهمت الزيادة الكبيرة في بند إعادة تقييم أصول وخصوم البنك المركزي بنسبة 138.2% من التوسع النقدي ويرجع ذلك لإرتفاع سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار من 580.3 بنهاية العام 2022 إلى 1,001.9 بنهاية العام 2023، فيما ساهمت المدفوعات للحكومة المركزية من البنك المركزي بنسبة 67.2% من إجمالي التوسع النقدي في العام 2023 وبلغت نسبة مساهمة تمويل القطاع الخاص 10.0% من إجمالي التوسع النقدي، فيما كان أثر صافي الأصول الأجنبية انكماشياً بنسبة 136.2%.

استهدفت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2023م تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استقرار المستوي العام للأسعار والنزول بمعدل التضخم إلى 25% بنهاية العام ، وذلك باستهداف نمو في القاعدة النقدية بمعدل 27% و نمو في عرض النقود بمعدل 28% بنهاية العام 2023م، بالإضافة إلى استدامة مرونة واستقرار سعر الصرف، والاستمرار في توحيد سوق النقد الأجنبي.

تجدر الاشارة إلى أن الحرب التي اندلعت في البلاد في الخامس عشر من أبريل 2023 أثرت سلباً على الاستقرار النقدي واستقرار سعر الصرف.

2.4 عرض النقود (M2)

يوضح الجدول (4- 1) عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه بنهاية كلٍ من عامي 2022 و2023 ، فيما يبين الشكل (4 - 1) نسب مساهمة مكونات عرض النقود بنهاية كلٍ من عامي 2022 و 2023.

جدول (4- 1)

عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه بنهاية كل من عامي 2022 و2023

مليون جنيه

البند / الأعوام	2022	2023*	التغير	معدل التغير%	نسبة المساهمة في التغير في عرض النقود %
أ/ عرض النقود (M2): [2+1]	4,927,294.0	7,596,379.1	2,669,085.1	54.2	
1/ وسائل الدفع الجارية (M1)	2,568,419.7	3,355,550.2	787,130.6	30.6	29.5
1-1 العملة لدي الجمهور	1,245,561.9	1,729,492.3	483,930.4	38.9	18.1
1-2 ودائع تحت الطلب1	1,322,857.8	1,626,058.0	303,200.2	22.9	11.4
2/ شبه النقود	2,358,874.3	4,240,828.8	1,881,954.5	79.8	70.5
2-1 عملة محلية	1,262,549.9	2,320,944.9	1,058,395.0	83.8	39.7
2-2 عملة أجنبية2	1,096,324.4	1,919,884.0	823,559.5	75.1	30.9
ب/ العوامل المؤثرة في عرض النقود [1+2+3]	4,927,294.0	7,596,379.1	2,669,085.1	54.2	100.0
1/ صافي الأصول الأجنبية	(3,966,660.6)	(7,601,641.6)	(3,634,981.0)	91.6	(136.2)
2/ إعادة التقييم	5,480,280.1	9,168,757.4	3,688,477.3	67.3	138.2
3/ صافي الأصول المحلية	3,413,674.5	6,029,263.3	2,615,588.7	76.6	98.0
3-1 استحقاقات الجهاز المصرفي علي القطاع العام	2,188,434.7	4,499,622.3	2,311,187.5	105.6	86.6
3-1-1 الحكومة المركزية (صافي)	1,895,875.1	3,690,781.2	1,794,906.1	94.7	67.2
3-1-2 المؤسسات العامة	292,559.7	808,841.1	516,281.5	176.5	19.3
3-2 استحقاقات الجهاز المصرفي على القطاع الخاص3	1,659,148.4	1,937,970.5	278,822.1	16.8	10.4
3-3 صافي البنود الأخرى	(433,908.6)	(408,329.5)	25,579.2	(5.9)	1.0
المجموع (أ) = (ب)	4,927,294.0	7,596,379.1	2,669,085.1	54.2	100.0
ج/ مؤشرات عرض النقود					
العملة لدي الجمهور / عرض النقود (%)	25.3	22.8	(2.5)		
الودائع تحت الطلب / عرض النقود (%)	26.8	21.4	(5.4)		
شبه النقود / عرض النقود (%)	47.9	55.8	8.0		
ج/ مؤشرات عرض النقود					
العملة لدي الجمهور / عرض النقود (%)	(80.5)	(100.1)	(19.6)		
الودائع تحت الطلب / عرض النقود (%)	111.2	120.7	9.5		
شبه النقود / عرض النقود (%)	69.3	79.4	10.1		

المصدر: بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء

*بيانات أولية

1 /تشمل الودائع الجارية في المصارف والودائع الجارية للحكومات الولائية والمحلية والمؤسسات العامة في بنك السودان المركزي.

2 / المقابل بالعملة المحلية وفقا لأسعار الصرف الاسمية السائدة حينها.

3 / تشمل تمويل القطاع الخاص والمؤسسات المالية غير المصرفية والحكومات الولائية والمحلية.

ملحوظة : كل العملات الأجنبية مقومة بالجنيه السوداني.

الشكل (4- 1)

مساهمة مكونات عرض النقود بنهاية عامي 2022 و2023

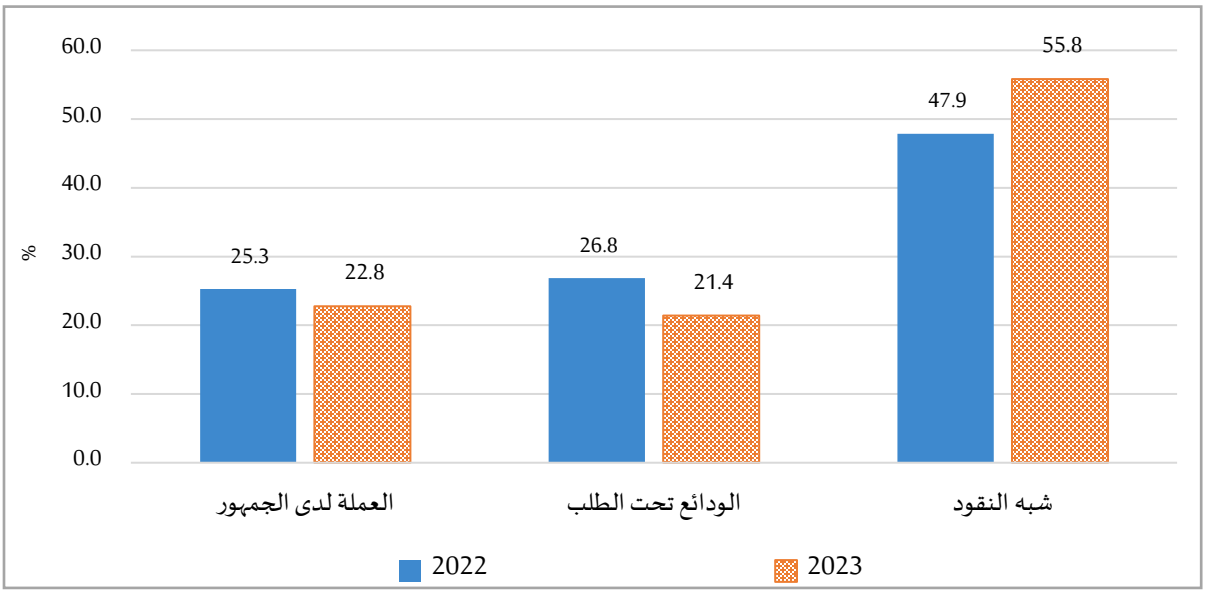

المصدر: جدول (4- 1)

يتضح من الجدول (4- 1) و الشكل (4- 1) ارتفاع عرض النقود من 4,927,294.0 مليون جنيه في العام 2022 إلى 7,596,379.1 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 54.2% مقارنة بمعدل 49.5% في العام 2022. فمن جانب مكونات عرض النقود ارتفعت كل من وسائل الدفع الجارية و شبه النقود، حيث ارتفع بند وسائل الدفع الجارية بمعدل 30.6% و بنسبة مساهمة 29.5% في التغير في عرض النقود نتيجة لارتفاع الودائع تحت الطلب والعملة لدى الجمهور، أما بند شبه النقود فقد ارتفع بمعدل 79.8% و بنسبة مساهمة 70.5% في التغير في عرض النقود نتيجة لتغير سعر الصرف من 580.3 بنهاية العام 2022 إلي 1,001.9 جنيه للدولار بنهاية العام 2023.

يلاحظ أن نسبة مساهمة شبه النقود إلى عرض النقود قد ارتفعت من 47.9% في العام 2022 إلي 70.5% في العام 2023 ، كما انخفضت نسبة مساهمة الودائع تحت الطلب من 26.8% في العام 2022 إلي 11.4% في العام 2023، بينما انخفضت نسبة مساهمة العملة لدى الجمهور من 25.3% في العام 2022 إلى 18.1% في العام 2023.

من جانب العوامل المؤثرة في عرض النقود فقد ارتفع العجز في صافي الأصول الأجنبية (أصول الجهاز المصرفي بالعملات الأجنبية ناقصاً الخصوم بالعملات الأجنبية) من سالب 3,966,660.6 مليون جنيه في العام 2022 إلى سالب 7,601,641.6 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 91.6% نتيجة لتغير سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني.

أما بند صافي الأصول المحلية فقد ارتفع من 3,413,674.5 مليون جنيه في العام 2022 إلى 6,029,263.3 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 76.6% ويعزى ذلك لارتفاع صافي التمويل المباشر الممنوح للحكومة المركزية بمعدل 94.7%.

الشكل (4- 2)

معدل نمو عرض النقود خلال الفترة (2018- 2023)

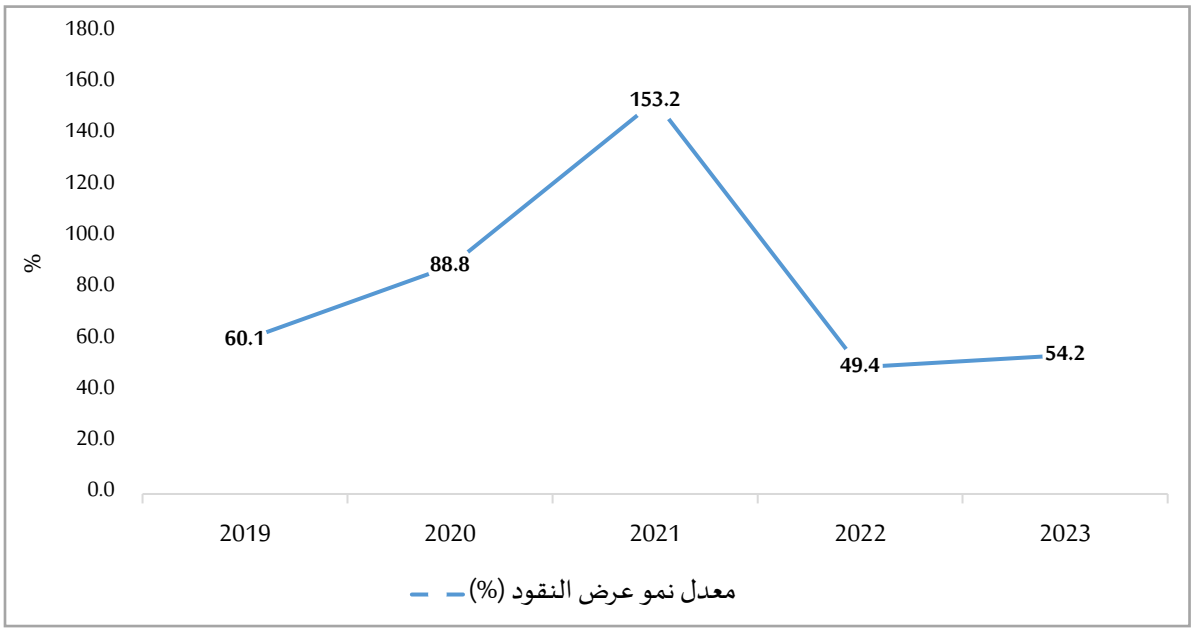

المصدر: ملحق (4)

يوضح الشكل (4- 2) الإتجاه العام لمعدل نمو عرض النقود خلال الفترة 2019- 2023م حيث شهد العام 2019 استقرار نسبي في سعر الصرف مما ساهم في الحد من التوسع النقدي، وارتفع المنحنى في العام 2020 بسبب الزيادة الكبيرة في استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي، واستمر في الارتفاع في العام 2021 نتيجة للتغييرات الهيكلية في نظام سعر الصرف وسياساته، ثم عاود الانخفاض في العام 2022 بسبب استقرار سعر الصرف وضبط التمويل الحكومي من الجهاز المصرفي ، ليعود ويرتفع في العام 2023 بسبب لجوء الحكومة المركزية للاستدانة من البنك المركزي بسبب شح الإيرادات الحكومية وتفاقم عجز الموازنة العامة بسبب الحرب التي اندلعت في البلاد في أبريل 2023م وما تبع ذلك من اختلالات في سوق النقد الأجنبي وتحرك سعر الصرف.

3.4 أهم مصادر التوسع النقدي

يوضح الجدول (4- 2) أهم مصادر التوسع النقدي بنهاية كل من عامي 2022 و2023.

جدول (4- 2)

أهم مصادر التوسع النقدي بنهاية كل من عامي 2022 و2023

مليون جنيه

البيان	2022	2023*	التغيير	معدل التغير %	نسبة مساهمة البند في التوسع في عرض النقود %
بنك السودان المركزي:	**7,327,491.1**	**12,840,765.5**	**5,513,274.5**	**75.2**	**206.6**
إعادة تقييم الأصول والخصوم 1	5,637,555.4	9,313,587.9	3,676,032.6	65.2	137.7
استدانة مؤقتة للحكومة	864,009.9	1,874,871.6	1,010,861.7	117.0	37.9
مدفوعات لمقابلة التزامات الحكومة الأخرى	693,712.2	1,342,231.9	648,519.7	93.5	24.3
المصارف التجارية:	**1,804,309.7**	**2,434,652.6**	**630,343.0**	**34.9**	**23.6**
تمويل القطاع الخاص	1,643,963.6	1,935,885.6	291,922.0	17.8	10.9
منها: موارد من البنك المركزي عبر نافذة العجز السيولي	145,786.6	183,074.6	37,288.0	25.6	1.4
تمويل المؤسسات العامة:	**292,559.7**	**808,841.1**	**516,281.5**	**176.5**	**19.3**
بنك السودان المركزي	132,213.6	310,074.1	177,860.5	134.5	6.7
المصارف التجارية	160,346.1	498,767.0	338,420.9	211.1	12.7

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء

* بيانات أولية

[1] إعادة تقييم أصول وخصوم بنك السودان المركزي فقط،غير متضمنة أصول وخصوم البنوك التجارية

ساهم بنك السودان المركزي بنسبة أكبر من مساهمة المصارف التجارية والمؤسسات العامة في التوسع النقدي للعام 2023 ، حيث ساهم بند إعادة تقييم أصول وخصوم البنك المركزي بنسبة 137.7% من إجمالي التوسع النقدي حيث بلغت الزيادة فيه 3,676,032.6 مليون جنيه بمعدل 65.2% ، ويعزى ذلك لتغيير سعر الصرف. كما ساهم بند الاستدانة المؤقتة بواسطة الحكومة المركزية بنسبة 37.9% من إجمالي التوسع النقدي، حيث بلغت الزيادة فيه 1,010,861.7 مليون جنيه بمعدل 117.0%.

في جانب المصارف التجارية بلغت نسبة مساهمة تمويل القطاع الخاص 10.9% من إجمالي التوسع النقدي في العام 2023 نتيجة لارتفاع تمويل المصارف التجارية من مواردها الذاتية و الموارد الإضافية من البنك المركزي عبر نافذة العجز السيولي بمقدار 37,288.0 مليون جنيه وبمعدل 25.6% وبنسبة مساهمة 1.4% ، كما تجدر الإشارة إلى تدني حجم تمويل القطاع الخاص خلال العام نتيجة لظروف الحرب التي تعيشها البلاد ومانتج عن ذلك من ضعف النشاط التمويلي .

في جانب المؤسسات العامة فقد بلغت نسبة مساهمتها 19.3% من إجمالي التوسع النقدي نتيجة لارتفاع رصيد التمويل الممنوح من بنك السودان المركزي والمصارف التجارية للمؤسسات العامة من 292,559.7 مليون جنيه بنهاية العام 2022 إلى 808,841.1 مليون جنيه بنهاية العام 2023 بمعدل 176.5%.

4.4 القاعدة النقدية (النقود الاحتياطية)

تمثل القاعدة النقدية الخصوم المقابلة لأصول البنك المركزي وتتكون من العملة المتداولة خارج بنك السودان المركزي (العملة لدى الجمهور والعملة لدى المصارف التجارية) بالإضافة إلى احتياطي المصارف التجارية طرف بنك السودان المركزي والودائع المضمنة في عرض النقود طرف البنك المركزي.

يوضح الجدول (4- 3) القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها بنهاية كل من عامي 2022 و2023، كما يوضح الشكل (4- 3) مساهمة مكونات القاعدة النقدية بنهاية كل من عامي 2022 و2023.

جدول (4- 3)

القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها بنهاية كل من عامي 2022 و2023

مليون جنيه

البند / الأعوام	2022	2023*	التغير	معدل التغير%	نسبة المساهمة في التوسع في القاعدة النقدية %
أ/ الأصول= (1+2+3)	**3,635,497.7**	**5,817,684.7**	**2,182,187.0**	**60.0**	**100.0**
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية					
1- صافي الأصول الأجنبية	(4,457,831.6)	(8,647,029.8)	(4,189,198.2)	94.0	(192.0)
2- إعادة التقييم	5,637,555.4	9,313,587.9	3,676,032.6	65.2	168.5
3- صافي الأصول المحلية	2,455,773.9	5,151,126.6	2,695,352.7	109.8	123.5
3-1 صافي مستحقات علي الحكومة (مستحقات- ودائع)	1,865,611.6	3,677,514.9	1,811,903.3	97.1	83.0
3-1-1 مستحقات علي الحكومة المركزية	2,239,732.9	4,363,290.4	2,123,557.4	94.8	97.3
3-1-2 ودائع الحكومة المركزية	374,121.3	685,775.5	311,654.1	83.3	14.3
3-2 مستحقات علي المصارف التجارية	243,520.2	290,578.5	47,058.3	19.3	2.2
3-3 مستحقات علي مؤسسات عامة	132,213.6	310,074.1	177,860.5	134.5	8.2
3-4 أدوات إدارة السيولة (شهاب)	1,250.0	1,250.0	0.0	0.0	0.0
3-5 صافي بنود أخري	213,178.4	871,709.1	658,530.7	308.9	30.2
ب/ الخصوم= (1+2+3)	**3,635,497.7**	**5,817,684.7**	**2,182,187.0**	**60.0**	**100.0**
مكونات القاعدة النقدية					
1. العملة المتداولة	1,377,766.1	1,828,954.4	451,188.2	32.7	20.7
1-1 لدى الجمهور	1,245,561.9	1,729,492.3	483,930.4	38.9	22.2
1-2 لدى المصارف التجارية	132,204.2	99,462.1	(32,742.1)	(24.8)	(1.5)
2. احتياطي المصارف طرف بنك السودان المركزي1	1,802,332.2	3,297,251.5	1,494,919.3	82.9	68.5
3. الودائع المضمنة في عرض النقود طرف بنك السودان المركزي2	455,399.3	691,478.8	236,079.5	51.8	10.8

المصدر: بنك السودان المركزي- الإدارة الإحصاء

*بيانات أولية

1 /الاحتياطي النقدي القانوني ورصيد الحساب الجاري طرف البنك المركزي

2/ ودائع الحكومات الولائية والمحلية والمؤسسات العامة طرف بنك السودان المركزي.

الشكل (4- 3)

مساهمة مكونات القاعدة النقدية بنهاية عامي 2022 و2023

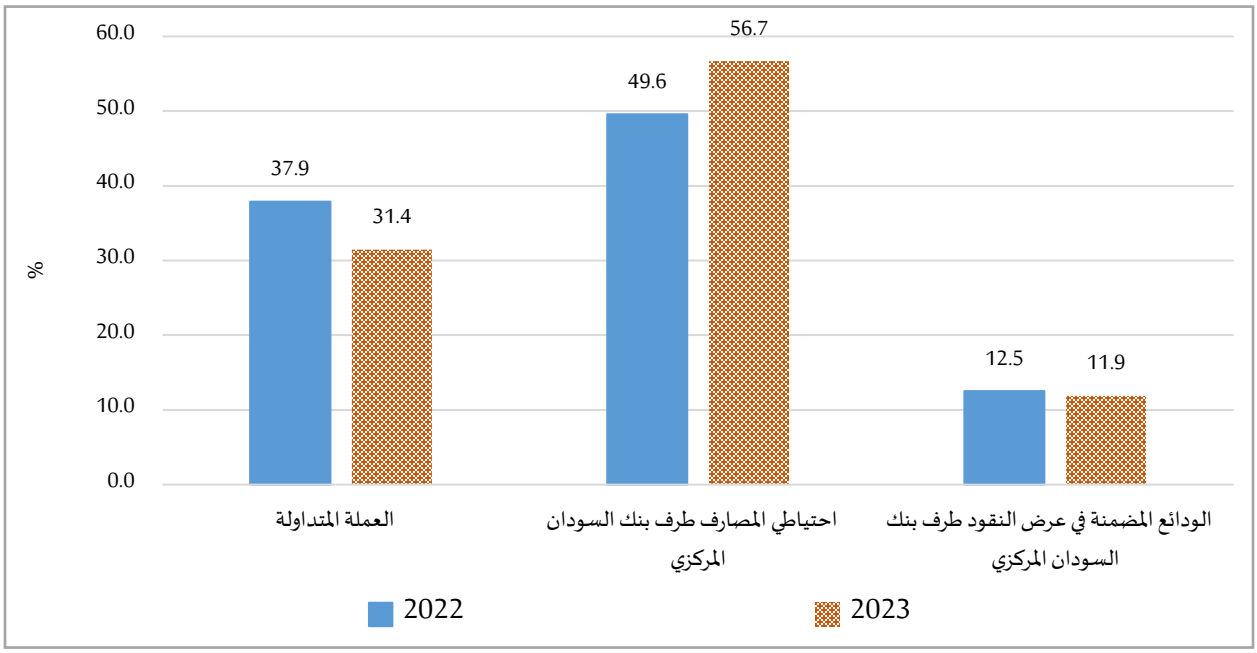

المصدر: جدول (4- 3)

1.4.4 الأصول:

ارتفعت الأصول المقابلة للقاعدة النقدية من 3,635,497.7 مليون جنيه بنهاية العام 2022 إلى 5,817,684.7 مليون جنيه بنهاية العام 2023 بمعدل 60.0%، ويعزى ذلك لارتفاع صافي الأصول المحلية من 2,455,773.9 مليون جنيه بنهاية العام 2022 إلى 5,151,126.6 مليون جنيه بنهاية العام 2023 بمعدل 109.8%، بالإضافة إلى ارتفاع العجز الكبير الذي شهده بند صافي الأصول الأجنبية من سالب 4,457,831.6 مليون جنيه في العام 2022 إلى سالب 8,647,029.8 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 94.0% نتيجة للتغير الحاد في سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني، كما سجل بند إعادة التقييم ارتفاعاً كبيراً من 5,637,555.4 مليون جنيه في العام 2022 إلى 9,313,587.9 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 65.2%.

2.4.4 الخصوم:

ارتفعت جملة إحتياطيات المصارف طرف بنك السودان المركزي (الإحتياطي النقدي القانوني ورصيد الحساب الجاري) من 1,802,332.2 مليون جنيه بنهاية العام 2022 إلى 3,297,251.5 مليون جنيه بنهاية العام 2023 بمعدل 82.9% نتيجة لارتفاع أرصدة الحسابات الجارية للمصارف التجارية طرف بنك السودان المركزي بمعدل 138.3% وذلك لمقابلة إلتزاماتها المتزايدة بالرغم من تداعيات الحرب وانتقال المصارف لاستئناف عملها بفروعها بولايات ومدن السودان الآمنة ، كما ارتفعت العملة المتداولة (تشمل العملة لدى الجمهور والعملة طرف المصارف التجارية) من 1,377,766.1 مليون جنيه بنهاية العام 2022 إلى 1,828,954.4 مليون جنيه بنهاية العام 2023 نتيجة للزيادة في حجم العملة لدى الجمهور بمعدل 38.9% والانخفاض في حجم العملة لدى المصارف بمعدل 24.8% نتيجة لتعرضها للنهب أثناء فترة الحرب.

5.4 المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود والتعمق النقدي

يعرف المضاعف النقدي بأنه المؤشر لقياس مقدرة المصارف على توليد النقود في الاقتصاد الوطني ويتم قياسه بقسمة عرض النقود بمعناه الواسع على القاعدة النقدية. وتعرف سرعة دوران النقود بعدد المرات التي يتم فيها تبادل الوحدة من النقود لتسوية المعاملات والمبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، ويتم قياسها بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عرض النقود بمعناه الواسع.

يعني التعمق النقدي ظاهرة تعامل الجمهور مع المؤسسات المالية المصرفية؛ لذلك يرتبط هذا المؤشر بمدى قدرة المؤسسات المالية المصرفية على جذب الجمهور للتعامل معها ويتأثر بعدة عوامل أهمها مستوى دخل الفرد، حجم الادخار الكلي، العائد على الودائع، درجة الانتشار المصرفي، مدى انتشار وسائل الدفع الحديثة، ومدى انتشار الوعي المصرفي للجمهور. ومن أكثر الطرق المستخدمة في قياسه الآتي:

ومن أكثر الطرق المستخدمة في قياسه الآتي:

i. **نسبة عرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

وهذا المؤشر يعكس مدى قدرة القطاع النقدي على استيعاب الأنشطة الاقتصادية غير النقدية، حيث أن زيادة هذه النسبة يعتبر مؤشر إيجابي وتعني أن كثيراً من الأنشطة الاقتصادية القائمة أو التي أُستحدثت قد شملها القطاع النقدي.

ii. **نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي:**

ويعكس هذا المؤشر مدى استيعاب القطاع المصرفي وقدرته على جذب الودائع، وبالتالي فإن ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشر إيجابي حيث يشير إلى ارتفاع حجم الودائع المصرفية بمعدل أسرع من الزيادة الاسمية في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي وارتفاع الوعي المصرفي.

يوضح الجدول (4- 4) والأشكال (4- 5) و(4- 6) المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود والتعمق النقدي خلال الفترة (2019-2023).

جدول (4- 4)

المضاعف النقدي وسرعة دوران النقود والتعمق النقدي خلال الفترة من 2019- 2023

مليون جنيه

الأعوام / البند	2019	2020	2021	2022	*2023
عرض النقود	689,797.6	1,302,229.6	3,296,958.8	4,927,294.0	7,596,379.1
القاعدة النقدية	516,364.6	1,034,142.5	2,697,792.3	3,635,497.7	5,817,684.7
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي[1]	1,873,703.0	4,386,387.0	18,703,277.0	30,768,013.0	26,316,114.0
العملة لدى الجمهور	281,335.7	560,312.3	905,705.6	1,245,561.9	1,729,492.3
الودائع [2]	367,217.9	683,086.9	2,156,570.0	3,358,379.5	5,275,328.0
المضاعف النقدي [3]	1.3359	1.2592	1.2221	1.3553	1.3057
سرعة دوران النقود (عدد مرات) [4]	2.8274	3.6300	3.4630	3.8231	7.0156
مؤشرات التعمق النقدي5:					
(أ) عرض النقود/ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي %	**36.8**	**29.7**	**17.6**	**16.0**	**28.9**
(ب) الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي %	**19.6**	**15.6**	**11.5**	**10.9**	**20.0**

المصدر: بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء

*بيانات أولية

[1] بيانات معدلة

[2] تشمل كافة الودائع المصرفية بالعملات المحلية والأجنبية.

3 المضاعف النقدي = عرض النقود بمعناه الواسع / القاعدة النقدية.

4 سرعة دوران النقود = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية / عرض النقود بمعناه الواسع.

5 يُقاس بالطريقتين (أ) و(ب).

الشكل (4- 4)

المضاعف النقدي خلال الفترة من 2019- 2023

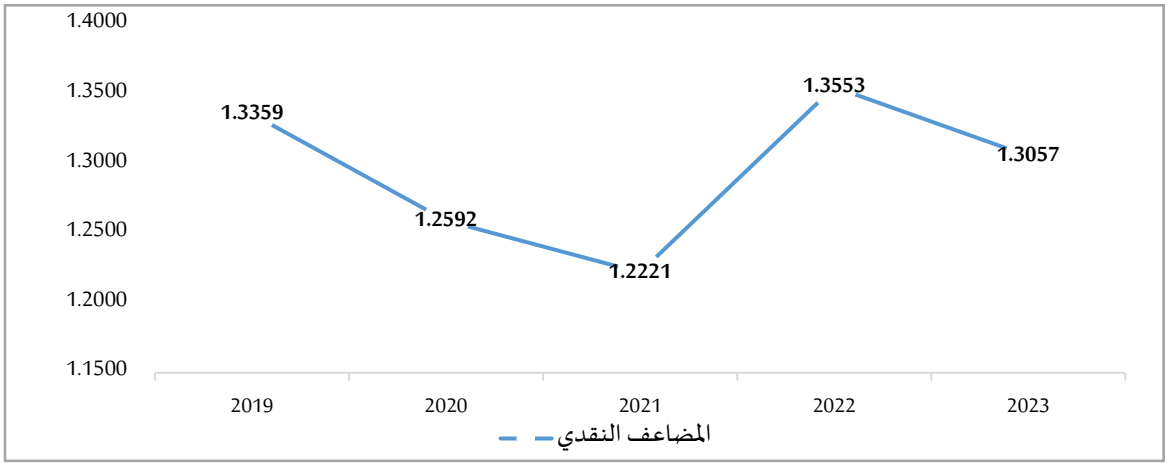

المصدر: جدول (4- 4)

يتضح من الشكل (4- 4) انخفاض المضاعف النقدي بنهاية العام 2021 وذلك لزيادة القاعدة النقدية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في عرض النقود نتيجة لسياسة توحيد سعر الصرف التي تبناها بنك السودان المركزي وتغير سعر الصرف من 55.1

إلى 437.9 جنيه سوداني مقابل الدولار والتي أدت إلى تضخم رصيد إلتزامات الحكومة المركزية والمصارف التجارية بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي، ثم عاود المضاعف النقدي الارتفاع مرة أخرى في العام 2022 و ربما يعزى ذلك بصورة مباشرة للاستقرار في سعر الصرف الذي شهده ذلك العام، ثم انخفض بصورة كبيرة في العام 2023 بسبب حرب الخامس عشر من أبريل.

الشكل (4- 5)

سرعة دوران النقود خلال الفترة من 2019- 2023

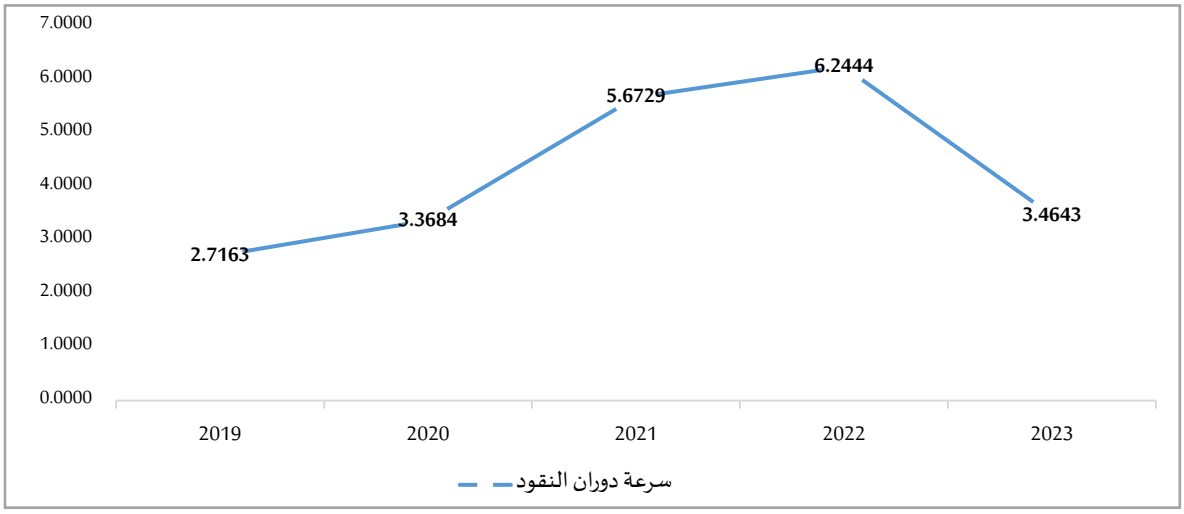

المصدر: جدول (4- 4)

يوضح الشكل (4- 5) سرعة دوران النقود خلال الفترة (2019- 2023)، حيث ارتفعت باستمرار في الأعوام 2020 و2021 و2022 بسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من معدل الزيادة في عرض النقود، بينما انخفضت في العام 2023 بسبب زيادة عرض النقود بمعدل أكبر من معدل النمو السالب في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

الشكل (4- 6)

التعمق النقدي خلال الفترة من 2019- 2023

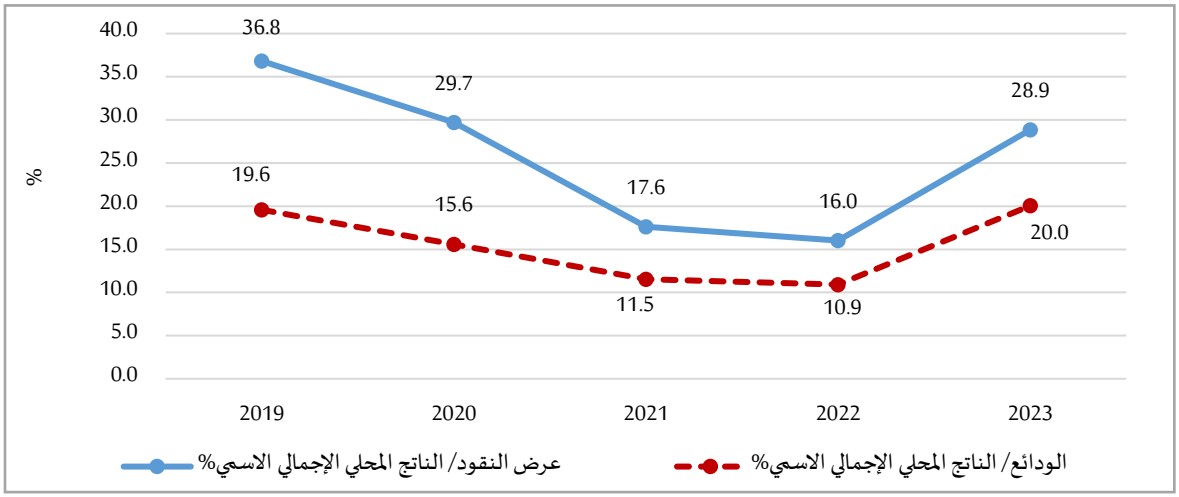

المصدر: جدول (4- 4)

يلاحظ من الجدول (4- 4) والشكل (4- 6) انخفاض مؤشري التعمق النقدي في الأعوام 2020 و2021 و2022 نتيجة للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من معدل الزيادة في كل من عرض النقود وإجمالي الودائع المصرفية، بينما ارتفع المؤشرين في 2023 بسبب نقصان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وزيادة كل من عرض النقود وإجمالي الودائع.

6.4 عرض النقود والتضخم

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، كما يعتبر التضخم ظاهرة نقدية و توجد علاقة طردية بين عرض النقود وارتفاع الأسعار إذ تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي للدولة.

يوضح الشكل (4- 7) معدل نمو عرض النقود والتضخم خلال الفترة (2019- 2023).

الشكل (4- 7)

معدل نمو عرض النقود والتضخم خلال الفترة من 2019- 2023

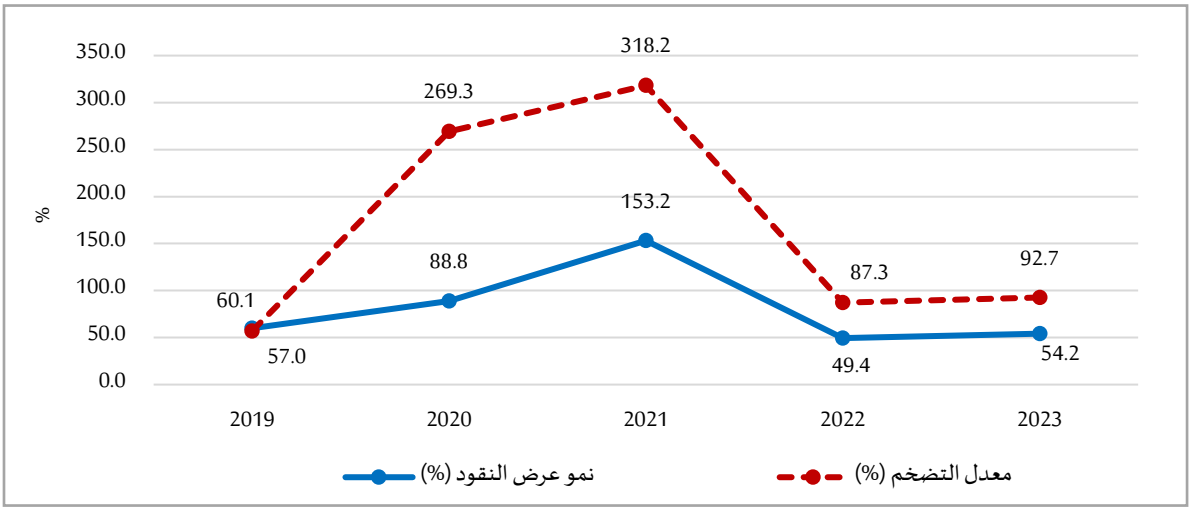

المصدر: بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء

شهد العام 2019 استقرار اقتصادي نسبي حيث بلغ معدل نمو عرض النقود 60.1% ومعدل التضخم بنهاية العام 57.0%، أما في العام 2020 فقد ارتفع كل من المؤشرين ارتفاعاً كبيراً وخاصة معدل التضخم الذي بلغ 269.3% كنتيجة حتمية للأثر التراكمي للتوسع النقدي في عامي 2018 و2019 الناتج عن تقلبات سعر الصرف وما تبعه من زيادة في أسعار مدخلات إنتاج السلع الأساسية وسياسات ترشيد الإنفاق الحكومي عن طريق رفع الدعم عن المحروقات التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ، وفي العام 2021 كان الارتفاع الكبير في كل من معدل نمو عرض النقود و التضخم بسبب تبني بنك السودان المركزي لسياسة توحيد سعر الصرف حيث ارتفع سعر الصرف من 55.1 إلى 437.9 جنيه سوداني مقابل الدولار، ثم انخفض المؤشران بصورة كبيرة في العام 2022 نتيجة للسياسة النقدية الترشيدية التي تبناها البنك المركزي، وفي العام 2023 عاود كل من المعدلين الارتفاع بشكل طفيف نتيجة لأثر الصدمة الذي سببته الحرب التي عمت البلاد خلال العام 2023م على القطاع المصرفي وكافة القطاعات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية.

الفصل الخامس

المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2023

المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2023

1.5 المقدمة:

يتناول هذا الفصل أهم التطورات المتعلقة بأداء المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

يتضمن القطاع المالي كافة المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية[4] والتي ينحصر نشاطها الأساسي في تقديم خدمات الوساطة المالية أو المساعدة في عملياتها. إذ تقوم المصارف باستقطاب أموال المودعين والمدخرات القومية وبتوفير وسائل الدفع المختلفة ؛ ومن ثم توظيف الموارد المتاحة لديها لتمويل القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

وتجدر الإشارة إلى أن القيم الواردة في جداول هذا الفصل هي عبارة عن قيم اسمية لا تأخذ في الاعتبار معدل التضخم والذي بلغ 92.7% بنهاية العام 2023 مقارنة بمعدل تضخم 87.3% بنهاية العام 2022. وامتداداً لسياساته الرامية لاستقرار سعر الصرف وتوحيده ، تبنّى بنك السودان المركزي إصلاحات هيكلية في سعر الصرف ابتداءً من إتباع نظام سعر الصرف المرن المُدار في مطلع العام 2021 ووصولاً إلى نظام سعر الصرف الحر في الربع الأول من العام 2022، وأصبحت المصارف وشركات الصرافة تعلن أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً لقوى العرض والطلب دون تدخل من البنك المركزي. بالإضافة إلى أن تداعيات حرب الخامس عشر من أبريل 2023 انعكست على القطاع المصرفي وتسببت في انتقال المصارف لاستئناف عملها بفروعها في ولايات ومدن السودان الآمنة نسبياً؛ وأيضاً توقف نشاط بعض المصارف مما أثر على هيكل بعض بنود الميزانية المجمعة للمصارف التجارية مثل الودائع والتمويل المصرفي وبنود ميزانية السلطة النقدية. وكان الأثر أبلغ على المؤسسات المالية غير المصرفية بسبب ضعف أو انعدام انتشارها جغرافياً حيث تتمركز بصورة كبيرة بولاية الخرطوم مما صعب نقل نشاطها للعمل بولايات السودان الآمنة.

2.5 الجهاز المصرفي:

1.2.5 بنك السودان المركزي:

تتلخص مهام بنك السودان المركزي حسب قانونه لسنة 2002 المعدل لسنة 2012 في الحفاظ على استقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي من خلال تحقيق أهداف الاستقرار المالي وسلامة الجهاز المصرفي، وإصدار العملة بأنواعها وتنظيمها ومراقبتها، ووضع السياسة النقدية وتنفيذها والتوسع في الشمول المالي، وتنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه، والعمل على تطويره ورفع كفاءته بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة، بالإضافة إلى عمله كمصرف للحكومة ومستشار ووكيل لها في الشئون النقدية والمالية. ونتيجة لتداعيات حرب الخامس عشر من أبريل 2023 تضرر عدد 8 فروع لبنك السودان المركزي[5] وتوقف نشاطهم حتى نهاية العام 2023،

---

[4] تتضمن المؤسسات المالية المصرفية بنك السودان المركزي والمصارف. وتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية شركات الصرافة والتحاويل المالية، وشركة السودان للخدمات المالية المحدودة، وشركة ترويج للاستثمار المالي، وصندوق ضمان الودائع المصرفية، وسوق الخرطوم للأوراق المالية، وشركات التأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات، وصندوق إدارة السيولة بين المصارف، ووكالة ضمان التمويل الأصغر(تيسير) .

5 فرع الخرطوم، فرع مدني، فرع الدمازين، فرع الفاشر، فرع الضعين، فرع زالنجي، فرع الجنينة، فرع نيالا، بالإضافة لفرع الفولة الذي كان تحت التأسيس.

حيث استمر بنك السودان المركزي في تنفيذ مهامه وسياساته من خلال 9 فروع عاملة بولايات ومدن السودان الآمنة[6] مقارنة بعدد 17 فرع في العام 2022.

1.1.2.5 ميزانية بنك السودان المركزي

يوضح الجدول (5 - 1) ميزانية بنك السودان المركزي بنهاية 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2023 حسب التصنيف المعياري المُوصى به من قبل صندوق النقد الدولي لأغراض الإحصاءات النقدية.

جدول (5 - 1)

ميزانية بنك السودان المركزي بنهاية كل من عامي 2022 و2023

(مليون جنيه)

البيـــــان	2022/12/31	2023/12/31	نسبة المساهمة %	التغير	معدل التغير%
مجموع الأصول	**9,857,969.8**	**16,454,098.6**	**100.0**	**6,596,128.8**	**66.9**
أوراق نقدية وأرصدة طرف المراسلين بالخارج	1,467,207.8	1,900,427.5	11.5	433,219.7	29.5
سندات أجنبية [1]	93,502.8	163,048.3	1.0	69,545.6	74.4
تمويل وسلفيات للمصارف	236,879.2	283,937.5	1.7	47,058.3	19.9
سلفيات مؤقتة للحكومة (استدانة مباشرة)	864,009.9	1,874,871.6	11.4	1,010,861.7	117.0
تمويل طويل الأجل للحكومة	120,796.1	192,645.8	1.2	71,849.7	59.5
فروقات سعر شراء وتخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية	36,083.4	36,092.6	0.2	9.2	0.0
تمويل وسلفيات للمؤسسات العامة	95,500.4	248,062.8	1.5	152,562.4	159.8
المساهمة في رؤوس أموال المصارف المحلية	6,641.0	6,641.0	0.0	0.0	0.0
مساهمات أخرى [2]	36,770.6	62,068.8	0.4	25,298.2	68.8
أصول ثابتة	7,055.6	8,374.6	0.1	1,318.9	18.7
حساب إعادة التقييم	5,636,712.9	9,312,085.9	56.6	3,675,373.0	65.2
حسابات أخرى	1,256,809.9	2,365,842.1	14.4	1,109,032.2	88.2
مجموع الخصوم	**9,857,969.8**	**16,454,098.6**	**100.0**	**6,596,128.8**	**66.9**
العملة الورقية والمعدنية المتداولة	1,377,766.1	1,828,954.4	11.1	451,188.2	32.7
التزامات إطلاع Sight Liabilities [3]:	2,631,852.8	4,674,505.8	28.4	2,042,652.9	77.6
الحكومة المركزية	374,121.3	685,775.5	4.2	311,654.1	83.3
الحكومات الولائية والمحلية	182,870.2	216,757.2	1.3	33,887.0	18.5
المؤسسات العامة	272,529.1	474,721.6	2.9	202,192.5	74.2
المصارف	1,802,332.2	3,297,251.5	20.0	1,494,919.3	82.9
مراسلون بالخارج	232,464.2	475,060.0	2.9	242,595.8	104.4
التزامات لأجل	1,152,384.0	2,115,468.1	12.9	963,084.1	83.6
إتفاقيات الدفع	13,891.3	24,221.9	0.1	10,330.6	74.4
رأس المال والاحتياطيات	2,603.0	2,603.0	0.0	0.0	0.0
حسابات أخرى	4,447,008.3	7,333,285.4	44.6	2,886,277.1	64.9

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء.

[1] مساهمات في بنوك أجنبية.

[2] مساهمات في مؤسسات عامة محلية.

[3] عبارة عن حسابات الحكومة والمؤسسات العامة بالإضافة إلى المصارف المحلية.

[6] فرع بورتسودان، فرع كسلا، فرع القضارف، فرع دنقلا، فرع الدامر، فرع سنجة، فرع ربك، فرع الأبيض، فرع كادوقلي.

ارتفعت أصول وخصوم بنك السودان المركزي من 9,857,969.8 مليون جنيه في العام 2022 إلى 16,454,098.6 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 66.9%.

الارتفاع في الأصول انعكس في تمويل وسلفيات المؤسسات العامة بمعدل 159.8% ، الاستدانة المؤقتة للحكومة بمعدل 117.0% بغرض تغطية عجز الموازنة، بالإضافة إلى ارتفاع المساهمات في البنوك الأجنبية بمعدل 74.4% بسبب تحرك سعر الصرف من 580.3 جنيه/ الدولار إلى 1,001.9 جنيه/ الدولار.

الارتفاع في جانب الخصوم يعزى بصورة أساسية لارتفاع حساب المراسلين بالخارج بمعدل 104.4%، وبند التزامات الحكومة المركزية بمعدل 83.3% نتيجة لارتفاع التزامات الحكومة بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى ارتفاع بند الالتزامات لأجل بمعدل 83.6% ، وذلك أيضاً نتيجة لتغيرات سعر الصرف.

2.2.5 المصارف العاملة

يتم تصنيف المصارف بشكل عام من حيث الوظائف إلى مصارف تجارية ومصارف متخصصة. أما من حيث هيكل رأس المال فيتم تصنيفها إلى مصارف حكومية، ومصارف مشتركة، ومصارف أجنبية.

يوضح الجدول (5 - 2) عدد المصارف العاملة في السودان بنهاية كل من عامي 2022 و 2023.

جدول (5 – 2)

عدد المصارف العاملة في السودان بنهاية كل من عامي 2022 و 2023

البيان	2022	2023
1. المصارف المتخصصة	**5**	**5**
مشتركة	2	2
حكومية	3	3
2. المصارف التجارية	**33**	**27**
مشتركة	24	24
حكومية	1	1
أجنبية	8	2
الإجمالي (1) + (2)	**38**	**32**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة المؤسسات المالية.

انخفض عدد المصارف العاملة من 38 مصرف بنهاية العام 2022 إلى 32 مصرف بنهاية العام 2023 نتيجة لتوقف نشاط عدد 6 مصارف أجنبية[7] أي ما يعادل 15.8% من إجمالي المصارف بسبب تداعيات حرب الخامس عشر من أبريل 2023م.

يوضح الملحق (1) الانتشار الجغرافي لفروع المصارف العاملة حسب الولايات بنهاية كل من عامي 2021 و2022 ، بما يشمل الفروع ومكاتب التوكيل والنوافذ ومكاتب التمثيل.

[7] مصرف الساحل والصحراء، ومصرف قطر الإسلامي، ومصرف قطر الوطني، والبنك العربي السوداني، وبنك آيفوري، وبنك زراعات كاتيليم.

1.2.2.5 الميزانية الموحدة للمصارف العاملة

يوضح الجدول (5 -3) الميزانية الموحدة للمصارف العاملة بنهاية كل من عامي 2022 و2023 حسب التصنيف المعياري المُوصى به من قبل صندوق النقد الدولي في دليل الإحصاءات النقدية والمالية.

جدول (5 – 3)

الميزانية الموحدة للمصارف العاملة بنهاية كل من عامي 2022 و 2023

(مليون جنيه)

البيان	2022/12/31	2023/12/31	نسبة المساهمة %	التغير	معدل التغير%
مجموع الأصول	**5,334,554.8**	**8,742,376.6**	**100.0**	**3,407,821.8**	**63.9**
نقد محلي	132,204.2	99,462.1	1.1	(32,742.1)	(24.8)
أرصدة لدى بنك السودان المركزي	1,802,882.5	3,327,305.5	38.1	1,524,423.1	84.6
أرصدة لدى مصارف أخرى	128,089.2	582,432.9	6.7	454,343.7	354.7
المراسلون بالخارج[1]	909,619.9	1,377,894.4	15.8	468,274.5	51.5
إجمالي التمويل[2]	1,808,991.8	2,419,946.6	27.7	610,954.8	33.8
حسابات أخرى[3]	552,767.3	935,335.2	10.7	382,567.9	69.2
مجموع الخصوم	**5,334,554.8**	**8,742,376.6**	**100.0**	**3,407,821.8**	**63.9**
ودائع المقيمين:	**2,002,790.5**	**3,703,215.5**	**42.4**	**1,700,425.0**	**84.9**
الجمهور	1,871,887.1	3,545,525.4	40.6	1,673,638.3	89.4
الحكومة[4]	19,756.3	30,106.7	0.3	10,350.4	52.4
المؤسسات العامة	111,147.1	127,583.5	1.5	16,436.4	14.8
إلتزامات تجاه المصارف:	**705,195.9**	**977,646.2**	**11.2**	**272,450.3**	**38.6**
بنك السودان المركزي	258,170.9	319,213.1	3.7	61,042.3	23.6
مصارف أخرى[5]	28,576.2	325,926.9	3.7	297,350.7	1,040.6
مراسلون بالخارج	418,448.9	332,506.1	3.8	(85,942.8)	(20.5)
رأس المال والإحتياطيات	**490,493.5**	**900,792.7**	**10.3**	**410,299.2**	**83.7**
الحسابات الأخرى	**2,136,074.9**	**3,160,722.2**	**36.2**	**1,024,647.3**	**48.0**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.

[1] تشمل النقد بالعملة الأجنبية والأرصدة لدى المراسلين بالخارج.

[2] لا يشمل تمويل الحكومة المركزية.

[3] تشمل تمويل الحكومة المركزية غير المباشر.

[4] تشمل الحكومة المركزية والحكومات الولائية.

[5] حسابات ما بين المصارف.

ارتفع إجمالي أصول المصارف العاملة من 5,334,554.8 مليون جنيه في العام 2022 إلى 8,742,376.6 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 63.9%؛ وذلك نتيجة لارتفاع كل من بند الأرصدة لدى المصارف الأخرى بمعدل 354.7% ، والأرصدة لدى بنك السودان المركزي بمعدل 84.6% ، والأرصدة لدى المراسلين بالخارج بمعدل 51.5%. بينما انخفض النقد المحلي بمعدل 24.8% بسبب تداعيات حرب الخامس عشر من أبريل 2023م.

وفي جانب الخصوم، ارتفع كل من بند حساب ما بين المصارف بمعدل 1,040.6%، وارتفعت ودائع الجمهور بمعدل 89.4%، ورأس المال والاحتياطيات بمعدل 83.7%، وودائع الحكومة بمعدل 52.4%، بينما انخفض حساب المراسلين بالخارج بمعدل 20.5%.

يوضح الجدول (5 - 4) إجمالي الودائع المصرفية بنهاية كل عامي 2022 و 2023.

جدول (5 – 4)

إجمالي الودائع المصرفية بنهاية كل من عامي 2022 و 2023[1]

(مليون جنيه)

البيان	الحكومة المركزية والولائية	المؤسسات العامة	القطاع الخاص[2]	الإجمالي
ودائع جارية:				
2022	19,462.8	57,636.1	1,387,143.2	1,464,242.1
2023	28,504.3	106,826.9	1,254,246.7	1,389,577.9
معدل التغير%	**46.5**	**85.3**	**(9.6)**	**(5.1)**
ودائع ادخارية:				
2022	0.6	816.4	997454.6	998,271.6
2023	23.8	174.5	1952665.4	1,952,863.7
معدل التغير%	**3,866.6**	**(78.6)**	**95.8**	**95.6**
ودائع استثمارية:				
2022	292.9	46,466.7	592,245.2	639,004.8
2023	1,556.0	20,317.3	333,709.0	355,582.3
معدل التغير%	**431.2**	**(56.3)**	**(43.7)**	**(44.4)**
ودائع أخرى:				
2022	0.0	6,227.9	121,639.3	127,867.2
2023	22.6	264.7	12,442.1	12,729.4
معدل التغير%	**—**	**(95.7)**	**(89.8)**	**(90.0)**
إجمالي الودائع 2022	**19,756.3**	**111,147.1**	**3,098,482.3**	**3,229,385.7**
إجمالي الودائع 2023	**30,106.7**	**127,583.5**	**3,553,063.1**	**3,710,753.2**
معدل التغير%	**52.4**	**14.8**	**14.7**	**14.9**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.

[1] تشمل ودائع المقيمين فقط.

[2] تتضمن ودائع الجمهور والشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية.

ارتفع إجمالي الودائع طرف المصارف العاملة من 3,229,385.7 مليون جنيه في العام 2022 إلى 3,710,753.2 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 14.9% مقارنة بمعدل 54.9% في العام 2022، نتيجة لارتفاع الودائع الادخارية بمعدل 95.6% وبنسبة مساهمة 52.6% من إجمالي الودائع، بينما انخفضت الودائع الجارية بمعدل 5.1% والاستثمارية بمعدل 44.4% وهوامش

خطابات الضمان والاعتمادات المستندية بمعدل 90.0% بسبب تداعيات الحرب وأثرها على أنماط الادخار والاستثمار وعلى الإنتاج المحلي والبنية التحتية وبالتالي حركة التجارة الخارجية.

2.2.2.5 التمويل المصرفي

يشمل التمويل المصرفي إجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص والمؤسسات العامة والحكومات الولائية والمحلية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية بواسطة المصارف العاملة بالسودان. ويمثل رصيد التمويل المصرفي حجم التمويل المصرفي القائم الممنوح من المصارف للقطاعات الاقتصادية المختلفة حتى تاريخه ولم يُسدد إما لأنه لم يحن أجل سداده أو لكونه متعثر، بينما يعكس تدفق التمويل المصرفي حجم التمويل الممنوح من المصارف للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة (عام واحد لأغراض هذا التقرير).

يوضح الجدول (5 – 5) إجمالي رصيد التمويل المصرفي الممنوح من المصارف العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية بنهاية كل من عامي 2022 و 2023.

جدول (5 – 5)

رصيد التمويل المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية بنهاية كل من عامي 2022 و 2023

(مليون جنيه)

القطاع	2022	نسبة المساهمة %	2023	نسبة المساهمة %	معدل التغير%
الصناعة	415,708.6	23.0	513,755.0	21.2	23.6
الزراعة	418,216.2	23.1	417,658.6	17.3	(0.1)
التجارة المحلية	102,621.7	5.7	277,859.4	11.5	170.8
الصادر	184,395.6	10.2	223,178.9	9.2	21.0
الاستيراد	70,801.7	3.9	197,457.5	8.2	178.9
النقل والتخزين	133,710.3	7.4	130,686.5	5.4	(2.3)
التشييد[1]	106,889.1	5.9	109,115.0	4.5	2.1
التعدين	65,563.7	3.6	53,996.3	2.2	(17.6)
المؤسسات المالية غير المصرفية	19,226.6	1.1	30,557.1	1.3	58.9
الحكومة المحلية والولائية	15,184.8	0.8	2,084.8	0.1	(86.3)
أخرى[2]	276,673.5	15.3	463,597.4	19.2	67.6
إجمالي التمويل	**1,808,991.8**	**100.0**	**2,419,946.6**	**100.0**	**33.8**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.

[1] يشتمل على التمويل الموجه لمشاريع التنمية والبنى التحتية.

[2] تشمل رصيد التمويل المقدّم من المصارف لقطاع الخدمات غير الواردة في القطاعات المذكورة أعلاه.

ملحوظة: بيانات التمويل لا تشتمل على تمويل الحكومة المركزية.

ارتفع رصيد التمويل المصرفي الممنوح من قبل المصارف العاملة من 1,808,991.8 مليون جنيه في العام 2022 إلى 2,419,946.6 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 33.8% ؛ نتيجة لارتفاع رصيد التمويل الممنوح لقطاع الاستيراد بمعدل 178.9%، والتجارة المحلية بمعدل 170.8%، والصناعة بمعدل 23.6%، وقطاع المؤسسات المالية غير المصرفية بمعدل

58.9%، والصادر بمعدل 21.0%، بينما انخفض رصيد تمويل القطاع الزراعي بمعدل 0.1%، والتعدين بمعدل 17.6%، والحكومة المحلية والولائية بمعدل 86.3%.

ويمثل تمويل القطاعات ذات الأولوية (الزراعة والصناعة والصادر والتعدين) نسبة 49.9% من إجمالي التمويل الممنوح، وقطاع النقل والتخزين 5.4% ، والتشييد 4.5%، والتجارة المحلية 11.5%، والاستيراد 8.2%، والقطاعات الأخرى 20.5% من إجمالي رصيد التمويل المصرفي القائم بنهاية العام 2023.

يوضح الملحق (2) تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2021 و 2022. ويوضح والملحق (3) تدفق التمويل المصرفي الممنوح بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية في عامي 2021 و 2022.

3.2.5 مؤشرات السلامة المالية والميزانية الموحدة للمصارف

يهدف بنك السودان المركزي إلى المحافظة على السلامة المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي بتقليل المخاطر الائتمانية عن طريق تفعيل إجراءات الإشراف والرقابة المصرفية بما يتواءم مع النظم والمعايير العالمية.

1.3.2.5 مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة

مؤشرات السلامة المالية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل[8] تشمل جودة وكفاءة أصول المصارف، ومدى كفاية رأس المال والملاءة المالية للمصارف، ومؤشرات السيولة، ومؤشرات ربحية الجهاز المصرفي. وتستخدم من أجل حماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي، وتكمن أهمية هذه المؤشرات في كونها تأخذ في الاعتبار أهم المخاطر المالية كمخاطر سعر الصرف ومخاطر التمويل.

تُعتبر مؤشرات كفاية رأس المال من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الإئتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية لدى المصارف. ومؤشرات كفاية رأس المال تتضمن نسبة كفاية رأس المال، ونسبة إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل، ونسبة مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة.

[8] يلتزم السودان بتطبيق بازل I بكافة مبادئها وإرشاداتها والتي تناولت كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي تهدد عمل المصارف. وفيما يتعلق ببازل II وبازل III فإن المبادئ المطبقة بالسودان تنحصر فقط في الركيزة الأولى والتي تتضمن رأس المال. كما أنه لا يوجد اختلاف في بسط ومقام نسبة كفاية رأس المال؛ وإنما يكمن الاختلاف في طريقة احتساب مقام النسبة (المخاطر)؛ حيث أصبحت الأصول المرجحة بأوزان المخاطر أكثر واقعية. تضمنت بازل II احتساب المخاطر التشغيلية بالإضافة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق. وقد أشارت معايير بازل إلى أن الحد الأدنى المسموح به لكفاية رأس المال يجب ألا يقل عن 8% ، فيما إتخذت السلطات الرقابية في السودان معاييراً أكثر صرامة حيث بلغ الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال 12%. تناولت بازل III مخاطر السيولة والرفع المالي إلا أن السودان لم يطبق هذه المعايير بعد.

وفي المقابل تعتمد مؤشرات كفاية رأس المال على مدى جودة الأصول؛ حيث أن مخاطر الإعسار المالي للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية تكون في أغلبها ناتجة عن نوعية الأصول، بالإضافة إلى مدى قدرة المؤسسة المالية على تحويل الأصول إلى سيولة . كما أن مخاطر التمويل تؤخذ في الاعتبار عند تقييم جودة الأصول.

تستخدم مؤشرات السيولة لقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وتشمل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. بينما تقيّم مؤشرات الربحية مدى ربحية المصارف العاملة؛ حيث يدل انخفاض النسبة على وجود تحديات كبيرة تواجهها المصارف؛ بينما يدل ارتفاع النسبة على فعالية السياسات التي انتهجتها المصارف للاستثمار في المحافظ المالية ذات المخاطر الأقل. ومؤشرات الربحية تضم نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية.

ومن أهم مؤشرات قياس درجة السلامة المالية ما يلي :

1.1.3.2.5 مؤشرات كفاية رأس المال

أ/ كفاية رأس المال: تعني مدى قدرة المصرف على الاحتفاظ برأس مال مؤهل (رقابي) وقادر على مواجهة المخاطر المصرفية الناتجة عن أصوله (مخاطر التمويل والسوق والتشغيل).

يتم قياس مؤشر كفاية رأس المال عن طريق قسمة رأس المال المؤهل على الأصول المرجحة بالمخاطر ، حيث يتكون بسط النسبة من رأس المال المؤهل والذي يشمل رأس المال الأساسي ورأس المال المساند. حيث يتكون رأس المال الأساسي من رأس المال المدفوع مضافاً إليه علاوة الإصدار، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام وأي إحتياطيات أخرى مكونة من الأرباح المفصح عنها في قائمة الدخل. أما رأس المال المساند، يتكون من 45% من احتياطي الأصول الثابتة (احتياطي رأس المال) واحتياطي تقييم الأصول والخصوم بالنقد الأجنبي، القروض المساندة المتحصل عليها من المساهمين و1.25% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر أو المخصص العام للتمويل أيهما أقل. ويتكون مقام النسبة من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الإئتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

ب/ إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل: يقيس حجم التمويل غير الجيد (التمويل المتعثر) من إجمالي التمويل القائم. ويفسر هذا المؤشر مدى جودة الأصول.

يتم قياس هذا المؤشر عن طريق قسمة التمويل المتعثر على إجمالي المحفظة التمويلية ، حيث يتكون بسط النسبة من التمويل الذي تم تصنيفه كتمويل متعثر لمختلف صيغ التمويل (مرابحات، مشاركات، وغيرها) والاعتمادات المستندية المتعثرة وخطابات الضمان المصادرة. بينما يتكون مقام النسبة من إجمالي المحفظة التمويلية للمصرف متضمنة صيغ التمويل المختلفة بالإضافة إلى التمويل غير المباشر الذي يشتمل على الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل (الصكوك).

ج/ مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة: يعني المبالغ التي يتم استقطاعها من الأرباح بغرض تغطية الخسائر التي قد تنشأ عن التمويل المتعثر والمشكوك في تحصيله، حيث تعكس هذه النسبة مقدرة المصارف على مواجهة مخاطر تعثر التمويل.

يتم قياس مؤشر مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة بقسمة مخصصات التمويل على إجمالي التمويل المتعثر ، حيث يتكون بسط النسبة من المخصصات الفعلية للتمويل المصنف كتمويل متعثر والتي قام المصرف بتكوينها من الأرباح، بينما يتكون مقام النسبة من إجمالي التمويل الذي تم تصنيفه كتمويل متعثر لمختلف صيغ التمويل والاعتمادات المستندية المتعثرة وخطابات الضمان المصادرة.

2.1.3.2.5 مؤشرات السيولة:

الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: يعتبر من أهم مؤشرات السيولة الذي يوضح مدى احتفاظ المصرف بأصول سائلة وأصول قابلة للتسييل بسهولة عند الضرورة؛ مما يمكن المصرف من متابعة موقف السيولة بفعالية خاصةً في حالات الإعسار المالي.

يتم قياس مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بقسمة إجمالي الأصول السائلة على إجمالي أصول المصرف ، ويتكون بسط النسبة من إجمالي الأصول السائلة والتي تتضمن النقدية وما في حكمها، أرصدة الحسابات الجارية طرف البنك المركزي، صافي ودائع استثمارات المصرف طرف المصارف والأوراق المالية المصدرة بواسطة البنك المركزي أو الدولة. أما مقام النسبة، يتكون من إجمالي أصول المصرف.

3.1.3.2.5 مؤشرات الربحية:

أ- العائد على الأصول: يُحتسب هذا المؤشر بقسمة صافي الربح قبل استقطاع الضرائب على إجمالي أصول المصرف؛ ويشير إلى قدرة المصارف على تحقيق الأرباح من خلال توظيف أصولها.

ب- العائد على حقوق الملكية: تعني قدرة المصرف على توليد الأرباح من كل وحدة من وحدات حقوق المساهمين (مدى كفاية رأس المال). حيث يدل ارتفاع النسبة على ارتفاع صافي العائد قبل الضريبة ، أو انخفاض رأس المال المستثمر بسبب شراء أصول جديدة أدت إلى انخفاض رأس المال من أجل زيادة القدرة الإنتاجية. بينما يدل انخفاض النسبة على انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال نتيجة بيع بعض الأصول أو إعادة هيكلة رأس المال. وتُحسب هذه النسبة بقسمة صافي الأرباح قبل استقطاع الضرائب على إجمالي حقوق الملكية.

يوضح الجدول (5 – 6) والشكل (5 – 1) أهم مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة بنهاية كل من عامي 2022 و 2023.

جدول (5 – 6)

مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة بنهاية كل من عامي 2022 و 2023

(مليون جنيه)

البيان	2022	*2023	المعيار العالمي (%) [1]
كفاية رأس المال (%) :[2]	**8.1**	**2.1**	
رأس المال الرقابي	138,689	147,659	**12**
الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر	1,710,972	6,899,464	
إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل (%) :	**4.7**	**N/A**	
إجمالي التمويل المتعثر	100,041	N/A	**6**
إجمالي محفظة التمويل	2,136,776	2,540,081	
مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة (%) :	**45.0**	**N/A**	
مخصصات التمويل	44,995	165,623	**70-60**
إجمالي التمويل المتعثر	100,041	N/A	
العائد على الأصول (%) :	**3.8**	**3.6**	
صافي العائد قبل الضريبة	223,488	286,979	**1.25**
إجمالي الأصول	5,805,835	7,981,430	
العائد على حقوق الملكية (%) :	**43.6**	**40.0**	
صافي العائد قبل الضريبة	223,488	286,979	
حقوق الملكية (رأس المال والإحتياطيات) [3]	512,655	717,802	
الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%) :	**55.6**	**60.4**	
الأصول السائلة	3,228,639	4,822,043	**40-30**
إجمالي الأصول	5,805,835	7,981,430	

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الرقابة الوقائية.

*بيانات إجمالي التمويل المتعثر غير متوفرة بنهاية العام 2023م.

[1] المعيار المطبق من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يأخذ في الاعتبار السمات المختلفة للأنظمة الإسلامية .

[2] نسبة كفاية رأس المال للعام 2022 محسوبة من بيانات الربع الثالث من نفس العام.

[3] تشمل بيانات فروع المصارف السودانية داخل وخارج السودان.

شكل (5 – 1)

مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة بنهاية كل من عامي 2022 و 2023

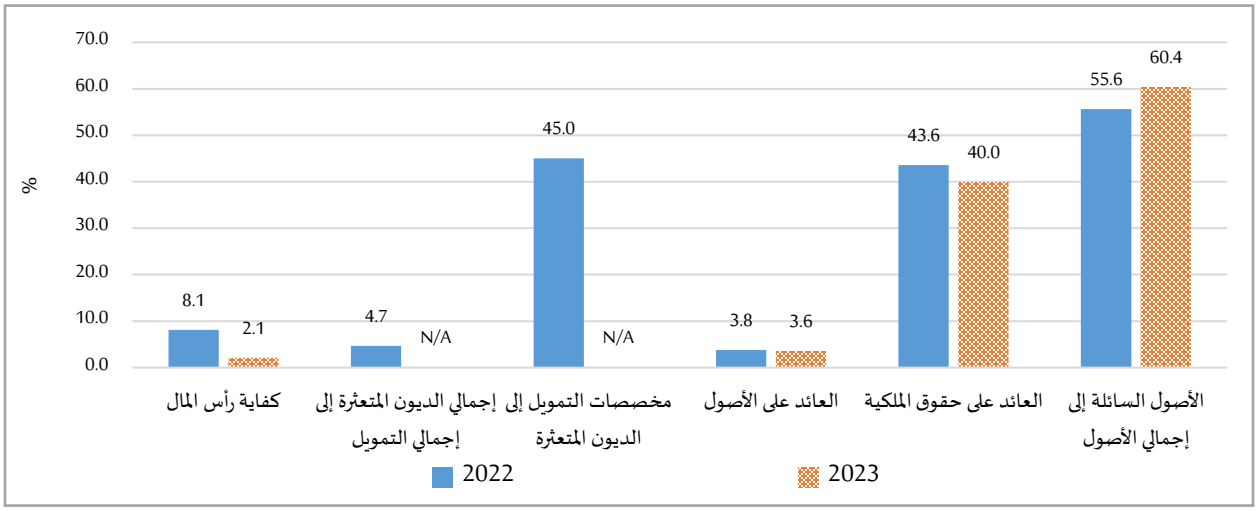

المصدر: بيانات الجدول رقم (5 – 9).

يوضح الجدول (5 – 6) والشكل (5 – 1) أهم مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية Islamic Financial Services Board (IFSB) على ضوء متطلبات لجنة بازل .

انخفضت نسبة كفاية رأس المال من 8.1% في العام 2022 إلى 2.1% في العام 2023 نتيجة لارتفاع رأس المال الرقابي بمعدل 6.5% مقابل ارتفاع الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر بمعدل 303.2%، مما يشير إلى توسع انحراف هذه النسبة عن النسبة المعيارية والبالغ قدرها 12%.

انخفضت نسبة العائد على أصول الجهاز المصرفي من 3.8% في العام 2022 إلى 3.6% في العام 2023 وذلك بسبب ارتفاع صافي العائد قبل الضريبة بمعدل 28.4% مقابل ارتفاع إجمالي الأصول بمعدل 37.5%؛ متجاوزة بذلك النسبة المعيارية (1.25%).

كما انخفض العائد على حقوق الملكية من 43.6% في العام 2022 إلى 40.0% في العام 2023 بسبب ارتفاع صافي العائد قبل الضريبة بمعدل 28.4% مقابل ارتفاع إجمالي رأس المال والاحتياطيات (حقوق الملكية) بمعدل 40.0%.

وارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من 55.6% في العام 2022 إلى 60.4% في العام 2023 بما يفوق المعيار العالمي (30- 40)% ؛ بسبب ارتفاع الأصول السائلة بمعدل 49.4% مقابل ارتفاع إجمالي الأصول بمعدل 37.5%.

2.3.2.5 مؤشرات الميزانية الموحدة للمصارف

تتضمن هذه المؤشرات بعض النسب المرتبطة بمساهمة كل من أموال المودعين وحقوق الملكية في تمويل هيكل رأس مال المصرف، وهي :

أ/ نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الخصوم: تعتبر مؤشر لمدى اعتماد المصرف على أموال المودعين. ويتكون بسط النسبة من إجمالي ودائع المصرف والتي تشمل الودائع الجارية والادخارية والاستثمارية والهوامش على خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. ويتكون مقام النسبة من إجمالي الالتزامات التي تتضمن الودائع بجميع أنواعها والقروض وأي التزامات أخرى.

ب/ نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الخصوم: تعتبر مؤشراً لمدى مساهمة المودعين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية (المساهمين)، وانخفاض هذه النسبة يشير إلى ارتفاع المخاطر المترتبة على المودعين. ويتكون بسط النسبة من إجمالي حقوق الملكية والتي تشتمل على رأس المال المدفوع وعلاوة الإصدار والأرباح المحتجزة والاحتياطيات. ويتكون مقام النسبة من إجمالي الالتزامات التي تتضمن الودائع بجميع أنواعها والقروض وأي التزامات أخرى.

ج/ نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الأصول: تعكس مدى توظيف (استخدام) الأصول في منح التمويل وتوليد الأرباح. ويتكون بسط النسبة من إجمالي المحفظة التمويلية والتي تتضمن التمويل بجميع الصيغ بالإضافة إلى الأوراق المالية (الصكوك). ويتكون مقام النسبة من إجمالي أصول المصرف.

د/ نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع: وتشير إلى أيّ مدى تم استخدام أموال المودعين في منح التمويل. ويتكون بسط النسبة من إجمالي المحفظة التمويلية والتي تتضمن التمويل بجميع الصيغ بالإضافة إلى الأوراق المالية (الصكوك). ويتكون مقام النسبة من إجمالي ودائع المصرف الجارية والادخارية والاستثمارية والهوامش على خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

يوضح الجدول (5 – 7) مؤشرات الميزانية الموحدة للمصارف العاملة بنهاية كل من عامي 2022 و 2023.

جدول (5 – 7)

مؤشرات الميزانية الموحدة للمصارف العاملة بنهاية كل من عامي 2022 و 2023

(مليون جنيه)

المؤشر	2022**	2023*	التغير	معدل التغير%
1. إجمالي الودائع / إجمالي الخصوم (%) :	**60.5**	**42.4**	**(18.1)**	
إجمالي الودائع	3,229,385.7	3,710,753.2	481,367.5	**14.9**
إجمالي الخصوم	5,334,554.8	8,742,376.6	3,407,821.8	**63.9**
2. رأس المال والاحتياطيات / إجمالي الخصوم (%) :	**9.2**	**10.3**	**1.1**	
رأس المال والاحتياطيات	490,493.5	900,792.7	410,299.2	**83.7**
إجمالي الخصوم	5,334,554.8	8,742,376.6	3,407,821.8	**63.9**
3. إجمالي التمويل / إجمالي الأصول (%) :	**33.9**	**27.7**	**(6.2)**	
إجمالي التمويل	1,808,991.8	2,419,946.6	610,954.8	**33.8**
إجمالي الأصول	5,334,554.8	8,742,376.6	3,407,821.8	**63.9**
4. إجمالي التمويل / إجمالي الودائع (%) :	**56.0**	**65.2**	**9.2**	
إجمالي التمويل	1,808,997.6	2,419,946.6	610,949.0	**33.8**
إجمالي الودائع	3,229,385.7	3,710,753.2	481,367.5	**14.9**

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة الإحصاء.

* بيانات معدلة.

** بيانات تقديرية.

انخفضت نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الخصوم من 60.5% بنهاية العام 2022 إلى 42.4% بنهاية العام 2023؛ والناتج عن ارتفاع إجمالي الودائع بمعدل 14.9% مقابل ارتفاع إجمالي الخصوم بمعدل 63.9%.

بينما ارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الخصوم من 9.2% في العام 2022 إلى 10.3% في العام 2023؛ بسبب ارتفاع رأس المال والاحتياطيات بمعدل 83.7% مقابل ارتفاع إجمالي الخصوم بمعدل 63.9%.

وانخفضت نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي الأصول من 33.9% في العام 2022 إلى 27.7% في العام 2023 ؛ نتيجة لارتفاع إجمالي التمويل بمعدل 33.8% مقابل ارتفاع إجمالي الأصول بمعدل 63.9% .

وارتفعت نسبة إجمالي التمويل المصرفي إلى إجمالي الودائع من 56.0% في العام 2022 إلى 65.2% في العام 2023 نتيجة لارتفاع إجمالي التمويل بمعدل 33.8% مقابل ارتفاع إجمالي الودائع بمعدل 14.9%.

4.2.5 التمويل الأصغر

انخفض عدد عملاء التمويل الأصغر النشطين بالمصارف والمؤسسات من 632.7 ألف عميل بنهاية العام 2022 إلى 619.0 ألف عميل بنهاية العام 2023 بمعدل 2.2%.

1.4.2.5 التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف:

استمر بنك السودان المركزي في تطبيق سياساته الرامية لتوظيف نسبة لاتقل عن 12% من المحفظة التمويلية الكلية المُنفذة خلال العام 2023م لكل مصرف للتمويل الأصغر سواء بالتمويل المباشر لعملائها أو التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية أو عبر المحافظ المشتركة .

يوضح الجدول (5 – 8) حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنهاية كل من عامي 2022 و 2023.

جدول (5 – 8)

حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنهاية كل من عامي 2022 و 2023

(مليون جنيه)

البيان	2022**	2023*	معدل التغير%
إجمالي التمويل المصرفي	1,808,991.8	2,419,946.6	33.8
حجم التمويل الأصغر المستهدف حسب السياسة[1]	217,079.0	290,393.6	33.8
حجم التمويل الأصغر بالجملة الفعلي بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر	39,057.5	38,787.3	(0.7)
حجم التمويل الأصغر والصغير الفعلي المباشر للعملاء بواسطة المصارف	130,664.0	132,229.3	1.2
نسبة التمويل الأصغر الفعلي من إجمالي التمويل الأصغر المستهدف (%)	**78.2**	**58.9**	
نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل المصرفي (%)	**9.4**	**7.1**	

المصدر: بنك السودان المركزي – وحدة التمويل الأصغر وإدارة الإحصاء.

* بيانات تقديرية.

** بيانات معدلة.

انخفض حجم التمويل الأصغر الفعلي بالجملة بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر من 39,057.5 مليون جنيه في العام 2022 إلى 38,787.3 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 0.7% ؛ ويعزى ذلك إلى تداعيات حرب الخامس عشر من أبريل

2023 وانحسار نشاط مؤسسات التمويل الأصغر لتنتقل لاستئناف نشاطها بفروعها بالولايات الآمنة. وارتفع حجم التمويل الأصغر والصغير المباشر للعملاء بواسطة المصارف من 130,664.0 مليون جنيه في العام 2022 إلى 132,229.3 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 1.2% مقارنة بمعدل 111.9% في العام 2022 ؛ ويرجع ذلك إلى تداعيات حرب الخامس عشر من أبريل 2023م وانتقال المصارف إلى مزاولة نشاطها عبر فروعها بالولايات الآمنة نسبياً. كما يلاحظ انخفاض نسبة التمويل الأصغر الفعلي من إجمالي التمويل الأصغر المستهدف من 78.2% بنهاية العام 2022 إلى 58.9% بنهاية العام 2023. وكذلك ارتفعت نسبة الأداء الفعلي للتمويل الأصغر من إجمالي التمويل المصرفي من 9.4% في العام 2022 إلى 7.1% في العام 2023.

يوضح الشكل (5 – 2) حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنهاية كل من عامي 2022 و2023.

شكل (5 – 2)

حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنهاية كل من عامي 2022 و 2023

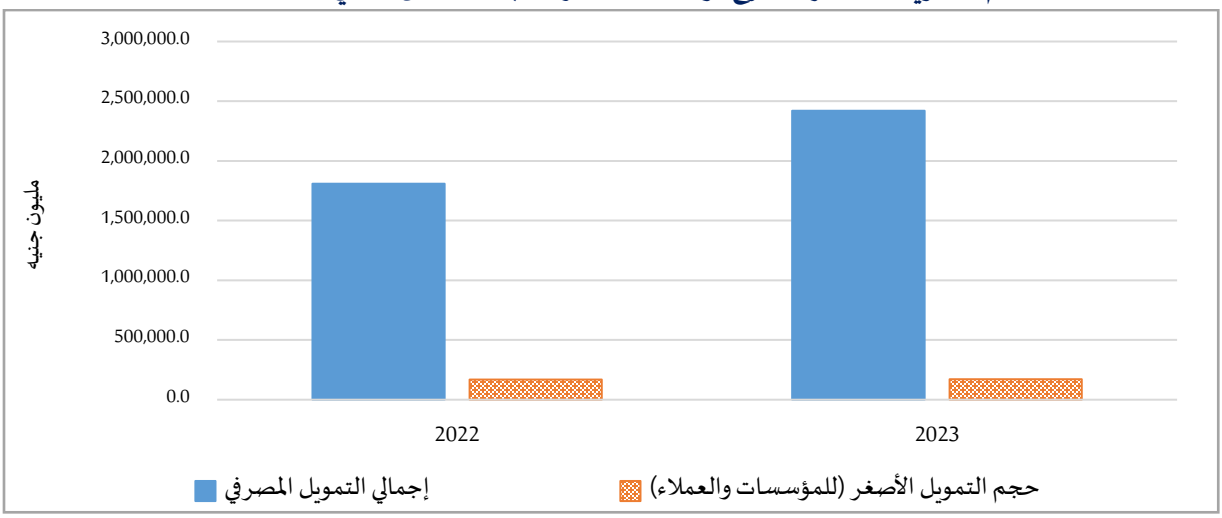

المصدر: بيانات الجدول رقم (5 – 11).

2.4.2.5 التمويل الأصغر الممنوح بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر:-

ظل عدد مؤسسات وشركات التمويل الأصغر 51 مؤسسة بنهاية العام 2023م كما كان بنهاية العام 2022م.[9]

يوضح الجدول (5 – 9) مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر بنهاية عامي 2022 و 2023.

[9] بيانات العام 2023 تقديرية.

جدول (5 – 9)

مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر بنهاية كل من عامي 2022 و 2023

(مليون جنيه)

المصدر	2022**	المساهمة %	2023*	المساهمة %	معدل التغير%
بنك السودان المركزي	228.3	0.5	0.0	0.0	(100.0)
صندوق الإنماء العربي	614.4	1.4	664.4	26.2	8.1
المصارف	43,842.5	98.5	0.0	0.0	(100.0)
الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية - جدة	290.7	0.7	350.7	13.8	20.6
مصرف الساحل و الصحراء – تونس	0.0	0.0	1,520.0	60.0	N/A
الإجمالي	**44,975.9**	**100.0**	**2,535.1**	**100.0**	**(94.3)**

المصدر: بنك السودان المركزي – وحدة التمويل الأصغر.

*بيانات تقديرية

**بيانات معدلة

ملحوظة: تم خروج بنك السودان المركزي من عملية تمويل مؤسسات التمويل الأصغر في العام 2023، وفي المقابل بدأ مصرف الساحل والصحراء_ تونس في تمويل مؤسسات التمويل الأصغر في نفس العام.

انخفض إجمالي رصيد التمويل الممنوح بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر من 44,975.9 مليون جنيه بنهاية العام 2022 إلى 2,535.1 مليون جنيه بنهاية العام 2023 بمعدل 94.3% مقارنة بمعدل ارتفاع 250.9% في العام 2022؛ ويُعزى ذلك إلى تداعيات الحرب وانتقال الجهاز المصرفي إلى مزاولة نشاطه عبر فروعه بالولايات الآمنة نسبياً، حيث بلغ إجمالي التمويل الممنوح من قبل القطاع المصرفي لمؤسسات التمويل الأصغر 43,842.5 مليون جنيه بنهاية العام 2022 وانخفض في العام 2023 بمعدل 100.0% ، بينما ارتفع إجمالي التمويل الممنوح من قبل الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية– جدة من 290.7 مليون جنيه في العام 2022 إلى 350.7 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 20.6% ، وارتفع حجم التمويل المقدم من قبل صندوق الإنماء العربي من 614.4 مليون جنيه في العام 2022 إلى 664.4 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 8.1% .

يوضح الشكل (5 – 3) نسب مساهمة مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر خلال عامي 2022 و2023.

شكل (5 – 3)

نسب مساهمة مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر خلال عامي 2022 و2023

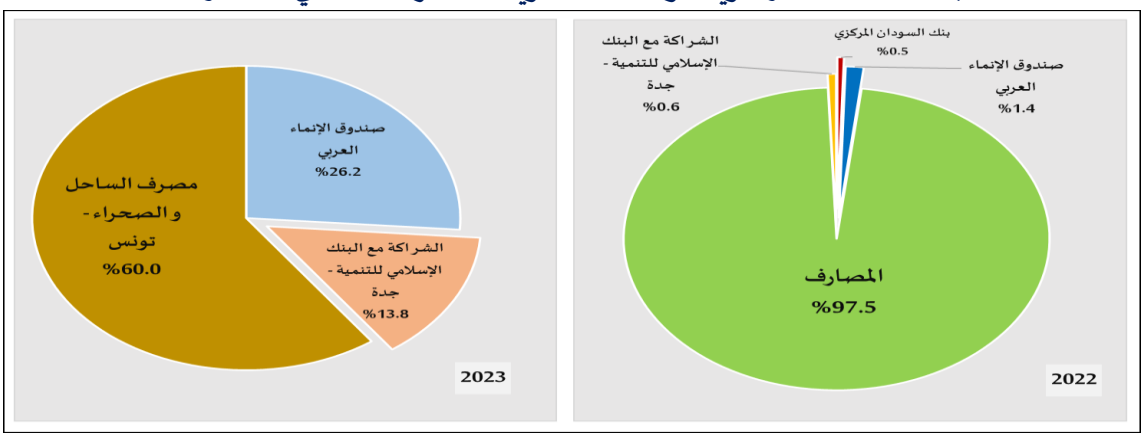

المصدر: بيانات الجدول رقم (5 – 12).

ساهم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة مصرف الساحل و الصحراء - تونس بنسبة 60.0% من إجمالي التمويل الأصغر الممنوح لمؤسسات التمويل الأصغر في العام 2023، وبلغت مساهمة صندوق الإنماء العربي نسبة 26.2%، والشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية-جدة نسبة 13.8%.

يوضح الجدول (5 – 10) حجم التمويل الأصغر المتعثر في مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف بنهاية كل من عامي 2022 و 2023.

جدول (5 – 10)

حجم التمويل الأصغر المتعثر في مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف بنهاية كل من عامي 2022 و 2023

(مليون جنيه)

مصدر التمويل	2022**	المساهمة %	2023*	المساهمة %	معدل التغير%
(1) المؤسسات:					
التمويل الأصغر القائم	47,703.7	26.4	51,051.8	27.6	7.0
التمويل الأصغر المتعثر	1,564.8	65.8	26,945.0	95.2	1,622.0
نسبة التعثر بالمؤسسات (%)	**3.3**		**52.8**		
(2) المصارف:					
التمويل الأصغر القائم	132,775.07	73.6	133,992.4	72.4	0.9
التمويل الأصغر المتعثر	814.19	34.2	1,359.0	4.8	66.9
نسبة التعثر بالمصارف (%)	**0.6**		**1.0**		
(3) الإجمالي:					
التمويل الأصغر القائم	180,478.8		185,044.2		2.5
التمويل الأصغر المتعثر	2,378.97		28,303.9		1,089.8
نسبة تعثر التمويل الأصغر (%)	**1.3**		**15.3**		

المصدر: بنك السودان المركزي – وحدة التمويل الأصغر.

*بيانات تقديرية

**بيانات معدلة

ارتفعت نسبة تعثر التمويل الأصغر من 1.3% في العام 2022 إلى 15.3% في العام 2023 بسبب ارتفاع نسبة التعثر بمؤسسات التمويل الأصغر من 3.3% في العام 2022 إلى 52.8% في العام 2023 وأيضاً ارتفاع نسبة التعثر بالمصارف من 0.6 % في العام 2022 إلى 1.0% في العام 2023.

يوضح الملحق (4) موقف إصدار الرمز الائتماني للعملاء بنهاية كل من عامي 2021 و2022. ويوضح الملحق (5) عدد مرات الاستعلام الائتماني للعملاء خلال عامي 2021 و 2022.

يوضح الملحق (6) عدد وسائل الدفع الإلكتروني بنهاية عامي 2021 و 2022. ويوضح الجدول (7) عدد المعاملات المصرفية الإلكترونية خلال عامي 2021 و 2022.

3.5 المؤسسات المالية غير المصرفية

تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية شركات الصرافة والتحاويل المالية، وشركة السودان للخدمات المالية المحدودة، وشركة ترويج للاستثمار المالي، وصندوق ضمان الودائع المصرفية، وسوق الخرطوم للأوراق المالية، وشركات التأمين والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات، وصندوق إدارة السيولة بين المصارف، ووكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير)، ووكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل الأصغر.

وكما سبق ذكره فإن المؤسسات المالية غير المصرفية تأثرت بحرب الخامس عشر من أبريل 2023 بسبب ضعف أو انعدام انتشارها جغرافياً حيث تتمركز بصورة كبيرة بولاية الخرطوم حتى نهاية العام 2023 مما صعب نقل نشاطها للعمل بولايات السودان الآمنة ما عدا صندوق ضمان الودائع المصرفية ووكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير).

توضح الملاحق من (8) وحتى الملحق (28) أداء المؤسسات المالية غير المصرفية بنهاية كل من 2021 و2022.

1.3.5 صندوق ضمان الودائع المصرفية

أُنشئ صندوق ضمان الودائع المصرفية بموجب قانون صندوق ضمان الودائع المصرفية لعام 1996 بمساهمة كل من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وبنك السودان المركزي والمصارف. يهدف صندوق ضمان الودائع المصرفية إلى تأمين الودائع بالجهاز المصرفي وخاصة ودائع صغار المودعين عندما يتخذ بنك السودان المركزي قراراً بالتصفية أو الدمج أو سحب الترخيص لأيّ مصرف مضمون. وبالتالي فهو فرع من شبكة السلامة المالية للجهاز المصرفي يعمل على تدعيم الثقة في الجهاز المصرفي وكذلك يلعب دور علاجي أو إصلاحي لتحسين أوضاع المصارف الضعيفة ضمن ما يتخذه بنك السودان المركزي من قرارات لتحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي. هذا بالإضافة إلى الدور الوقائي والمكمل للدور الرقابي لبنك السودان المركزي والذي يتمثل في العمل على استقرار وسلامة المصارف الخاضعة لضمان الصندوق وتدعيم الثقة فيها عن طريق ضمان ودائع الجمهور (خاصةً صغار المودعين) وكذلك عن طريق تحليل مراكزها المالية بصورة منتظمة. وتولّي إدارة الصندوق اهتماماً خاصاً للدور الوقائي والتأكد من فعاليته في اكتشاف نقاط الضعف في أيّ مصرف في وقت مبكر بما يساعد على إتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب وذلك بالتنسيق والتشاور مع بنك السودان المركزي عبر لجنة مشتركة للتنسيق تعقد اجتماعاتها بصورة دورية مستمرة. وعليه يكون ضمان الودائع المصرفية هو ضمان مكمل لضمان البنك المركزي حيث يضمن الصندوق الودائع صراحةً ؛ بينما يضمن بنك السودان المركزي الودائع المصرفية ضمنياً بصورة غير مباشرة عن طريق الرقابة والتفتيش والإصلاح والإشراف والهيكلة ووضع السياسات النقدية والموجهات والإرشادات الوقائية وتحديد نسب الإحتياطيات والمخصصات وغيرها. وفي نهاية المطاف يكون قرار التصفية أو الدمج بواسطة بنك السودان المركزي والدفع للمودعين عن طريق صندوق ضمان الودائع المصرفية بعد التوجيه بالدفع حسب القانون.

يوضح الجدول (5 – 11) حجم المساهمات في موارد صندوق ضمان الودائع المصرفية بنهاية عامي 2022 و2023.[10]

جدول (5 – 11)

حجم المساهمات في موارد صندوق ضمان الودائع المصرفية بنهاية عامي 2022 و 2023

(مليون جنيه)

المساهمون	2022**	المساهمة %	2023*	المساهمة %	معدل التغير%
المصارف	2,100.0	43.5	1,341.4	23.2	(36.1)
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	315.0	6.5	201.2	3.5	(36.1)
بنك السودان المركزي	315.0	6.5	201.2	3.5	(36.1)
أصحاب الودائع الاستثمارية[1]	2,100.0	43.5	4,028.9	69.8	91.9
الإجمالي	**4,830.0**	**100.0**	**5,772.6**	**100.0**	**19.5**

المصدر: صندوق ضمان الودائع المصرفية.

* بيانات العام 2023 هي بيانات أولية حيث لم تسدد بعض المصارف المساهمة السنوية بسبب تداعيات حرب الخامس عشر من أبريل 2023م.

** بيانات معدلة.

[1] تدفعها المصارف نيابةً عن أصحاب تلك الودائع عن طريق خصمها من أصل ودائعهم.

ارتفع حجم المساهمات في الصندوق من 4,830.0 مليون جنيه بنهاية العام 2022 إلى 5,772.6 مليون جنيه بنهاية العام 2023 بمعدل 19.5%؛ نتيجة لارتفاع حجم الودائع المضمونة بالجهاز المصرفي ، حيث أن المساهمات السنوية هي نسبة من متوسط جملة الودائع المضمونة بالجهاز المصرفي.

2.3.5 وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير)

تأسست وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) بموجب قانون أصدره المجلس الوطني سنة 2013م، وبدأت نشاطها في العام 2015م. وهي مؤسسة مالية سودانية ذات منفعة عامة تعمل على تقديم الضمان بالجملة للحصول على تمويل مصرفي من البنوك لعدد من الجهات التي لاتمتلك القدرة الكافية على تقديم الضمانات المطلوبة لجهات التمويل المانحة سواءً كانت داخلية أو خارجية في مجال التمويل الأصغر في السودان. تهدف الوكالة إلى تنفيذ ودعم السياسات المتعلقة بتقليل حدة الفقر والبطالة في السودان وتفعيل دور المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وتشجيعها للدخول في مجال التمويل الأصغر حسب النسبة التي يحددها بنك السودان المركزي.

تتمثل مهام واختصاصات الوكالة في الآتي: -

[10] حسب قانون الودائع المصرفية لسنة 1996م الفقرة (أ) ؛ تدفع المصارف المضمونة ما يعادل اثنين في الألف (0.002) سنوياً من جملة ودائعها الجارية والادخارية. وحسب الفقرة (ج) يدفع أصحاب حسابات الاستثمار ما يعادل اثنين في الألف (0.002) سنوياً من جملة ودائعها الاستثمارية. وقد تم رفع النسبة إلى ثلاثة في الألف (0.003) وذلك حسب المادة (5) من القانون التي تنص على أنه " يجوز للمجلس (مجلس إدارة الصندوق) بعد التشاور مع المحافظ تعديل نسب المساهمات السنوية المنصوص عليها بالقدر الذي يراه المجلس ضرورياً " مما يعني أن نسبة المساهمة السنوية قابلة للتغيير.

أ. القيام بمساعدة مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر في الحصول على أموال من المصارف والمؤسسات المالية الوطنية والإقليمية والدولية.

ب. العمل على ترقية وتطوير صناعة التمويل الأصغر من خلال المساهمة في رفع الوعي وتنمية قدرات المستهدفين وتطوير المشروعات وتوفير الأسواق لمنتجات التمويل الأصغر.

ج. منح وثائق الضمان للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وفق أحكام قانون الوكالة.

د. العمل على انتشار المشاريع الصغرى من خلال توفير ضمان التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر.

يوضح الجدول (5 - 12) خطابات الضمان الصادرة عن وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) حسب المستفيدين لكل من عامي 2022 و2023.

جدول (5 - 12)

خطابات الضمان الصادرة حسب المستفيدين لكل من عامي 2022 و2023

البيان	2022**			2023*		
	عدد الخطابات	المبلغ (مليون جنيه)	المساهمة %	عدد الخطابات	المبلغ (مليون جنيه)	المساهمة %
البنوك	0	0.0	0.0	0	0.0	0.0
المؤسسات الإتحادية	40	3,586.8	94.5	14	1,406.3	96.4
المؤسسات الولائية	1	15.0	0.4	2	52.5	3.6
المؤسسات الريفية	4	195.0	5.1	0	0.0	0.0
الإجمالي	**45**	**3,796.8**	**100.0**	**16**	**1,458.8**	**100.0**

المصدر: وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير).

* بيانات أولية.

** بيانات معدلة.

انخفض إجمالي عدد خطابات الضمان المصدرة من 45 خطاب في العام 2022 إلى 16 خطاب في العام 2023 بمعدل 64.4% ، وانخفض إجمالي مبالغ الخطابات من 3,796.8 مليون جنيه في العام 2022 إلى 1,458.8 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 61.6%.

الفصل السادس

ميزان المدفوعات والدين الخارجي للعام 2023

ميزان المدفوعات والدين الخارجي للعام 2023

1.6 المقدمة

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يعكس المعاملات الاقتصادية بين جهات مقيمة في القطر المعني وجهات غير مقيمة (اقتصاد الدولة وبقية العالم) خلال فترة زمنية محددة.

ويعتبر ميزان المدفوعات من منظور المقارنات الإحصائية الدولية أداة يمكن من خلالها قياس ومقارنة أداء الاقتصاد المحلي بالعالم الخارجي، بالاضافة إلى دوره في قياس حجم الإحتياطيات الأجنبية الرسمية ، كما يستفاد من بعض مؤشراته في تحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى. ويتم استعراضه في هذا التقرير وفقاً لمنهجية الطبعه السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي في العام 2009.

الدين الخارجي لأي دولة هو الدين الذي تحصل عليه من مصادر التمويل الأجنبية ، وهو إلتزامات الدولة المدينة تجاه دائنين خارجها اي بمعنى إلتزامات المقيمين تجاه غير المقيمين . ويتكون الدين الخارجي للسودان (طويل الأجل وقصير الأجل) من دين الحكومة، القطاع العام المضمون بواسطة الحكومة والقطاع الخاص غير المضمون بواسطة الحكومة.

2.6 ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري، الحساب الرأسمالي ،الحساب المالي (يشمل الأصول الإحتياطية) وبند الأخطاء والمحذوفات.

1.2.6 الحساب الجاري

يعكس الحساب الجاري جميع المبادلات من السلع، الخدمات، الدخل والتحويلات الجارية، ويتكون من ثلاثة عناصر:

- **ميزان السلع والخدمات** وهو الفرق بين قيمة صادرات وواردات السلع والخدمات خلال فترة محددة (عادة عام واحد) ، وتشمل الخدمات المعاملات الخدمية المتبادلة بين الكيانات المقيمة و غير المقيمين مثل خدمات السفر والنقل والتشييد والتأمين والخدمات المالية وغيرها.

- **حساب الدخل الأولي (حساب الدخل)** هو الفرق بين قيمة المتحصلات وقيمة المدفوعات من المعاملات المتعلقة بالدخل خلال فترة محددة، ويتمثل الدخل الأولي في العائد الذي يستحق نظير المساهمة في عملية الإنتاج او مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعيه. وتعتبر تعويضات العاملين دخلاً من المساهمة في عملية الإنتاج، ودخل الإستثمار عائداً من توفير الأصول المالية التي تتضمن توزيع الأرباح والأرباح المعاد إستثمارها والفائدة.

- **حساب الدخل الثانوي (التحويلات الجارية)** هو الفرق بين قيمة المتحصلات وقيمة المدفوعات من المعاملات المتعلقة بالتحويلات الجارية، مثل تحويلات العاملين بالخارج والمنح والهدايا وغيرها خلال فترة محددة.

2.2.6 الحساب الرأسمالي:

يعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غيرالمنتَجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين، اي أنه يسجل عمليات إقتناء الأصول غير المالية غير المنتَجة والتصرف فيها، مثل الموارد الطبيعية كبيع الأراضي إلى السفارات وحقوق التعدين والمجال الجوي على سبيل المثال وعقود الايجار والتراخيص والشهرة، وكذلك التحويلات الرأسمالية، اي قيام أحد الأطراف بتوفير موارد للأغراض الرأسمالية دون حصوله في المقابل على اي قيمة اقتصادية كعائد مباشر؛ ذلك مثل الهبات والمنح الرأسمالية (النقدية والعينية) والإعفاء من الدين.

3.2.6 الحساب المالي:

تسجل فيه تدفقات المعاملات الاقتصاديه في الأصول والخصوم المالية الخارجية، ويشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة، وكذلك الاستثمارات الأخرى التي تتضمن صافي التسهيلات التجارية والقروض والتدفقات في الأصول غير الاحتياطية والخصوم للبنك المركزي والمصارف التجارية والقطاع العام والقطاعات الأخرى، والتغيرات في الأصول الاحتياطية المتاحة لتصرف السلطة النقدية وتتكون من حيازات الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights SDR) ، والعملات بالنقد الأجنبي، ووضع الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والإستحقاقات الأخرى على غير المقيمين.

4.2.6 بند الأخطاء والمحذوفات:

على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ تظهر الإختلالات من الناحية العملية نتيجة لقصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويطلق على هذا الإختلال بند الأخطاء والمحذوفات وهو أحد السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات. وينبغي عرضه بصورة مستقلة في البيانات المنشورة ، وتعبر الإشارة الموجبة عن صافي متحصلات غير مبوبة، والسالبة عن صافي مدفوعات غير مبوبة.

يوضح الجدول (6-1) موقف ميزان المدفوعات لكلٍ من عامي 2022 و2023 والشكل (6 - 1) مكونات ميزان المدفوعات للعام 2022 -2023.

جدول (6- 1)

موقف ميزان المدفوعات لكلٍ من عامي 2022 و 2023

مليون دولار

البند	2022**	2023*	التغير	التغير٪
1 - الحساب الجاري	**(4,443.1)**	**(2,477.6)**	**1,965.5**	**44.2**
1-1 ميزان السلع والخدمات	**(5,667.0)**	**(4,466.9)**	**1,200.1**	**21.2**
صادرات	4,357.4	3,628.4	(729.1)	(16.7)
واردات	9,985.4	6,748.7	(3,236.7)	(32.4)
1-1-1 ميزان التجارة في السلع	**(5,628.0)**	**(3,120.3)**	**2,507.7**	**44.6**
صادرات	**4,357.4**	**3,628.4**	**(729.1)**	**(16.7)**
منها: الذهب غير النقدي	2,021.9	1,034.0	(987.9)	(48.9)
اخرى	2,335.5	2,594.4	258.9	11.1
واردات	**9,985.4**	**6,748.7**	**(3,236.7)**	**(32.4)**
1-2 رصيد الدخل الاولي (حساب الدخل)	**(1,078.5)**	**107.9**	**1,186.4**	**110.0**
1-3 رصيد الدخل الثانوي (التحويلات الجارية)	**2,302.6**	**1,881.4**	**(421.2)**	**(18.3)**
2 - الحساب الرأسمالي	**112.9**	**0.0**	**(112.9)**	**(100.0)**
ميزان الحساب الجاري والرأسمالي	**(4,330.2)**	**(2,477.6)**	**1,852.6**	**42.8**
3-الحساب المالي (صافي الإقراض / الإقتراض)	**(3,791.1)**	**(1,376.6)**	**2,414.5**	**63.7**
منه: الأصول الإحتياطية	(146.7)	(653.7)	(507.0)	(345.6)
4-الاخطاء والمحذوفات	**538.7**	**1,101.0**	**562.3**	**104.4**
5 - الميزان الكلي	**(146.7)**	**(653.7)**	**(507.0)**	**(345.6)**

المصدر: بنك السودان المركزي-إدارة الإحصاء

* بيانات تقديريه

** بيانات معدلة

*** منصة الأمم المتحدة للتجارة (UN comtarde)

ملحوظه: تم استعراض ميزان المدفوعات وفق منهجية الطبعة السادسة لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الزيادة في الأصول والخصوم تظهر بإشارة موجبة والنقصان في الأصول والخصوم يظهر بإشارة سالبة بالاضافة الي تضمين بند الاصول الاحتياطية في الحساب المالي).

شكل (6-1)

مكونات ميزان المدفوعات لكلٍ من عامي 2022-2023

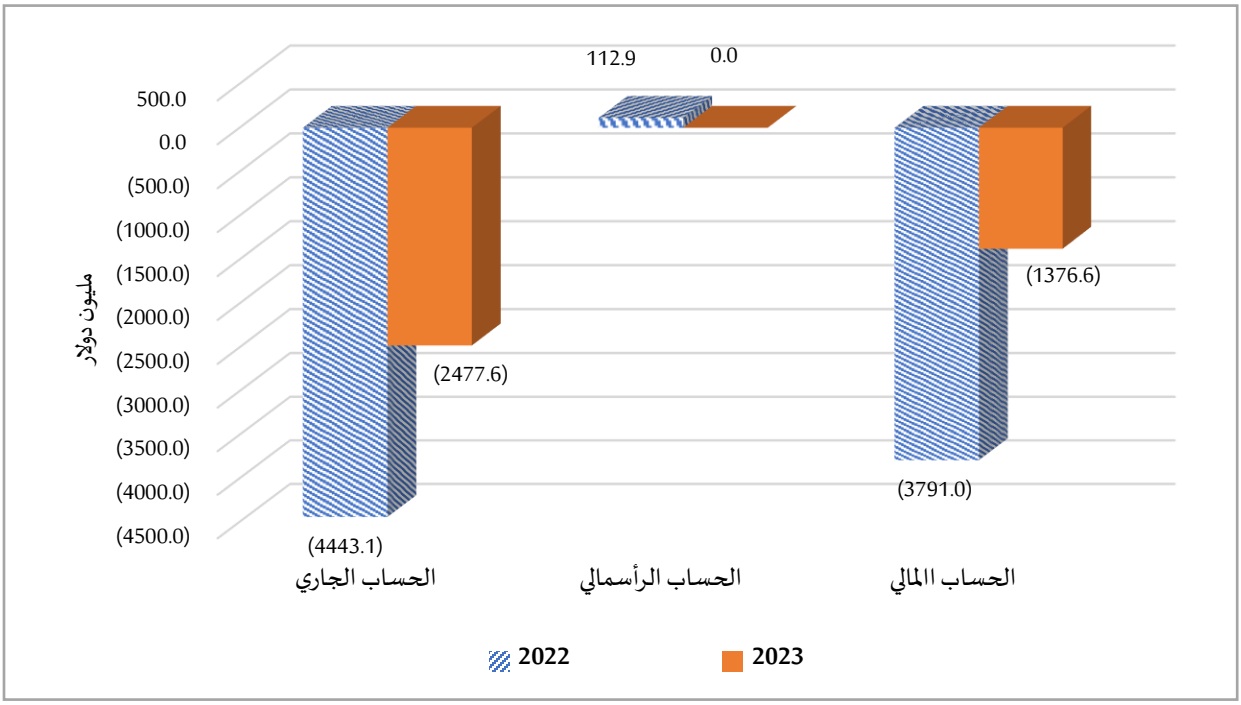

المصدر : جدول (6 – 1)

يلاحظ من الجدول (6-1) والشكل (6-1) تحسن عجز الحساب الجاري والرأسمالي من مبلغ سالب 4,330.2 مليون دولار في العام 2022 الى مبلغ سالب 2,477.6 مليون دولار في العام 2023 بمعدل 42.8 ٪.

الحساب الجاري:

تحسن عجز الحساب الجاري من سالب 4,443.1 مليون دولار في العام 2022 الى سالب 2,477.6 مليون دولار في العام 2023 بمعدل 44.2٪ ، ويعزى هذا التحسن بصورة أساسيه لتحسن ميزان السلع والخدمات بمعدل 21.2% وتحسن رصيد الدخل الاولي بمعدل 110.0%.

يوضح الشكل (6-2) مكونات الحساب الجاري لكلٍ من عامي 2022 و 2023 والشكل (6-3) نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2019-2023).

الشكل (6-3)

مكونات الحساب الجاري لكلٍ من عامي 2022 و2023

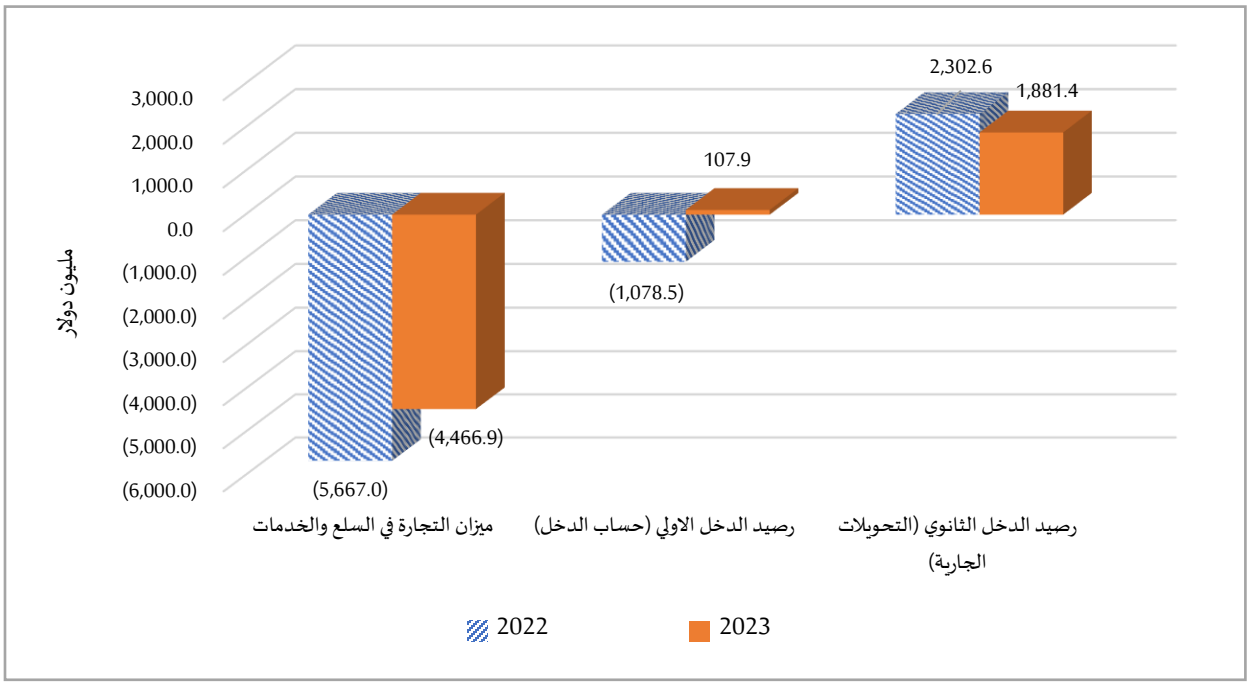

المصدر: جدول (6-1)

شكل رقم (6-4)

نسبة عجز الحساب الجاري للناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2019-2023

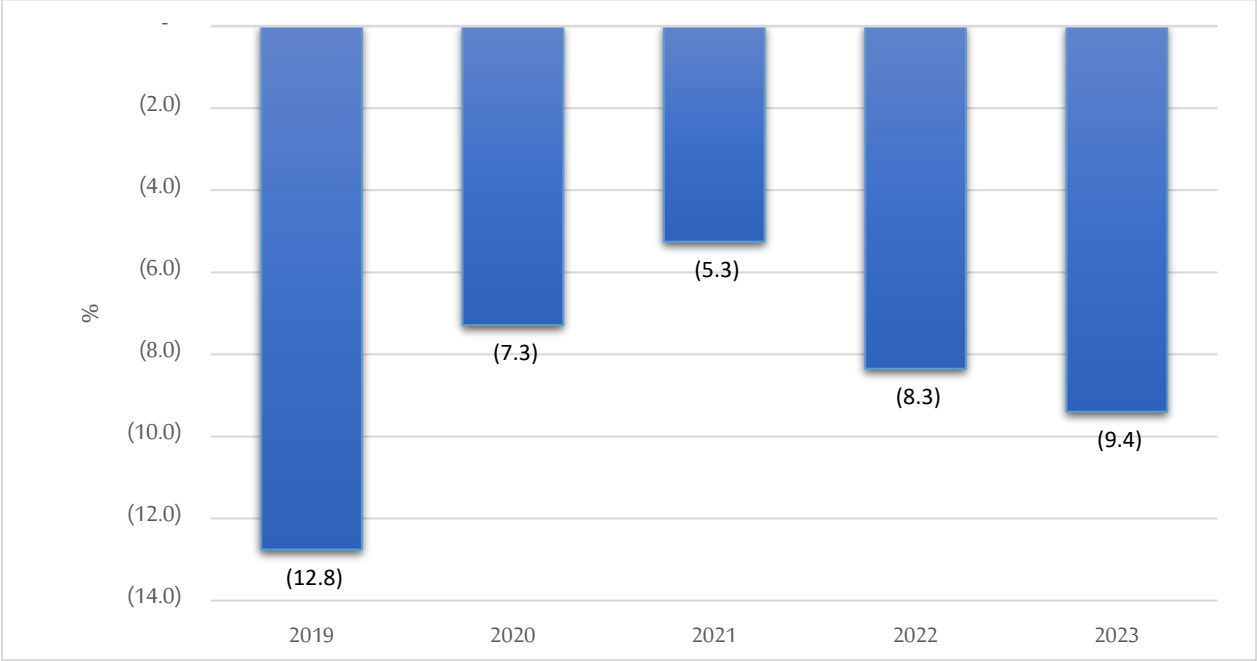

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء-وإدارة الإحصاء ببنك السودان المركزي.

يلاحظ من الشكل (6-3) إنخفاض نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالى من سالب 8.3٪ في العام 2022 إلى سالب 9.4٪ في العام 2023.

6-2-1-1-ميزان السلع والخدمات:

يتضح من الجدول (6 – 1) تحسن العجز في ميزان السلع والخدمات من سالب 5,667.0 مليون دولار في العام 2022 إلى سالب 4,466.9 مليون دولار في العام 2023 بمعدل 21.2٪ ،حيث تحسن العجز في ميزان السلع (الميزان التجاري (F.O.B)11) من 5,628.0 مليون دولار في العام 2022 إلى 3,120.3 مليون دولار في العام 2023 بمعدل 44.6٪، نتيجة لإنخفاض قيمة الواردات السلعية من 11,094.9 مليون دولار في العام 2022 إلى 7,498.5 مليون دولار في العام 2023 بمعدل 32.4% ، وانخفاض قيمة الصادرات السلعية من 4,357.4 مليون دولار في العام 2022 الى 3,628.4 مليون دولار في العام 2023 بمعدل 16.7%، ويُعزى ذلك لأثار الحرب التي اندلعت منذ الخامس عشر من إبريل 2023 .

6-2-1-2 رصيد الدخل الأولي (حساب الدخل):

يشمل هذا البند متحصلات ومدفوعات الدخل، حيث تحول عجز صافي حساب الدخل الأولي من سالب 1.078.5 مليون دولار في العام 2022 إلى فائض 107.9 مليون دولار في العام 2023 بمعدل 110.0٪.

6-2-1-3 رصيد الدخل الثانوي (التحويلات الجارية):

يشمل هذا البند جميع متحصلات ومدفوعات التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين وقد تتخذ التحويلات شكلاً نقدياً أو عينياً ، وتنقسم التحويلات الجارية إلى:

أ. تحويلات القطاع العام والتي تتم بين حكومات البلدان المختلفة والمنظمات الدولية وتشمل مساعدات الطوارئ، المساهمات السنوية للمنظمات الدولية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والمنح.

ب. التحويلات الشخصية التي تمنحها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أو تتلقاها منها متضمنه تحويلات العاملين بالخارج.

يتضح من الجدول (6 – 1) إنخفاض صافي حساب الدخل الثانوي (التحويلات الجارية) من 2,302.6 مليون دولار في العام 2022 الى 1,881.4 مليون دولار في العام 2023 بمعدل 18.3٪.

6-2-2 الحساب المالي:

إنخفض الإقتراض من الحساب المالي (شاملاً الاصول الاحتياطية) من 3,791.1 مليون دولار في العام 2022 الى 1,376.6 مليون دولار في العام 2023 بمعدل 63.7٪ .

[11] قيمة السلع على ظهر السفينة في ميناء الدولة المصدرة والمستوردة.

3-6 الدين الخارجي :

يوضح الجدول (6 - 2) موقف الدين الخارجي خلال عامي 2022 و2023 وكذلك يوضح مساهمة مصادر التمويل الخارجية في حجم المديونية للعام 2023.

جدول (6 – 2)
الدين الخارجي للسودان لكلٍ من عامي 2022 و2023

(مليار دولار)

العام / مصادر التمويل	2022**	2023 *				
	إجمالي الدين	أصل الدين القائم	الفوائد التعاقدية	الفوائد التأخيرية	إجمالي الدين	النسبة من إجمالي الدين ٪
الدول غير الأعضاء في نادي باريس	32.2	12.7	4.0	15.9	32.6	48.8
الدول الأعضاء في نادي باريس	10.4	1.0	0.7	9.0	10.7	16.0
البنوك التجارية العالمية	6.7	3.1	0.4	3.6	7.1	10.6
التسهيلات ***	5.2	5.2	0.0	0.0	5.2	7.8
تمويل وزارة النفط	3.2	3.2	0.0	0.0	3.2	4.8
المؤسسات الإقليمية والدولية	4.4	5.0	0.1	0.1	5.2	7.8
الموردين الأجانب	2.8	2.8	0.0	0.0	2.8	4.2
الإجمالي	64.9	33.0	5.2	28.6	66.8	100.0

المصدر : بنك السودان المركزي - وحدة الدين الخارجي

* بيانات أولية

** بيانات معدلة

*** تتكون من ودائع وتسهيلات مالية من مختلف الدائنين.

ملحوظة: الفوائد التعاقدية هي نسبة الفائدة المتعاقد عليها في الاتفاقية

يتضح من الجدول (6 – 2) ارتفاع جملة التزامات السودان الخارجية من 64.9 مليار دولار بنهاية العام 2022 إلى 66.8 مليار دولار بنهاية العام 2023 بمعدل زيادة 2.9%، وتعزى تلك الزيادة على زيادة متأخرات الأصل و الفوائد التعاقدية و الفوائد على المتأخرات.

بالنظر إلى مساهمة مصادر التمويل، تحتل مديونية الدول غير الأعضاء في نادي باريس المرتبة الأولي بنسبة 48.8 %، تليها الدول الأعضاء في نادي باريس بنسبة 16.0%، البنوك التجارية العالمية بنسبة 10.6%، ومثلت التسهيلات والمؤسسات الإقليمية والدولية نسبة 7.8% لكل منهما ، كما ساهمت كل من تمويل وزارة النفط وتسهيلات الموردين الأجانب بنسب (4.8% ،4.2 %) على التوالي .

1-3-6 مؤشرات إستدامة الدين الخارجي للسودان لكلٍ من عامي 2022 و2023 :

من المعلوم أن مؤشرات استدامة الدين الخارجي تستخدم لقياس مدى قدرة الدولة على خدمة دينها، ومواجهة التزاماتها الخارجية في ظل الموارد المالية المتاحة مثل الصادرات، بالإضافة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، تجدر الإشارة إلى أن المقياس المعياري المتعارف عليه دولياً لقياس مدى استدامة الدين الخارجي يتمثل في : 30٪ مؤشر نسبة الدين الخارجي الي الناتج المحلي الإجمالي و 100٪ مؤشر نسبة اجمالي الدين الخارجي الي اجمالي الصادرات.

يوضح الجدول (6 – 3) مؤشرات إستدامة الدين الخارجي للسودان لكلٍ من عامي 2022 و 2023 .

جدول (6 – 3)

مؤشرات إستدامة الدين الخارجي للسودان لكلٍ من عامي 2022 و2023

مؤشرات إستدامة الدين الخارجي	المؤشر المعياري ٪	مؤشرات السودان ٪	
		2022	**2023 *
نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	30	121.96	253.36
نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات	100	1,489.42	1,841.06

المصدر : بنك السودان المركزي - وحدة الدين الخارجي

* بيانات اولية

** بيانات معدلة

الملاحق

ملحق رقم (1)

الانتشار الجغرافي المصرفي بنهاية بنهاية كل من عامي 2021 و 2022

البيان	2021						2022						التغير	معدل التغير %
	فرع	مكتب توكيل	نافذة	مكتب تمثيل	الإجمالي	نسبة المساهمة %	فرع	مكتب توكيل	نافذة	مكتب تمثيل	الإجمالي	نسبة المساهمة %		
ولاية الخرطوم	**384**	**46**	**45**	**1**	**476**	**46.3**	**386**	**51**	**49**	**1**	**487**	**46.8**	**11**	**2.3**
الولايات الوسطى:	**160**	**6**	**20**	**0**	**186**	**18.0**	**159**	**6**	**20**	**0**	**185**	**17.7**	**(1)**	**(0.5)**
سنار	27	2	1	0	**30**	2.9	27	2	1	0	**30**	2.9	0	**0.0**
الجزيرة	76	1	16	0	**93**	9.0	76	1	16	0	**93**	8.9	0	**0.0**
النيل الأزرق	14	0	1	0	**15**	1.4	13	0	1	0	**14**	1.3	(1)	**(6.7)**
النيل الأبيض	43	3	2	0	**48**	**4.7**	43	3	2	0	**48**	4.6	**0**	**0.0**
الولايات الشرقية:	**93**	**13**	**7**	**0**	**113**	**11.0**	**91**	**11**	**7**	**1**	**110**	**10.6**	**(3)**	**(2.7)**
القضارف	40	1	1	0	**42**	4.1	40	1	1	0	**42**	4.1	**0**	**0.0**
كسلا	20	0	2	0	**22**	2.1	18	0	2	0	**20**	1.9	**(2)**	**(9.1)**
البحر الأحمر	33	12	4	0	**49**	4.8	33	10	4	1	**48**	4.6	**(1)**	**(2.0)**
الولايات الشمالية:	**86**	**6**	**2**	**0**	**94**	**9.1**	**85**	**5**	**2**	**0**	**92**	**8.8**	**(2)**	**(2.1)**
الشمالية	48	2	0	0	**50**	**4.8**	47	2	0	0	**49**	4.7	**(1)**	**(2.0)**
نهر النيل	38	4	2	0	**44**	**4.3**	38	3	2	0	**43**	4.1	**(1)**	**(2.3)**
ولايات كردفان:	**77**	**1**	**4**	**0**	**82**	**8.0**	**77**	**1**	**4**	**0**	**82**	**7.9**	**0**	**0.0**
شمال كردفان	43	0	3	0	**46**	4.5	43	0	3	0	**46**	4.4	**0**	**0.0**
جنوب كردفان	19	1	1	0	**21**	2.0	19	1	1	0	**21**	2.0	**0**	**0.0**
غرب كردفان	15	0	0	0	**15**	1.5	15	0	0	0	**15**	1.5	**0**	**0.0**
ولايات دارفور:	**65**	**9**	**4**	**0**	**78**	**7.6**	**72**	**11**	**2**	**0**	**85**	**8.2**	**7**	**9.0**
شمال دارفور	32	2	0	0	**34**	3.3	36	2	0	0	**38**	3.7	**4**	**11.8**
جنوب دارفور	17	7	1	0	**25**	2.4	18	8	1	0	**27**	2.6	**2**	**8.0**
غرب دارفور	7	0	1	0	**8**	0.8	8	0	0	0	**8**	0.8	**0**	**0.0**
وسط دارفور	3	0	1	0	**4**	0.4	3	1	0	0	**4**	0.4	**0**	**0.0**
شرق دارفور	6	0	1	0	**7**	0.7	7	0	1	0	**8**	0.7	**1**	**14.3**
المجموع	**865**	**81**	**82**	**1**	**1,029**	**100.0**	**870**	**85**	**84**	**2**	**1,041**	**100.0**	**12**	**1.2**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة المؤسسات المالية.

ملحق رقم (2)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

النشاط	2021	المساهمة %	2022	المساهمة %	معدل التغير%
الصناعة	223,637.4	20.6	521,407.4	29.7	133.1
الزراعة	303,559.3	28.0	455,340.1	25.9	50.0
الصادر	103,995.5	9.6	222,440.7	12.7	113.9
النقل و التخزين	113,340.4	10.4	101,457.2	5.8	(10.5)
الاستيراد	39,995.5	3.7	96,222.2	5.5	140.6
التجارة المحلية	51,016.5	4.7	70,596.4	4.0	38.4
التشييد والعقارات[1]	69,315.7	6.4	68,908.4	3.9	(0.6)
الطاقة والتعدين[2]	45,586.7	4.2	56,197.3	3.2	23.3
أخرى	134,574.8	12.4	163,440.8	9.3	21.4
المجموع	**1,085,021.8**	**100.0**	**1,756,010.4**	**100.0**	**61.8**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.

[1] يشتمل على التمويل الموجه لمشاريع التنمية والبنى التحتية.

[2] التمويل المقدّم من المصارف لقطاع الخدمات غير الواردة في القطاعات المذكورة أعلاه.

ملحوظة: بيانات التمويل لا تشتمل على تمويل الحكومة المركزية.

ملحق رقم (3)

تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية حسب الصيغ التمويلية خلال عامي 2021 و 2022

(مليون جنيه)

الصيغة	2021	المساهمة %	2022	المساهمة %	معدل التغير%
المرابحة	797,091.2	73.5	1,320,743.4	75.2	65.7
المشاركة	86,571.7	8.0	133,667.0	7.6	54.4
المقاولة	29,708.0	2.7	87,127.3	5.0	193.3
السلم	50,458.0	4.7	58,287.9	3.3	15.5
المضاربة	19,538.2	1.8	30,504.2	1.7	56.1
الإجارة	3,867.1	0.4	4,571.2	0.3	18.2
القرض الحسن	3,383.9	0.3	4,290.7	0.3	26.8
الاستصناع	8,993.4	0.8	2,208.3	0.1	(75.4)
أخرى	85,410.4	7.9	114,610.3	6.5	34.2
إجمالي التمويل	**1,085,021.8**	**100.0**	**1,756,010.4**	**100.0**	**61.8**

المصدر: بنك السودان المركزي– إدارة الإحصاء.

ملحوظة: بيانات التمويل لا تشتمل على تمويل الحكومة المركزية.

ملحق رقم (4)

موقف إصدار الرمز الائتماني للعملاء بنهاية كل من عامي 2021 و 2022

البيان	2021*	2022	معدل التغير%
أفراد	1,931,258	2,304,909	19.3
شركات	37,001	41,737	12.8
منظمات[1]	37,457	41,260	10.2
المجموع	**2,005,716**	**2,387,906**	**19.1**

المصدر: وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

* بيانات معدلة.

[1] تضم المنظمات أيّ تجمع ليس له رقم ضريبي و/أو سجل تجاري (مثل المنظمات الطوعية، والوزارات، والجمعيات التعاونية، والمساجد، والنوادي، ولجان الخدمات بالأحياء، والنقابات).

ملحق رقم (5)

عدد مرات الاستعلام عن الرمز الائتماني للعملاء خلال عامي 2021 و 2022

البيان	2021	2022	معدل التغير%
أفراد	3,221,517	3,601,359	11.8
شركات	185,427	210,368	13.5
منظمات	42,383	46,748	10.3
المجموع	**3,449,327**	**3,858,475**	**11.9**

المصدر: وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني.

ملحق رقم (6)

عدد وسائل الدفع الإلكتروني لكل من عامي 2021 و 2022

البيان	2021*	2022	معدل التغير%
ماكينات الصرف الآلي	1,523	1,523	0.0
البطاقات المصرفية[1]	1,993,338	2,145,420	7.6
نقاط البيع	44,846	58,091	29.5
بطاقات المحفظة الإلكترونية	1,195,143	1,236,699	3.5

المصدر: بنك السودان المركزي- الإدارة العامة للتقنية المصرفية ونظم الدفع.

* بيانات معدلة.

[1] تمثل البطاقات المصرفية سارية المفعول فقط.

ملحق رقم (7)

عدد المعاملات المصرفية الإلكترونية خلال عامي 2021 و 2022

العام	المعاملات الخارجية (سويفت)[12]		المعاملات بالبطاقة المصرفية2
	الرسائل الصادرة	الرسائل الواردة	
*2021	90,840	211,639	158,623
2022	68,394	47,614	64,462,915
معدل التغير%	**(24.7)**	**(77.5)**	**40,539.1**

المصدر: بنك السودان المركزي- الإدارة العامة للتقنية المصرفية ونظم الدفع.

* بيانات معدلة.

1 حتى نهاية العام 2022، تستخدم كافة المصارف العاملة في السودان وبنك السودان المركزي، شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية EBS للربط الكترونياً مع شبكة سويفت العالمية عدا مصرفين (بنك الأسرة، وبنك آيفوري)، كما تستخدم بعض فروع المصارف الأجنبية (مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، ومصرف قطر الوطني ، وبنك أبوظبي الإسلامي، وبنك بيبلوس، وبنك زراعات كاتيليم) شبكة سويفت العالمية عبر الربط مع رئاساتها بالخارج . كما أن هنالك بعض المصارف التي قامت بتحويل الربط بالخارج مباشرةً مع شبكة سويفت بدلاً عن ربطها عبر شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية وهي البنك العربي السوداني وبنك الخرطوم .

2 تشمل بيانات المحول القومي للقيود والمحولات الخاصة.

ملحق رقم (8)

عدد شركات الصرافة والتحاويل المالية والإجارة بنهاية كل من عامي 2021 و 2022

البيان	*2021	2022
شركات الصرافة	**19**	**19**
شركات التحاويل المالية	**16**	**19**
- خارجية	9	10
- داخلية	7	9
شركات الإجارة	**2**	**2**

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة المؤسسات المالية.

ملحق رقم (9)

موارد واستخدامات شركات الصرافة خلال عامي 2021 و 2022

(مليون دولار)

البيان	*2021	2022	معدل التغير%
إجمالي الموارد	**173.7**	**120.9**	**(30.4)**
إجمالي الاستخدامات**	**51.4**	**59.3**	**15.4**

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة السياسات.

*بيانات معدلة.

ملحق رقم (10)

تفاصيل موارد شركات الصرافة في كل من عامي 2021 و2022

(مليون دولار)

العام	تحاويل واردة[1]	نقداً (عبر الكاونتر)[2]	تحاويل مستلمة بالنقد الأجنبي[3]	أخرى[4]	المجموع
2021*	93.6	54.3	22.9	2.9	173.7
2022	53.7	24.0	36.7	6.5	120.9
التغير%	**(42.6)**	**(55.8)**	**60.3**	**124.1**	**(30.4)**

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة السياسات.

*بيانات معدلة.

[1] تحاويل تم بيعها للصرافة.

[2] هي المبالغ من النقد الأجنبي التي تم بيعها للصرافة نقداً.

[3] عبارة عن مبالغ التحاويل التي ترد للصرافة من الخارج و يتم تسليمها للمستفيدين نقداً بالعملة الأجنبية بحيث لا تُضمن في مشترياتها.

[4] تمثل تحاويل الأجانب، رسوم إعاشة الطلاب، رسوم التسجيل والاشتراكات الخارجية، رسوم تسجيل العلامات التجارية وفروقات إعادة تقييم العملات بالنقد الأجنبي.

ملحق رقم (11)

تفاصيل استخدامات شركات الصرافة بنهاية كل من عامي 2021 و2022

(مليون دولار)

العام	سفر وعلاج	تحاويل صادرة	تحاويل مدفوعة بالنقد الأجنبي[1]	أخرى[2]	المجموع
2021	3.5	9.6	23.6	14.7	51.4
2022	9.8	3.4	38.2	7.9	59.3
التغير%	**180.0**	**(64.6)**	**61.9**	**(46.3)**	**15.4**

المصدر: بنك السودان المركزي- إدارة السياسات.

[1] عبارة عن التحاويل المدفوعة من قبل شركات الصرافة والتي لا تُضمَّن في مبيعاتها من النقد الأجنبي.

[2] تمثل تحاويل الأجانب، رسوم إعاشة الطلاب، رسوم التسجيل والاشتراكات الخارجية، رسوم تسجيل العلامات التجارية وفروقات إعادة تقييم العملات بالنقد الأجنبي.

ملحق رقم (12)

إجمالي مبيعات الشهادات الحكومية بنهاية كل من عامي 2021 و 2022

البيان	2021			2022			معدل التغير%	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	نسبة المساهمة %	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	نسبة المساهمة %	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)	76,853,522	38,426.8	87.2	75,495,781	37,748.0	87.0	(1.8)	(1.8)
شهادات الاستثمار الحكومية (صرح)	14,823,543	1,482.4	3.4	14,823,543	1,482.4	3.4	0.0	0.0
شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة)	3,784,000	1,892.0	4.3	3,784,000	1,892.0	4.4	0.0	0.0
شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة)	4,485,259	2,242.6	5.1	4,485,259	2,242.6	5.2	0.0	0.0
الإجمالي	**99,946,324**	**44,043.8**	**100.0**	**98,588,583**	**43,365**	**100.0**	**(1.4)**	**(1.5)**

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

ملحق رقم (13)

مبيعات شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) بنهاية كل من عامي 2021 و 2022

الجهة	2021			2022			معدل التغير%	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
بنك السودان المركزي	8,000	4.0	0.01	8,000	4.0	0.01	0.0	0.0
المصارف	44,521,216	22,260.6	57.93	47,778,644	23,889.3	63.29	7.3	7.3
الشركات والصناديق	23,723,758	11,861.9	30.87	22,063,443	11,031.7	29.22	(7.0)	(7.0)
الجمهور	8,600,548	4,300.3	11.19	5,645,694	2,822.8	7.48	(34.4)	(34.4)
الإجمالي	**76,853,522**	**38,426.8**	**100.00**	**75,495,781**	**37,747.8**	**100.00**	**(1.8)**	**(1.8)**

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

ملحق رقم (14)

إصدارات شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) لعامي 2021 و 2022

البيان	2021		2022		معدل التغير%	
	عدد الشهادات	قيمة الشهادات (مليون جنيه)	عدد الشهادات	قيمة الشهادات (مليون جنيه)	عدد الشهادات	القيمة
الا كتتاب	15,965,800	7,982.9	9,727,600	4,863.8	(39.1)	(39.1)
التجديدات	60,956,400	30,478.2	65,768,200	32,884.1	7.9	7.9
التصفيات	8,609,800	4,304.9	11,085,200	5,542.6	28.8	28.8
صافي إصدارات الشهادات	**68,312,400**	**34,156.2**	**64,410,600**	**32,205.3**	**(5.7)**	**(5.7)**
متوسط الأرباح%	**19.5**		**20.0**		**2.6**	

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

ملحق رقم (15)

نسب الأرباح الموزعة على شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) خلال العام 2022

الربع من العام 2022	تاريخ الإصدار	نسبة الأرباح (%)
الربع الأول	2021/01/01	19.6
الربع الثاني	2021/04/01	20.3
الربع الثالث	2021/07/01	20.7
الربع الرابع	2021/10/01	19.4

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

ملحق رقم (16)

مبيعات صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) لكل من عامي 2021 و 2022

الجهة	2021			2022			معدل التغير%	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
بنك السودان المركزي	2,611,036	261.1	17.6	2,611,036	261.0	17.6	0.0	0.0
المصارف	4,497,967	449.8	30.3	2,984,930	298.5	20.1	(33.6)	(33.6)
الشركات والصناديق	5,669,579	566.9	38.3	5,458,279	545.8	36.8	(3.7)	(3.7)
الجمهور	1,486,260	148.6	10.0	2,681,551	268.2	18.1	80.4	80.5
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	558,701	55.9	3.8	1,087,747	108.8	7.4	94.7	94.6
الإجمالي	**14,823,543**	**1,482.3**	**100.0**	**14,823,543**	**1,482.3**	**100.0**	**0.0**	**0.0**

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

ملحق رقم (17)

موقف شهادات شامة لكل من عامي 2021 و 2022

الجهة	2021			2022			معدل التغير%	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
بنك السودان المركزي	2,401,233	1,200.6	63.46	2,401,233	1,200.6	63.46	0.0	0.0
المصارف	958,194	479.1	25.32	1,002,855	501.4	26.50	4.7	4.7
الشركات والصناديق	282,652	141.3	7.47	237,833	118.9	6.28	(15.9)	(15.9)
الجمهور	1,255	0.6	0.03	1,413	0.7	0.04	12.6	16.7
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	140,666	70.3	3.72	140,666	70.3	3.72	0.0	0.0
الإجمالي	**3,784,000**	**1,891.9**	**100.00**	**3,784,000**	**1,891.9**	**100.00**	**0.0**	**0.0**

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

ملحق رقم (18)

موقف شهادات شاشة بنهاية كل من عامي 2021 و2022

الجهة	2021			2022			معدل التغير%	
	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة (مليون جنيه)	المساهمة من إجمالي القيمة%	عدد الشهادات المبيعة	القيمة
بنك السودان المركزي	93,720.0	46.9	2.1	93,720.0	46.9	2.1	0.0	0.0
المصارف	1,260,567.0	630.3	28.1	1,260,567.0	630.3	28.1	0.0	0.0
الشركات والصناديق	1,612,327.0	806.2	35.9	1,612,327.0	806.2	35.9	0.0	0.0
الجمهور	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي	1,518,645.0	759.2	33.9	1,518,645.0	759.2	33.9	0.0	0.0
الإجمالي	**4,485,259.0**	**2,242.6**	**100.0**	**4,485,259.0**	**2,242.6**	**100.0**	**0.0**	**0.0**

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة.

ملحق رقم (19)

نشاط شركة ترويج لكل من عامي 2021 و2022

(مليون جنيه)

البيان	2021	2022	معدل التغير%
السوق الثانوية	1,384.3	1,411.5	2.0
السوق الأولية	459.7	448.9	(2.3)

المصدر: شركة ترويج للاستثمار المالي.

ملحق رقم (20)

المؤشر العام لسوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة (2018- 2022)

نقطة

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر السنوي لسوق الخرطوم	13,317.4	15,964.1	18,254.5	20,455.3	74,031.1
معدل التغير(%)	**216.9**	**19.9**	**14.3**	**12.1**	**261.9**

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ملحق رقم (21)

رأس المال السوقي لسوق الخرطوم للاوراق المالية خلال الفترة (2018- 2022)

(مليون جنيه)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
رأس المال السوقي	47,939	58,883	75,965	101,289	2,241,863
معدل التغير(%)	**141.7**	**22.8**	**29.0**	**33.3**	**2,113.3**

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ملحق رقم (22)

الأسهم المتداولة حسب القطاعات لكل من عامي 2021 و2022

القطاع	2021				2022*			
	عدد الأسهم المتداولة (ألف سهم)	عدد العقود المنفذة[1]	حجم التداول (مليون جنيه)	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم المتداولة (ألف سهم)	عدد العقود المنفذة	حجم التداول (مليون جنيه)	نسبة المساهمة %
البنوك والاستثمار[2]	491,823	302	579.8	68.76	609,919	355	8,095.6	87.63
التأمين	73	9	0.6	0.07	2,894	10	7.4	0.08
التجاري	163	47	16.4	1.95	1,896	70	461.9	5.00
الصناعي	3,023	11	1.5	0.17	2,370	52	55.3	0.60
الزراعي	1,000	2	1.0	0.12	0.0	0.0	0.0	0.00
الإتصالات والوسائط	339	19	2.0	0.24	139	16	1.6	0.02
الاستثمار والتنمية[3]	10,856	47	15.9	1.88	25,856	88	594.1	6.43
شركات الوساطة	1,445	5	226.0	26.81	8,059	21	21.9	0.24
الإجمالي	**508,722**	**442**	**843.2**	**100.00**	**651,134**	**612**	**9,237.8**	**100.00**

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية.

[1] تعني عملية البيع/الشراء التي تتم بين البائع والمشتري خلال جلسة التداول (الصفقات المنفذة).

[2] يشمل البنوك المُرخّص لها من قبل بنك السودان المركزي بمزاولة الأنشطة المصرفية والمالية والاستثمارية والوساطة.

[3] يُقصد بهذا القطاع الشركات التي تستثمر في مجال التنمية والخدمات كالمؤسسات التعليمية والصحية والعقارية حيث كان يسمى سابقاً بقطاع الخدمات.

ملحق رقم (23)

الصكوك المتداولة حسب القطاعات لكل من عامي 2021 و2022

القطاع	2021				2022			
	عدد الصكوك المتداولة (ألف صك)	عدد العقود المنفذة	حجم التداول (مليون جنيه)	المساهمة %	عدد الصكوك المتداولة (ألف صك)	عدد العقود المنفذة	حجم التداول (مليون جنيه)	المساهمة %
الصكوك والصناديق	23,693	880	4,374.6	23.2	17,969	859	4,110.5	36.2
الشهادات الاستثمارية[1]	32,438	19,629	14,483.3	76.8	15,767	7,890	7,247.8	63.8
المجموع	**56,131**	**20,509**	**18,857.9**	**100.0**	**33,736**	**8,749**	**11,358.2**	**100.0**

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية.

[1] الشهادات جميعها شهادات مشاركة الحكومة (شهامة).

ملحق رقم (24)

إجمالي وصافي الأقساط لشركات التأمين لكل من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

البيـــان	2020	2021	معدل التغير%
إجمالي الأقساط	22,285	75,929	240.7
صافي الأقساط	13,458	42,296	214.3

المصدر: الجهاز القومي للرقابة على التأمين.

ملحوظة: بيانات أقساط شركات التأمين متباطئة لسنة واحدة نسبة لعدم توفر البيانات.

ملحق رقم (25)

إجمالي وصافي المطالبات لشركات التأمين لكل من عامي 2020 و2021

(مليون جنيه)

البيـــان	2020*	2021	معدل التغير%
إجمالي المطالبات	11,069	33,829	205.6
صافي المطالبات	5,772	15,615	170.5

المصدر: الجهاز القومي للرقابة على التأمين.

* بيانات معدلة.

ملحوظة: بيانات مطالبات شركات التأمين متباطئة لسنة واحدة نسبة لعدم توفر البيانات.

ملحق رقم (26)

نشاط الوكالة الوطنية في مجال تأمين الصادر بالعملة الأجنبية لكل من عامي 2021 و2022

(مليون دولار)

البيان	2021*	2022	معدل التغير%
إجمالي سقوفات التأمين بالخطة	240.0	200.0	(16.7)
إجمالي السقوفات المحققة (المُنفذة)	150.1	105.4	(29.8)
نسبة الأداء (%)	**62.5**	**52.7**	

المصدر: الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

* بيانات معدلة.

ملحق رقم (27)

نشاط الوكالة الوطنية في مجال تمويل الصادر لكل من عامي 2021 و2022

(مليون جنيه)

البيان	2021	2022	معدل التغير%
التمويل المُنفَّذ	10.0	0.0	(100.0)
التمويل المُصفَّى (السداد)	10.0	10.0	0.0
التمويل القائم بنهاية الفترة	**10.0**	**0.0**	**(100.0)**

المصدر: الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

ملحق رقم (28)

الأداء الفعلي لصندوق إدارة السيولة بين المصارف لكل من عامي 2021 و2022

(مليون جنيه)

البيان	2021			2022			معدل التغير%	
	عدد الصكوك	حجم المبالغ المستردة	نسبة المساهمة %	عدد الصكوك	حجم المبالغ المستردة	نسبة المساهمة %	عدد الصكوك	حجم المبالغ المستردة
الاستردادات لصكوك الصندوق	12,753,399	12,566.7	11.2	18,432,110	18,946.3	14.8	44.5	50.8
الاشتراكات بغرض صيانة المساهمة الأولية[1]	7,049,240	7,126.4	6.4	18,467,717	18,531.7	14.5	162.0	160.0
الاشتراك الإضافي	4,202,101	4,244.8	3.8	2,222,775	2,256.7	1.8	(47.1)	(46.8)
التمويل من الصندوق (القرض الحسن)		87,912.1	78.6		88,192.4	68.9		0.3
الإجمالي	**24,004,740**	**111,850.0**	**100.0**	**39,122,602**	**127,927.10**	**100.0**	**63.0**	**14.4**

المصدر: صندوق إدارة السيولة بين المصارف.

[1] صيانة المساهمة تعني تجديد البنك لمساهمته في الصندوق بعد نفاذ أسهمه إثر تغطية انكشاف حسابه طرف البنك المركزي .

ملحوظة: بالرغم من أن الصندوق قد ساعد في إدارة السيولة في المدى القصير إلا أن المصارف قد استمرت في الإستدانة من نافذة العجز السيولي المؤقت لبنك السودان المركزي حيث بلغ رصيد حساب التسليف مبلغ 145.8 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2022 .